بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [صدق الله العظيم][آل عمران: ١١٠]

أطواق النجاة
لأمة تغرق

كتاب يطرح على الأمة العربية والإسلامية

نموذجًا لحضارة كبرى

آن لها أن تخرج من رحم الحلم إلى آفاق الواقع

" في صدر صفحات الكتاب كلمات تقييم تفضل بها كل من "

السيد الأستاذ الدكتور
عبد العزيز حجازي
رئيس وزراء مصر الأسبق

فضيلة السيد الأستاذ
محمد مهدي عاكف
المرشد العام للإخوان المسلمين

أطواق النجاة

من الكاتب : ماجد ضيف

إلى كل عشاق الوطن

الكتـــــاب : أطواق النجاة لأمة تغرق

المؤلـــــف : ماجد محمود ضيف

رقـم الطبعـة : الأولى

تـاريخ الإصـدار : ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

حقـوق الطبـع : محفوظة للناشر

الناشــــر : دار النشر للجامعات

رقـم الإيـداع : ١٤٥٦٤/ ٢٠٠٤

الترقـيم الـدولي : I.S.B.N: 977-316-136-6

الكـــود : ٧٤/ ٢

دار النشر للجامعات - مصر
ص . ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨
تليفون: ٤٥٠٢٨١٣ - تليفاكس: ٤٥٠٢٨١٢
E-mail: Darannshr@Link.net

أطواق النجاة

لأمة تغرق


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

كلمة فضيلة الأستاذ / محمد مهدى عاكف
المرشد العام للإخوان المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

أن يكون هناك من تحترق أعصابهم وتدمى قلوبهم لما يرونه من حال الأمة فهذا دليل حياة ، وأن ينشغل عقل وينقدح ذهن تفكيرًا فى حال الأمة وأن يتحول ذلك إلى نظرات موضوعية ومقترحات عملية تقترب من نماذج لمشروعات متكاملة فهذا دليل حياة ويقظة وحيوية معًا ، بعثها قلب ذكى وعقل واع مدرك ، وأن يصدر ذلك كله عن فرد لا عن هيئة أو مؤسسة جماعية ، بينما فقدت هيئات ومؤسسات رسمية وغير رسمية التفكير فى هذا الأمر، فهو جهد مشكور ، وحسبنا منه تلك اللوعة فى القلب والتوقد فى الذهن والمبادرة للإصلاح والمشاركة والنصيحة بغية الإصلاح .

ودعوة الإخوان المسلمين منذ بدأت عام ١٩٢٨م ، وهى دعوة إصلاحية إيجابية تهتم فى المقام الأول بإصلاح المجتمع ، وتقدم المقترحات العملية للإصلاح فى كافة جوانب الحياة، فكان لها مذكرات وبرامج عملية واقعية لإصلاح التعليم والاقتصاد والمجتمع والعسكرية والسياسة الداخلية والخارجية وكافة شئون الأمة ، ولم تكتف الجماعة بذلك بل كان لها مساهماتها الإيجابية فى تقديم المشروعات العملية النافعة القائمة على أساس النموذج الإسلامى المنشود ، فكان لها المدارس والشركات والمستشفيات والمصانع والنوادى الرياضية والفرق الفنية والمسرحية .

ومن هنا كان ترحيب الإخوان المسلمون بكل مبادرة للإصلاح ، وكل خطوة إيجابية تهدف لانتشال الأمة من واقعها الأليم ، سواء كانت هذه المبادرة فردية أو جماعية ، ومن هذا المنطلق أرحب بهذا الجهد الذى بذله الأخ / ماجد فى كتابه .

وقد يرى البعض فى الكتاب حماسة مفرطة فى بعض المواضع ، أو آراء تحتمل وجوهًا متعددة يختلف حولها القراء فيتفق عليها البعض ويختلف معها البعض الآخر ، ولكن يبقى التقدير للكتاب والكاتب روحًا ودافعًا ومنهجًا تقديرًا كاملاً .

نسأل الله له التوفيق وأن يكون من وراء عمله كله فائدة

وأن يكون له عنده سبحانه وتعالى قبول .

كلمة الأستاذ الدكتور / عبد العزيز حجازى
رئيس وزراء مصر الأسبق

أقول فى البداية أنها أمة ذات حضارة وتاريخ لن تغرق مهما تعرضت لتحديات أو صعوبات ، فهى باقية عظيمة ما بقى الدهر .

ولكن بدافع حب الكاتب لمصر وشعبها وتاريخها الحضارى حاول أن يعبر عما يدور فى عقله ونفسه خاصة بعد أحداث العراق المؤلمة والحزينة ، وحرصًا منه على ألا تمر بلاده بنفس المحنة حاول جاهدًا أن يستعرض بعض الأفكار قد نوافق على البعض منها وقد نختلف معه فى البعض الآخر ، وفى اعتقادى أن بعض ما أورده قد يحتاج إلى إعادة نظر على ضوء المتغيرات التى يمر بها العالم والوطن بل والوطن الأكبر " العرب " ولا أقول الشرق الأوسط الصغير أو الكبير .

لقد كان الكاتب قاسيًا فى تحليله لبعض الأمور ، وأكاد أقول أنه قد تجاوز الحدود فى الحكم على بعض من تحملوا المسئولية منذ الثورة دون أن يؤيد أقواله بحقائق التاريخ ، فجاء نقده وتقييمه عفويًا ، وقد يكون ذلك نتيجة حماسة الكاتب أو تطلعات وآمال كان يتوقعها من ثورة مر عليها أكثر من خمسين عامًا ، وكان يأمل فى أن تحقق مجتمعًا مصريًا يسوده السلام والرفاهية لكل المواطنين .

ولكن يحسب للكاتب أنه فكر وعبر بأسلوب أدبى جميل نفتقده فى كثير من الأحيان ، وبودى أن يراجع الكاتب بعض عباراته اللاذعة التى قد تؤخذ ضد كتاباته .

وفى رأيى أنها محاولة يستحق عليها التقدير ، وعندما يعايش الواقع أكثر ويحلل التاريخ أحسن ويؤيد أقواله بالوثائق والأرقام والبيانات سوف يكون العائد من القراءة أكبر ، ولكنى أعتقد أنه على الطريق الصحيح الذى نتمناه مصداقــًا لقــول الشاعر :

« بالعلم والمـال يبنى الناس ملكهم ... لم يبنـى مـلك على جهل وإقلال »

«إنمـا الأمـم الأخلاق ما بقيـت ... فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا »

تمنياتى للكاتب بالتوفيق فى المزيد من البحث والكتابة ، مع الاعتدال فى تقييم الأمور حتى تصل الكلمة الصادقة إلى كل الناس .

واللـه الموفق ،

الإهـــداء

هذا الكتاب هو خلاصة عشق صادق لمصر وللعروبة وللإسلام بل وللبشرية كلها ، وهو أيضـًا دعوة للصدق مع أنفسنا ومع الآخرين ، وهو دعوة لليقظة تخرجـنـا من عصـور الأوهام وعشق البشر والحجـر إلى عشق المبادئ والقيم .

لقد حاولت قدر استطاعتى أن أطرح عبر هذا الكتاب مجموعة من السياسات والرؤى التى أرجو أن تصلح كقاعدة راسخة لانطلاق الأمة نحو نهضة شاملة ، وهى نهضة ما من شك أن الأجيال السابقة وأنظمة الحكم المتعاقبة فى مختلف أقطار الأمة قد حاولت تحقيقها فأخفقت أحيانـًا وأصابت أحيانـًا أخرى ولكنها أبدًا لم تبلغ القمة ، وقد أرى أن أهم أسباب الإخفاق هو إصرار كل من وصل إلى مقعد السلطة على تملك الحكم والاستئثار بالقرار — حتى وإن كان على رأس نظام جمهوري — فى معزل عن باقى القوى الوطنية التى تمثل بصورة أو بأخرى جزءًا ليس باليسير من طاقات الأمة ، كما قد أرى أن أهم أسباب الإصابة تكمن غالبًا فى بعض الكفاءات الفردية التى يمن اللـه بها علينا من حين لآخر فتتمكن من السير خارج القضبان إلى حيث الإنجازات التى لا يمكن وفقـًا للمنطق بلوغها فوق قضبان الفكر الواحد والذات المهيمنة .

إن أفدح ما ابتلينا به أو بلينا به أنفسنا كأمة هو عشق الأسر سيرًا فوق قضبان بعينها ، وكأنها قدر حتمى لابديل عنه ، أو كأنها شريعة يحرم مخالفتها أو الاختلاف معها فى ذات الحين الذى استحل فيه الكثيرين مخالفة الشرائع وتشريع المخالفات والمخلفات وهمًا بأنها الطريق الأوحد إلى حيث المدنية والحضارة !! رغم أنها طريقنا المؤكد إلى خسارة الدارين .. الدنيا والآخرة .

إخوة الوطن .. الحق أننى لم أكن أتمنى تسمية الكتاب بما أسميته به ، ولكن الواقع الماثل لبنى الأمة بل ولبنى البشر جميعًا هو الذى فرض هذه التسمية لتعبر عن أمة تغرق بالفعل ، إذ أنها لا تعانى مواجهة التحديات الخارجية فقط ــ وهى ليست بالقليلة ــ وإنما تعانى ما هو أشد خطورة ألا وهو التحديات الداخلية التى لولاها ما كانت تحديات الخارج لتتعملق ، باعتبار أن الجسد السليم قد لا تعييه أعاصير الشتاء بينما الجسد الواهى فيعتل من نسمة صيف !!

لقد بات من المسلمات أن الأمة تسير فى الاتجاه الخطأ داخليًا وخارجيًا منذ عشرات العقود ، وأن هذه المسيرة لن تحقق لنا ــ حال استمرارها ــ سوى المزيد من التخلف والتبعية والذل ، ولا أدل على صحة مذهبى من كوننا الأمة الوحيدة على مستوى العالم التي لازالت بعض بلدانها محتلة وتحتـل احتلالاً مباشرًا والبعض الآخر منزوع السيادة تطبيقـًا لنظرية الاحتلال عن بعد ، وهى نظرية تهدف إلى النزول بتكلفة الاحتلال ماديًا وبشريًا إلى أقل قدر ممكن !!

إخوة الوطن .. ما أسوأ أن نركن طيلة هذه العقود إلى ما حققه الأجداد من حضارات وإنجازات متوهمين أن الحضارة والتاريخ اللذين صنعهما الأجداد هما من قبيل الأملاك التى يورثها جيل لآخر وهو خطأ فادح ، إذ الحق أن الحضارة ــ فى مفهومى ــ هى أشبه بالكائن الحى لها روح وجسد ، فأما الروح فلا تورث ولا توهب ولا تباع فهى ملكية خاصة ولصيقة بصناع الحضارة ، وأما الجسد فهو الذى يورث كأثر تاريخى يخبرنا بما بلغه الأجداد على درب الحضارة .

إذن فمن الخطأ أن يظن المنتسبون إلى الحضارات (وليس الصناع) أنها ستمنحهم ما سبق أن منحته لصناعها من سمو ومكانة أو أنها بمثابة شهادة ضمان وجودة وصلاحية أبدية يمنحها السلف للخلف أو أنها ذلك الحصن الحصين القادر على وقايتنا من تحديات الخارج حتى وإن فرطنا يومًا بعد يوم فى مقومات قوتنا أوأنها عقد أزلى بيننا وبين خالقنا نستحق بموجب بنوده مقاعد السيادة والريادة حتى إذا أفرطنا فى اعتناق موجبات فنائنا !! .. إن الحضارات ما هى إلا منتج بشرى يجرى عليه ما يجرى على صناعه من نواميس الخلق فهى

تبقى وتفنى و تقوى وتضعف وتنمو وتضمحل .. إن ثمة تساؤل يجب ألا ندعه يغادر بؤرة مداركنا وضمائرنا ألا وهو : من نحن فى عالم اليوم وما هو موقعنا على خريطته الحضارية ؟؟ وليس من كان أجدادنا فى عالم الأمس وماذا كان موقعهم على خريطته الحضارية !!

إخوة الوطن .. لقد حاولت فى هذا الكتاب عبر مجموعة من السياسات والرؤى أن أدعو إلى إصلاح داخلى يحقق لمصر ومن ورائها الأمة السيادة والريادة ، حاولت أن أتلمس الخطى نحو نهضة شاملة تراعى هويتنا العربية الإسلامية وتقوم على أركان ثلاثة رئيسية ألا وهى نهضة أخلاقية ونهضة علمية ونهضة اقتصادية تدعمهم سياسة خارجية تهدف إلى إقامة علاقات قوية ومتكافئة مع القوى الدولية بما يحقق تحاور الحضارات لا تصادمها ولا تصارعها ، حاولت كذلك أن ألتزم الحياد قدر الإمكان جاعلاً فى بؤرة ضميرى طوال الكتابة أننا جميعًا أبناء وطن واحد وأننا متساوون فى الحقوق حال تساوينا فى أداء الواجبات وبما لا يخل بمبدأ أن العطاء هو واجب نسبى يرتبط بقدرة الفرد وطاقته واستطاعته (التكافل الاجتماعى) ، لذا فقد حرصت ألا أجامل أحدًا على حساب أحد ، وألا أجامل أحدًا على حساب مصر ، وألا أجامل مصر على حساب الأمة ، وألا أجامل الأمة على حساب البشرية ، وألا أجامل البشرية على حساب الحق حتى وإن تراءى للبعض أننى بذلك قد تجاوزت حدود الديمقراطية لأننى أقبل مساءلتى فى الدنيا عن تجاوز الديمقراطية من أجل الحق ولكننى لا أتمنى أن أسأل فى الآخرة بين يدى مالك الملك عن حق شغلتنى عنه حدود الديمقراطية ومحدديها ، ولو أن الديمقراطية الإسلامية لا تعارض الحق ولا تتعارض معه ..

إخوة الوطن .. لقد شرفنى بتقييم الكتاب كل من السيد الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز حجازى (رئيس وزراء مصر الأسبق) وفضيلة السيد الأستاذ/ محمد مهدى عاكف (المرشد العام للإخوان المسلمين) وهما علمين من أعلام الوطن ، وقد يرى القارئ أن كلمتيهما هى من الإيجاز بحيث لا يمكن اعتبارها نقـدًا بالمعنى العلمى ، ولكننى أراها أهم من كونها مجرد كلمات تقييم أو نقد للكتاب ، إذ أعتبرها النواة الأولى لحوار وطنى متسع وموسع لشرايين الديمقراطية المتصلبة ، وكم كنت أتمنى أن ينضم إليهما لأسباب وطنية بحتة كل من السيد الأستاذ الدكتور/ عزيز صدقى (رئيس وزراء مصر الأسبق) والسيد

المستشار/ عوض المر (الرئيس الأسبق للمحكمة الدستورية العليا ــ نسأل اللـه أن يرحمه رحمة واسعة) والسيد الأستاذ الدكتور / أحمد زويل (العالم العالمى المصرى) وقداسة البابا/ شنودة الثالث (بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية) .. ولكن الأقدار لم تشأ أن أوفق فى الاتصال بهم وإن كانت الدعوة ستظل مفتوحة أمام من يرغب فى تقييم هذا الكتاب إن قدر اللـه له طبعات لاحقة ..

إخوة الوطن .. ليس لدى ما أقدمه للأمة فى هذه اللحظة التاريخية السوداء فى تاريخها سوى هذا الكتاب الذى أنهيته فعليًا منذ ما يزيد عن ستة أشهر وتأجلت طباعته لأسباب متعددة ، أقدمه للأمة باعتباره واجب وطنى لا أدعيه خالصًا لنفسى ، فقد شاركنى فيه كلا الرمزين واضعى كلمات التقييم وكذا أفراد أسرتى الصغيرة (الزوجة والأبناء) وكذا أخى الدكتور رفعت سيد أحمد (مدير مركز يافا للدراسات والأبحاث) وكذا الناشر .. فلهم جميعًا خالص تقديرى ولهم جميعًا ولكل شرفاء الوطن وعشاقه أهدى هذا الكتاب .

المؤلف : ماجد محمود ضيف

E – mail : maged _ daif @ hotmail.co

أحيانًا تتوقف الساعات فى داخلنا فنتجمد ، وأحيانًا أخرى ندور بعقاربها عكس الاتجاه فنتخلف ، ولكننا فى كل الأحيان لم ولن نملك إعادة الماضى أو استبقاء الحاضر أو إلغاء المستقبل .

مقدمة الكتاب
الوطن الأكبر أم الوهم الأكبر

التاسع من أبريل للعام الثالث من الألفية الثالثة كان يومًا من أيام الزمان ، ولكنه لم يكن كغيره من الأيام ، فقد كان بمثابة البرهان الساطع والدليل القاطع على وصول الأمة العربية بل والإسلامية إلى أقصى درجات العجز عن تحقيق أبسط آمالها ألا وهو أن تشعر العالم بمجرد وجودها بين الأحياء بعد أن فقدت الأمل فى أن تكون أمة مستحقة لاحترام الآخرين .

فى صباح هذا اليوم ــ وكالمعتاد ــ استرقنا الأسماع واستجلينا الأبصار واستحضرنا المشاعر لكى نتلقف تحية الصباح القادمة من أرض العراق ..من بغداد التى وقف على أرضها نجم نجوم النظام العراقى ألا وهو السيد محمد سعيد الصحاف وزيرالإعلام ليعلن بكل العزة والفخار والاقتدار عن وصول بعض وحدات القوات الأمريكية (العلوج) إلى مشارف بغداد بل وعن دخول بعضها بالفعل إلى بغداد ــ ولكنه أردف قائلاً بنفس العزة والفخار والاقتدار ــ أن الأمر برمته تحت السيطرة وأن الأحداث بكاملها تندرج ضمن خطة محكمة مفادها استدراج هؤلاء العلوج إلى داخل بغداد ثم قطع دابرهم وفصلهم عن قيادتهم والتعامل معهم وفق اختيارين لا ثالث لهما فإما الاستسلام وإما الموت الزؤام !! كانت هذه التصريحات على غرابتها تبدو لنا نحن اليائسين المستأنسين وكأنها

طائر أسطورى قادر على حمل الأمة وأحلام شعوبها والتحليق بها فى سماء الأمل .. الأمل فى الكرامة .. الأمل فى العزة .. الأمل فى الإرادة .. آمال كثيرة لم تكن على وجه اليقين حبًا فى نظام البعث ورجاله ولا رغبة فى بقائهما ، ولكنها كانت أملاً فى سيادة الشرعية الدولية ورجاءً فى انتصار الحق .. حق الشعوب وإرادتها ـــ كل الشعوب ـــ فى بلوغ أطوار جديدة من الرُقى تنأى بها عن طور الغابات .. عن الدماء .. عن الأحزان .. عن الضغائن التى لن ترفع يدها عن العالم إلا وقد صار مسرحًا للعنف والعنف المضاد ، وهى معركة خارج الحسابات باعتبارها لاتستند إلى أية قواعد أو أسس يمكن الاسترشاد بها فى تأكيد أو حتى توقع من هو الطرف المنتصر ومن هو الطرف الخاسر مهما تباينت موازين القوى ، فهى أشبه بمعركة بين ملك الغابة وعائلته من جهة وبين مجموعة من الدبابير من جهة أخرى ، فهل لعاقل أن يدعى مجرد القدرة على توقع من الخاسر فى الطرفين ومن المنتصر !!

وعودة أخرى إلى حيث تصريحات نجم نجوم النظام البعثى العراقى التى ما كاد ينتهى منها ، وما كادت تمر الدقائق التى أحسبها لم تتجاوز الساعة ، وإذا بالعالم يعلن إلى نفسه بل ينعى إلى نفسه ضياع الكرامة وزوال العزة وانهيار الإرادة وحتمية قبول قوانين الغابة بل والرضوخ لها بل واعتناقها ، فقد سقطت العراق .. سقطت بغداد بل واستسلمت ليتملك الجميع حالة من الصمت والدهشة ، فياله من سقوط مفاجىء ، وياله من استسلام مريب ، ويالها من صدمة جعلتنى حين خرجت فى هذا اليوم من عملى عائدًا إلى مسكنى أخطو وكأننى أحمل فى رأسى وقلبى جبالاً من الهم والغم والحسرة بل والخجل ، نعم فقد كنت أشعر بالخجل من أى شخص ينظر لى مصادفة فى الطريق العام ، وكأننى أحد المسئولين مسئولية مباشرة عن هذه المأساة ، رغم أننى لست حاكمًا عربيًا أو إسلاميًا ، بل ولست مسئولاً فى أى موقع سياسى محلى أو إقليمى أو دولى ، ورغم أننى لم أتخذ موقفًا سلبيًا من الأزمة منذ ولدت ، حيث إننى بادرت بكتابة رؤية سياسية لتفادى الحرب فى مطلع يناير لعام ٢٠٠٣ ولكنها نشرت بصحيفة الوفد فى التاسع عشر من فبراير حيث طالبت فيها بإجراء انتخابات رئاسية حرة فى العراق تحت إشراف ورقابة كاملتين تتولاهما لجان من الأمم المتحدة ، وبحيث لا تمثل فيها أطراف الصراع – وحددتها فى أمريكا والعراق وإسرائيل –

كما طالبت فى مقال لاحق بأن تكون النتائج التى ستسفر عنها هذه الانتخابات أساسًا يتم البناء عليه بمجموعة من الإجراءات السياسية والتفاوضية لتجنب الانفجار ، كما كنت قد أرسلت هذه الرؤية برسائل فاكس إلى كل من السيد أمين عام جامعة الدول العربية والسادة سفراء أمريكا وفرنسا وألمانيا فى القاهرة ، ولكن شيئًا لم يحدث ، وأحدًا لم يتحرك بما يؤكد أن قرار الحرب كان حتميًا ولا رجعة عنه ولا تفاوض بشأنه وأن السيناريوهات التى كانت مطروحة على الساحة العالمية كانت ــ عمدًا أو مصادفةً ــ معدة فقط لكى تخدم الجانب الأمريكى ولو من باب قياس القدرات العسكرية الفعلية للجانب العراقى بل واستنزافها بموجب الرحلات المكوكية لفرق التفتيش ولجانه أو جس نبض الأمة كلها والتعرف على ردود أفعال أنظمتها أو كلا الأمرين معًا ، إلا أن هذا السيناريو هو مجرد توقع إذا ما أكدت الأيام صدقه ، وأكدت أنه كتب وأخرج ونال كل طرف أجره فى غيبة متعمدة للشعوب ، لكان لنا مقال آخر يتناسب وهذا الفن الهابط .

إذن فقد سقطت العراق .. بل واستسلمت ، لتضاف إلى قائمة الدول والأراضى العربية والإسلامية المحتلة ، ولكى ننفرد بين دول العالم المعاصر بهذا الوضع المشين والشاذ ، ولكى تضيف إلى رءوسنا وضمائرنا عذابًا موجعًا مزمنًا وإرثًا ثقيلاً لأجيال اليوم والغد غير المؤهلة لحمل الأثقال بالوراثة ، ولكى ننصب كعادتنا سرادقات العزاء لنتقبل المواساة فى جزء جديد من كرامتنا التى راحت شعوب العالم تحتشد وتتظاهر معترضة على من سلبها منا ونحن أهون على أنفسنا وعلى قادتنا من مجرد التظاهر لمعاتبة مذلينا ، ولكى تجعلنى هذه الفاجعة أعود للشعر الذى أهملته واعتزلته منذ خمسة عشر عامًا أو يزيد قائلاً :

بغداد إنى صرت بعدك واهنًا	وكأن جرحك صار ينزف من دمى
مالى أرى عينيكى عنى شاخصة	مالى أرى أذنيكى لاتسمع فمى
هل مت حقًا أم تراها غفوة	أم باطلاً أوحى به المستسلم
إن كان أمر الله فيكى قد نفذ	فلقاؤنا يوم الحساب الخاتم
فلتصرخى بالحق يابغدادنا	ولتطلبى عدل الإله الحاكم

فجميعنا طوعًا سنشهد أننا كنا شريكًا فى اغتيال آثم

وجميعنا طوعًا سنشهد أنكى كبش الفداء لمارد متقزم

سقطت العراق إذن بل واستسلمت بغداد كى تفيق أنظمة الأمة من غفوتها وكى تفيق الشعوب من غفلتها وكى نعرف جميعًا ونعترف أننا أمة عجزت عبر عقود طويلة وممتدة أن تجد لنفسها مكانًا بين الأمم القوية المسموعة القادرة ، عشرات الأعوام ونحن أمة تعشق الخطابة والخطباء ، بل عشرات القرون ونحن أمة تعتنق كل المتناقضات.. فنحن نؤمن بالله ولكننا أبعد ما يكون عن شرائعه .. وندعى الكرامة وجميعنا أذلاء فى أوطاننا.. ونتوهم السيادة ولا نملك أقواتنا ، عقودًا ممتدة وأنظمة متعاقبة ونحن أمة تتغنى بأمجاد الأسلاف وبالمارد العربى وبالوطن الأكبر ، والحق أننا واهمون وسنظل واهمون مالم نعرف ونعترف بأن الأسلاف قد ماتوا ، وأننا ورثنا مكانهم ولم نرث مكانتهم ، ماتوا وتركوا لنا أسفارهم وأحجارهم كى يأتيها العالم زائرًا ويرحل عنها حائرًا متسائلاً : أهؤلاء هم حفدة هؤلاء ؟! ..والحق أننا واهمون وسنظل واهمون مالم نعرف ونعترف أن المارد العربى لم يكن موجودًا وأن الذى كان موجودًا هو مارد من زجاج لم يستطع الصمود أمام التحديات أسوة بأقزام شرق آسيا لأنهم أقزام من حديد ، والحق أننا واهمون وسنظل كذلك مالم نعرف ونعترف أن الوطن الأكبر لا تحققه إرادات الحكام وإنما تحققه إرادة الشعوب ، فالواقع أننا مجموعة من الدول أشبه بالجزر المنعزلة التى تتعدد وتختلف من جذورها حتى الفروع فى المصالح والغايات والأساليب والسياسات بعدد حكامها ومصالح كل منهم وغاياته وأساليبه وسياساته .

سقطت العراق إذن فى التاسع من أبريل ولكن سقوطها لم يكن أكذوبة جرت على لسان العالم كى نضيفها إلى قائمة أكاذيب أبريل ونتندر بها ونتضاحك عليها ، لم يكن أكذوبة ولا كابوسًا ولا وهمًا وإنما حقيقة ستظل طويلاً بكل أطرافها ودلالاتها وأشخاصها ومسبباتها ونتائجها وخباياها بلاءً حاق بالأمة ، بل شر البلاء الذى مهدت له الأمة بكل ما فيها من عوامل وصور الضعف والتخلف والتبعية ، أمة الإسلام والعروبة التى انفردت عن سائر الأمم بالمثل القائل « إن شر البلية ما يضحك » .

فلتضحكوا إذن ياقادة الأمة ــ إن شئتم ــ ولتضحك شعوبكم فقد وقعت شر البلية يوم التاسع من أبريل الذى شهد الميلاد الرسمى لأول حادثة احتلال فى القرن الواحد والعشرين والتى قد لاتكون الأخيرة ، ولتطيبوا وتطببوا ساعات نهاركم وليلكم بالتناحر على انتماءاتكم لفرق الكرة ونجومها ، وبالتهليل والتهافت على نجمات الرقص ورائدات الغناء الجنسى وأمثالهن وأشباههن من فئات الكسب السريع والأموال القذرة ، ولنجتهد جميعًا فى هدم كل القيود التى أقرتها الشرائع على الحريات تمييزًا وإكرامًا لبنى البشر عن بنى الحيوان ، فقد أتتكم أمريكا محررة الشعوب لتقيم بينكم وتقيم فيكم بل وترسخ فى نفوسكم كل معانى الحريات المطلقة التى تم استلهام أغلبها من حريات الحيوانات التى تعف عن بعض ما يدعو إليه بنو البشر من حريات .

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. إن ما حدث فى التاسع من أبريل سوف يضيف إلى علوم التاريخ أبعادًا جديدة لم تخطر يومًا ببال شيوخ التأريخ ولا صناعه ، إذ تبعًا لهذا الحدث سوف يجلس أطفال أمريكا وشبابها بل أطفال وشباب الكثير من دول العالم المتعولم ــ بما فيهم بعض الدول العربية والإسلامية ــ ليقرأوا فى مقررات التاريخ التى دونتها يد العولمة وأقلامها أن أمريكا فى هذا اليوم قد تمكنت بعون الله وببسالة جيشها ومعداته العسكرية وبمساندة حلفائها من قهر دولة مارقة ــ هى دولة العراق ــ لا لشىء سوى تنفيذ رغبة السماء التى حمل أمانتها الرئيس الأمريكى جورج بوش الإبن ــ وفق ما صرح به فى بعض خطاباته ــ والتى تحضه على نشر قيم الحرية فى نفوس الكافرين بها ، ولما كانت أنظمة الحكم فى البلدان العربية والإسلامية هى أول الكافرين بهذه القيم فقد وعدت أمريكا بتحرير شعوبنا من قيودها ثم أوفت بما وعدت بادئة بغزو العراق ثم إسقاط نظامه ثم احتلاله ثم البقاء فيه بالقوة العسكرية ثم اعتقال رأس النظام بعد مطاردة دامت ما يقرب من تسعة أشهر تمهيدًا لمحاكمته عما ارتكبه فى حق العالم من جرائم ثم تصوير كل هذه الانتكاسات البشرية على أنها انتصارات مجيدة لقوى الحق على قوى الباطل ، ولست أدرى أى حق وأى باطل وأية انتصارات ، هل إهدار سيادة الشعوب انتصارات ؟ وهل إزهاق الأرواح بطولات ؟ وهل سفك الدماء وانتهاك الحرمات حق ، إن كانت أمريكا

تسمى هذه الانتكاسات فى الحضارة البشرية انتصارات أو بطولات أو حق ، أفلا تتكرم وتفسر لنا المغزى فى تهرب ألف من الجنود الأمريكيين من شرف الخدمة ، وألا تتفضل وتفسر لنا مبررات إصابة ما يزيد على سبعمائة جندى أمريكى بالأمراض النفسية والاكتئاب ، وألا تتنازل وتفسر لنا الأسباب التى دفعت مايزيد عن ثلاثين جنديًا أمريكيًا إلى التعبير عن نشوة انتصاراتهم بالانتحار ، ثم ألا تخبرنا عن الأسباب التى تحقن المقاومة العراقية بجرعات متزايدة من كل عقاقير الصمود والشجاعة والتضحية وهل إسقاطهم للطائرات وحصدهم للقوات الأمريكية يعنى خوفًا من عودة البعث أم احتفالاً بالمحررين ، ثم هلا تفضل السيد بوش وحليفه بلير وحلفاؤهما وأتباعهما بتفسير كل صور الانهيار السياسى الذى تحيط بهم فى مواجهة شعوبهم ومجالسهم النيابية وأحزابهم السياسية ومواطنيهم ؟؟!!

الحق هو أن أمريكا وحلفاءها وأذيالها كما تمكنوا دائمًا من طمس ملامحنا الثقافية والحضارية بكل ما فيها من عقائد وعادات وتقاليد تمهيدًا لأمركة العالم فقد تمكنوا كذلك من تحويلنا بشأن محاكمة صدام إلى مجموعة من الببغاوات التى لا عمل لها سوى أن تردد ما تبثه فينا أبواق الإعلام العالمية من سموم الفكر الموجه الذى يخدم أغراض البغى والظلم والطغيان البعيدة كل البعد عن منطق الحق الذى لو أعملنا عقولنا وفق مقتضياته لأدركنا بكل بساطة أن هذه الأبواق تصدر أصواتًا شيطانية تتردد أصداؤها فى جنبات العالم متمثلة فى أبواق إعلام الدول التابعة والخانعة لأسياد العالم لكى تصيب البشرية فى نهاية المطاف بحالة من العجز والشلل الفكرى فتضل عن إدراك الحقائق جميعها إلا حقيقة واحدة هى الباطل بعينه ألا وهى أن أمريكا وحلفاءها وظلالها هم رسل الحق وسيوفه وقضاته وهم المنوطين بتنفيذ الأحكام فى عالم مراهق لم يبلغ بعد سن الرشد ، والحق أننا سنظل مراهقين عابثين مالم ندرك الحقائق التالية :

(١) أن غزو العراق فى حد ذاته لا يتمتع بأية مشروعية أو مصداقية دولية وبالتالى فهو عمل باطل وباطلة كذلك كل النتائج التى ترتبت عليه قانونيًا .

(٢) أن العدالة تقتضى بداية محاكمة كل من ساهم فى غزو العراق ظلمًا وقهرًا وتحميله

المسئولية الكاملة عن كل ما ترتب على هذا الغزو من دمار للممتلكات ونزيف للجراح وإزهاق للأرواح قد تمتد آثاره السلبية لعدة عقود قادمة .

(٣) أن صدام حسين لا زال هو الرئيس الرسمى ــ ولاأقول الشرعى ــ لدولة العراق إذ لا يحق لغير الشعب العراقى أن يسقطه من الحكم ــ أو هكذا نفهم الديمقراطية والحرية وكرامة الشعوب ــ وبالتالى فإن محاكمة صدام عن جرائمه الداخلية تتطلب أولاً إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو ثم إجراء انتخابات رئاسية تحت إشراف لجان دولية يصدر بتشكيلها قرار من الأمم المتحدة ، وبحيث إذا ما أسفرت عن بقاء صدام فى الحكم برغبة العراقيين فلا مجال لمحاكمته ، أما إذا أسفرت عن سقوطه برغبة العراقيين فلتتم محاكمته عن جرائمه الداخلية أمام محكمة عراقية .

(٤) أن محاكمة صدام حسين من السخف والسفه اختزالها فى شخصه أو فى الاختلاف حول مكان المحاكمة أو زمانها أو أحكامها إذ أن لصدام شركاء فى جميع جرائمه ذات البعد الدولى ومن العدالة محاكمتهم كل على قدر مشاركته ، إذ من المعلوم للعالم كله أن حربه مع إيران نشأت واستمرت بدعم وتأييد كاملين من أغلب الأنظمة العربية بل ومن بعض الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا، حيث كانت الأنظمة العربية فى أغلبها تخشى على أبديتها فى الحكم من نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وما تحمله من دلالات وإشعاعات كما كانت أمريكا وحلفاؤها الغربيون يخشون من هذا المد الثورى الإسلامى الذى قد يتعارض مع مصالحهم العديدة فى المنطقة كما قد يهدد أمن إسرائيل الجاثمة قهرًا فوق أرض عربية إسلامية ، هذا عن إيران وأما عن غزو الكويت فهو جريمة لم يختلف أحد حول مسئولية صدام الكاملة عنها مالم يكن له شركاء مجهولون !!

(٥) أن هذا الإلحاح الإعلامى على اعتقال صدام ومحاكمته قد تجاوز بنا – فى غفلة منا– العديد من القضايا التى كانت وينبغى أن تظل فى بؤرة اهتمامنا ، إذ أن ثمة تساؤلات لا ندرى لها إجابات منطقية رغم مرور ما يقرب من عام على الغزو وما ترتب عليه من أحداث ، إذ لا ندرى كيف استسلمت بغداد فى هذا الزمن القياسى ، وإن كان ثمة خيانة فأين المعدات الحربية العراقية الثقيلة بدءًا من الطائرات ومرورًا بالدبابات والعربات

المصفحة والمدرعات والمدفعية ، وإذاكانت هذه المعدات قد أخفيت أو هربت فأين وكيف تم هذا فى تلك اللحظات القليلة ، ثم ماهى طبيعة المقاومة العراقيـــة وما هى قدراتها وما هى أهدافها الحـقيقية ، ثم ما مدى تمسك الشعب العراقى كله أو بعضه بصـــدام حسين الذى أتوقع أنه يمتلك من القدرات القيادية كمّا هائلاً وإلا لما استطاع تحمل سظف الحياة وقسوتها طيلة هذه الشهور حيث كان من الأيسر عليه تمامًا أن يهرب إلى خارج البلاد مع بداية الغزو ولكنه أبى إلا البقاء بين شعبه إلى آخر لحـــظة على عكس ما يتردد من تصورات تهدف إلى إظهاره بما ليس فيه من صفات الجرذان ، ثم ما هى طبيعة العلاقة بين القادة الأمريكيين وبين نجم النجوم البعثيين (محمد سعيد الصحاف) الذى كان آخر من وقف على أرض بغداد ، كما كان من أول المسئولين الذين أمسكت بهم سلطة الاحـــتلال ، كما أنه الوحـيد الذى لم يعتقـل وتم الإفراج عنه باعتبـاره ليس من رجـــال القيـــادة البعثية الصدامية .. كيف ؟؟ اللـه أعلم !!

وبيت القصيد أيها الإخوة أن محاكمة صدام لن تكون عادلة مالم تشمل العديد من زعماء وقادة وأنظمة الكثيـر من دول العالم ، فهل يمتلك هؤلاء القـادة من الشجاعة ــ وأغلبهم مازال على قيد الحياة ومنهم من لم يزل فى مقاعد الحكم ــ ما يؤهلهم لقبول العدالة التى يرونها ــ جبنـًا وغدرًا ورياءً ــ فى تحميل صدام منفردًا بكل أوزار البشرية من لدن آدم وإلى قيام الساعة ، هل يستطيع هؤلاء أن يمثلوا أمام القضاء ليقول كلمته الحق أننى لا أظن منهم أحدًا قادرًا أو مالكًا لهـذه الشجاعة وإلا لما كان هذا هو موقفهم من الغزو ومن مجلس الحكم العراقى ومن اعتقال صدام ومحاكمته ، ولكنه الواقع الذى سيكتبه التاريخ مفندًا إياه بالحقائق ، فإن لم يفعل التاريخ فسوف يفعل خالق التاريخ والجغرافيا بعد أن تفنى الأرض بتاريخها وجـغرافيتها وتنعقد المحاكمة التى لا يأتيها الباطل من بين أيديها ولا من خلفها ولا عن أيمانها ولا عن شمائلها ولا من فوقها ولا من تحتها .. إنها العـــدالة المطلقة التى حرمتنـا منها الدنيا بكل ما فيها من قوانين محـــلية وإقليمية ودولية وبكل ما فيها من مصالح تتلون بحسب أهوائنا ولغاتنا وألواننا ومعتقـداتنا .. إنها عدالة الواحـــد الأحـــد الفـرد الصمـد الذى حـسبناه غافـلاً عنـا فراق لنا أن نتمادى فى الظلم فأمهلنا وأمهلنا لكننا أبينا إلا الظلم:

يا بارئ الأكوان كم كرمتنا ورفعتـنا فوق الكثير من البرى

بشـرائع فيهـا العــدالة غـايـة لا فضل فيها للنجوم على الثرى

لـكننـا شـئنا شـريعـة غـابـة من رام فـيهـا الســتر فليـتـنمـر

إخـوة الوطن .. حين يصلكم هذا الكتاب فقـد يكون غزو العراق وما تقيأه من أحداث قد تطورت عما هو وارد فى هـذه المقدمة وقد تكون هذه الأحداث قد تجمدت وفى كلتا الحالتين فإننى لكل الاعتبارات السابقة أرجح أن صدام لن يحاكم محاكمة عادلة ، كما أرجح أن قادة العالم العربى والغربى سيتخذون فى كواليس السياسة العالمية هذا القرار دون إعلا نه مسرحيًا ، ولكننى لا أعنى بذلك أن العالم سيسمح لصدام بالعودة للحكم ولكنه سيبحث له عن مخرج ـــ ولو بالموت ـــ تجنبًا لمحاكمته التى إن أقيمت بعدالة لكانت تعنى محاكمة عشرات الأنظمة ـــ رءوسًا وأذيالاً ـــ وهو أمر مستحيل ، وفى كل الأحوال فإن ذلك لن يغير من منهج هذا الكتاب فى شىء ، حيث أراه حتميـًا للأمة التى ستظل وفق معطيات واقعها فى حاجة إلى أطواق للنجاة اللهم إلا فى حالة واحدة ألا وهى أن يصدر هذا الكتاب بعد أن تكون الأمة قد غرقـت غرقـًا تامًا ، وهو ما لا أعنى به موتها بالمعـنى الدارج ولـكننى أعـنى انتقالها إلى حياة أخرى فى أعماق بحرالعولمة الهائج المائج بكل ما فيه من خصوصيات أهمها أن يستمد الأ قوى والأكبر بقاءه من فناء الأضعف والأصغر ، وحيث أننا سنكون الأصغر والأضعـف فى هذه الحياة فلا مفر من أن نقـبر فى بطون حـيتانها وقروشها .

إخوة الوطن المأمول الـذى توهمه البعـض واستثمره البعـض وبناه البعـض فوق الرمال المتحـركة : دعونـا نقول أنه لايوجد وطن ولا يوجد مارد عربى أو إسلامى ، وأنهما لن يوجـدا ما لم تتوافر مقومات وجـودهما ، وهو ما أسعى إليـه فى كتابى هذا عبر حزمة من الرؤى والسياسات المتكاملة التى أسأل اللـه أن ينفعنا بها .. واللـه الموفق .



طوق النجاة الأول

تهيئة المجتمع وتأهيله

* من سيصنع الحضارة (نظرة على واقعنا الاجتماعى)

* منظومة القيم المؤهلة للحضارة

إذا أذبت الملح فى الماء فلا تتعجب أن الناتج ليس عسلاً ، فالنتائج لا تصنعها أمانينا ولكن تصنعها أفعالنا .

من سيصنع الحضارة ؟
نظرة على واقعنا الاجتماعى

إن لكل مجتمع جسدًا وروحًا ، فأما الجسد فهو يتمثل فى أفراد المجتمع ، وأما الروح فهى تتمثل فى منظومة القيم الساكنة فى هؤلاء الأفراد ، ومنظومة القيم هذه لاتختلف فى جملة مكوناتها من مجتمع لآخر ، وإنما الذى يختلف من مجتمع لآخر ويميز مجتمعًا عن آخر هو ترتيب مفردات هذه القيم داخل تلك المنظومة ، أى موقع كل قيمة من باقى القيم أى مكانة كل قيمة مقارنة بغيرها من القيم فى وجدان وأذهان أفراد المجتمع أو بصورة أدق فى وجدان وأذهان الغالبية العددية من أفراد المجتمع .

إن منظومة القيم هى أخطر مما قد يظن البعض ، فهى التى تحكم أفعال المجتمع وردود أفعاله تجاه الأحداث والمتغيرات المختلفة ، وهى التى تحدد أولويات هذا المجتمع وتوجهاته وهى التى تمنحنا كل ما نحتاجه من إجابات على ما قد يدور فى أذهاننا من تساؤلات عن واقع هذا المجتمع بكل ملامحه ، وهى بالتالى تعطينا إمكانية استنباط مستقبل هذا المجتمع بدرجة كبيرة من الدقة باعتبار أن غدنا الآتى هو الإبن الشرعى ليومنا الآنى ، وهو تفسير لايعنى إقرارًا بعلم الغيب ولا اعتقادًا فى التنجيم ولا قطعًا بالنتائج ، وإنما يعنى فقط أن النتائج تبنى على الأسباب وأن هذه الأسباب والنتائج ما هى إلا معادلات منطقية يخضع لها فكر البشر ولكنها فى الأساس تخضع لإرادة الله ومشيئته فهو خالق البشر والأسباب والنتائج وهو وحده القادر على إبطال المنطق وتجاوزه ، فحسبه من طلاقة القدرة كن فيكون ، ولكن الله لا يتجاوز الأسباب والمنطق من أجل أمة لها واقع أمتنا التى أمعنت وتفننت فى مخالفة خالقها قولاً وفعلاً .

إذن فلا مجال أمامنا سوى أن نفكر بالمنطق ونأخذ بالأسباب والمقومات المادية لنتبين أن مستقبل أى مجتمع يمكن استنباطه من حاضر هذا المجتمع ، لذا فإن صانعى السياسات

والإستراتيجيات ومتخذى القرارات لابد أن يسترشدوا بمنظومة القيم السائدة فى المجتمع فى سبيلهم لوضع سياسات الحاضر والمستقبل ، وإلا فإنهم سيكونون كمن أذاب الملح فى الماء وانتظر عسلاً ، أى أن هؤلاء المسئولين ليس أمامهم سوى أحد بديلين ، أولهما أن تظل أهدافهم المستقبلية هى العسل الذى يتشدقون به وبخلاياه ونحله وهنا يتحتم عليهم تغيير الواقع وملء الكوب بماء ممزوج بالسكر ، وثانى البديلين هو الإبقاء على الواقع كما هو وكما أراه وكما يراه الجميع مجرد ماء ممزوج بالملح ، وهنا يتحتم تغيير أهدافهم المستقبلية لتكون شربة ملح بدلاً من العسل ــ وهى فى أسوأ الحالات لن تخلو من المنافع الطبية ــ أما أن يظل الواقع ماء وملح وتظل أهداف المستقبل هى العسل ، فهذا هو الخلل والتخبط فى أقصى درجاته والشيزوفرينيا فى أسوأ حالاتها والجهل فى أحلك دركاته (اللهم الطف بنا فى الدنيا والآخرة) .

مقدمة طويلة لابد منها كى ننتقل بعدها إلى المجتمع المصرى ــ كمثال على أغلب المجتمعات العربية والإسلامية ــ لنسلط الأضواء على قيمه السائدة بين جميع فئاته السنية وطبقاته الاجتماعية بصفة عامة وبخاصة بين فئة الشباب الكائنة بين بدايات سن المراهقة وصولاً إلى سن الخامسة والثلاثين ، باعتبارها الفئة التى تمثل مستقبل مصر القريب ــ إن لم تحتكره قيادات الحاضر التى هى قيادات الماضى والتى ضيعت على جيل كامل حق المشاركة فى تحمل المسئولية ــ وباعتبارها أكثر الفئات تعدادًا ، فما هى منظومة القيم السائدة بين هؤلاء الشباب والتى تحدد أفعالهم وردود أفعالهم وأولوياتهم وتوجهاتهم ؟ وهل هذه المنظومة التى تسرى فى عقول هؤلاء الشباب ووجدانهم هى بمثابة حتميات لا يمكن تعديلها ؟ أم أنها مجرد منتج من صنع إرادتنا وبالتالى فإننا قادرون على تعديلها ؟

نبدأ أولاً بتركيز الأضواء على منظومة القيم السائدة بين فئة الشباب من خلال تناول واقعهم الذى نراه جميعًا ذا دلالات قاطعة لا تقبل الجدل أو الشك أو المراوغة تفيد بأن هؤلاء الشباب قد صاروا نسخًا ومسخًا وظلاً لكل ما فى الحضارات الأخرى من سلبيات وهى كلها مظاهر تجعلنا نؤكد أنهم أبعد ما يكون عن مؤهلات صناع الحضارات، بل قد تجعلنا نؤكد باطمئنان أنهم متشربون بمؤهلات هادمى الحضارات ، وحيث إننا أمة لازالت تحبو على بدايات طريق إقامة حضارة جادة وباقية

– أو هكذا ندعى ونتمنى – فلا بد أن نسأل ونتساءل :

* هل حضارتنا المنشودة سيصنعها الشباب والشابات الذين وصل بهم التبجح على الفضائل والإنكار لقيم المجتمع والانفصام عن معتقداته إلى الحد الذى جعلنا نرى مانراه من ثنائيات وتجمعات عابثة ومستهترة ومنحلة ورخيصة فى مختلف الأماكن العامة والطرقات وأعلى الكبارى وأسفلها وعلى امتداد الكورنيش وداخل السيارات وفى الحدائق والملاهى بل والمؤسسات التعليمية وما خفى كان أعظم (رجاء النظر فى صفحات الحوادث كمؤشر محدود جدًا عن شبكات الآداب وتجمعات الرذيلة) .

وأعود لأسأل هل هؤلاء هم أمل مصر فى صنع حضارتها ؟ وماهى أدواتهم فى هذه الصناعة ؟ أهى الجنس الرخيص أم هى الإقبال على مغيبات العقل والضمير ، أم هى عقوقهم لآبائهم وأمهاتهم ، أم هى تبجحهم على أساتذتهم ، أم هى اعتناقهم لقيم المادة على حساب قيم السمو ، أم هى التعالى على القانون واحتقاره على خلفية ((إنت ما تعرفش أنا مين وابن مين)) !!

ثم أين الحكومة بجميع مؤسساتها ومسئولياتها وسلطاتها وأجهزتها من هذا الواقع ؟ وهل هى راضية عن هذا الواقع أم أنها رافضة له ؟ وإن كانت رافضة له فأين دورها غير الملموس وغير المؤثر فى محاربة هذه الظواهر التى استفحلت وأساءت لسمعة مصر والمصريين بالداخل والخارج ؟ أم أن الحكومة الراغبة فى تحديث مصر وإقامة الحضارة لا تدرك أنها مطالبة ومسئولة ـــ إن لم يكن فى الدنيا فحتمًا فى الآخرة ـــ عن تقصيرها فى إبراز القدوة الصالحة لهؤلاء الشباب بدلاً من تركهم فريسة لأرباب الجنس والسقوط والتبجح من أمثلة فتيان وفتيات الفيديو سليب والراقصات ومطربات البكينى وأشباههن ممن يدعين لأنفسهن رسالة واللائى أجمعن على أن مصر وشعبها هما القاعدة المثلى لانطلاقهم إلى عالم الشهرة والثراء والنجومية ، مصر التى يوجد بها ثلاثة ملايين عاطل لا يجدون فرصة للعمل ، مصر التى تعانى أزمات اقتصادية وتعليمية وإسكانية جعلت ما يقرب من خمسة ملايين مصرى يعيشون تحت خط الجوع وهو خط يقع فى المساحة التالية لخط الفقر فى اتجاه العدم ، ثم لماذا تجاهل الحكومة لمافيات صناعة وتلميع أمثال هؤلاء والإعلاء من شأنهم والمبالغة فى احترامهم ؟ ثم ماذا تنتظر الحكومة من شباب

مصر الراغبة فى الحضارة وهم يرون هؤلاء الهوامش وقد صاروا أسيادًا ورموزًا فى مجتمع عربى مسلم ؟ وأى قيم تنتظر الحكومة أن يعتنقها الشباب وهم يرون هذه الساقطة أو تلك وقد نالت جائزة رسمية عن عمل تعرى فيه جسدها ونال منه من نال حتى رأى منها الناس مايراه الزوج من زوجته ؟ وأى قيم تنتظر الحكومة أن يعتنقها الشباب وهم يرون الكثيرين من رجال الدولة وقد تأنقوا وتألقوا لحضور حفل راقص دونما خجل من أوضاعهم السياسية ومراكزهم القيادية الرفيعة .

أيها الناس اتقوا الله فى شباب مصر وشباتها فهم جميعًا أبناؤكم وهم أملنا فى صنع الحضارة ، وليست كل الحضارات باقية وقوية ولها فى كتب التاريخ مكان ومكانة ، وثمة فروق جوهرية بين حضارة محمد على وحضارة شارع محمد على !!

* هل حضارتنا المنشودة سيصنعها أبناؤنا المشتتون التائهون فى دهاليز ولوغاريتمات العملية التعليمية التى قد يتوهم البعض أننا سنتوهم أنها سياسة حقيقية للتعليم ، وأن لها خطوات ومراحل وأهداف تتواءم وأهداف التحديث الذى نأمله والحضارة التى نتشدق بها ، هل يظن أحد أننا سنتوهم ذلك برغم كل ما تحويه هذه العملية فى طياتها من معاول هدم لأحلام وطموحات وقدرات أبنائنا ، وبكل ما تثمره لنا من سلبيات سلوكية وأخلاقية تتمثل فى تفشى ظاهرة الزواج العرفى وغيره من صور زواج الزنى بين الطلبة والطالبات فى المرحلة الجامعية بل وفى المرحلة الثانوية بل وفى المرحلة الإعدادية التى هى البداية الأولى لسن المراهقة بكل مافيها من مخاطر تجاهله المسئولون وتجاهلها أولياء الأمور وتجاهلها القائمون على التعليم متشدقين بشعارات الزمالة الوهمية التى أفرزت على صفحات الحوادث العديد من حالات الحمل .. وأكرر العديد من حالات الحمل فى أرحام الطالبات من زملائهم فى مختلف المراحل التعليمية ، وأنا شخصيًا على يقين قاطع بأن ماينشر هو نقطة من بحر الحقيقة التى لا يعلمها الشعب ولكنها معلومة كل العلم للمسئولين الكبار الذين لو كانت فيهم بقية من ضمير ينبض وإرادة تنهض لزلزلوا الأرض زلزالاً ولكنهم باعوا أنفسهم وخانوا ضمائرهم وغيبوا إرادتهم ليشتروا عرض الدنيا وما هى إلا أيام أو أسابيع أو شهور أو أعوام طالت أم

قصرت سيقفون بعدها بين يدى الله ولنا معهم حينها وقفة قصاص لا نملكها فى الحياة الدنيا التى أدخلوا أبناءنا خلالها فى مسلسل هابط تنتهى حلقاته الهابطة - التى سنتناولها بشىء من الإفاضة مستقبلاً - بصدمة التخرج والحصول على المؤهلات العليا ، ليبدأ كل هؤلاء فى إدراك الملامح الحقيقية للواقع ، حيث جميع الأحلام متاحة ومباحة فقط إذا ما توافر الثمن ، والثمن غالبًا ما يكون فى إحدى صور الوساطات والمحسوبيات ، فالذى يستند بظهره إلى أحد الوزراء أو أحد كبار رجال المال والأعمال أو إحدى قمم الرقص هو مؤهل تمامًا كى يبدأ حياته الوظيفية بما لا تنتهى إليه الحياة الوظيفية للغالبية العظمى من أبناء الشعب لاذنب اقترفوه سوى أن عائلاتهم أو معارفهم ليس منهم وزيرًا أو رجل أعمال أو راقصة .

* هل حضارتنا المنشودة ستصنعها أجيال الضعف والوهن الذين تنفسوا هواءً ملوثًا وشربوا ماءً ملوثًا وأكلوا طعامًا ملوثًا وأحاط بهم التلوث السمعى والبصرى والإحباطات النفسية من كل جانب ؟ حتى صرنا نسمع ونرى إحصائيات رسمية مفزعة ، إن دلت فإنما تدل يقينًا على أن البعض لايريد لمصر حاضرًا ولا حضارة وأن هذا البعض يصر على إيذاء مصر فى أغلى ماتملك ألا وهم شبابها ونشئها وأن هذا البعض لديه من الصلاحيات ما يمكنه من آداء مهمته فى غفلة من الجميع ، وإلا فما معنى ما يذاع علينا تليفزيونيًا ضمن حملة التبرع لبناء مستشفى الأورام وبما يفيد أن مصر بها نصف مليون طفل مصابون بالأورام ولا يجدون علاجًا ، وهل هذا من باب الاستجداء أم أن هذا هو الواقع ؟ نصف مليون طفل مصرى مصابون بالأورام ولا يجدون علاجًا ــ حسبنا الله ونعم الوكيل ــ إلى هذه الدرجة صارت الصورة مرعبة ؟ وبماذا توصف الصورة إذا ماكان هناك نصف مليون آخر مصابون بالأورام ولكنهم يعالجون ؟ وبماذا توصف الصورة إذا ماكان هناك نصف مليون آخر مصابون بالأورام ولكنهم خارج الإحصائية ؟ وكيف ستبدو لنا الصورة إذا ما أضفنا لهؤلاء وهؤلاء مئات الآلاف من الأطفال المصابين بأمراض الكبد الوبائية وأمراض الفشل الكلوى وأمراض السكر والقلب والمصابين بالإعاقات البدنية والذهنية وهم يبلغون وفق

آخر الإحصاءات ١٠٪ من إجمالى السكان ــ أرجو ملاحظة أننى لا أقول عشر حالات أو مائة أو ألف أو حتى مائة ألف إنها ١٠٪ ــ أى ما يقرب من سبعة ملايين معاق منهم مليونى معاق ذهنيًا !! (إننى لازلت مصرًا على أن البعض يهدف إلى اغتيال الأمة عبر جريمة وفق معطيات الواقع ستقيد غالبًا ضد مجهول) !

ثم كيف ستبدو الصورة لنا إذا ما أضفنا لجميع هؤلاء ماسبق إعلانه عن وجود مليونى طفل من أبناء الشوارع (لاحظ أن كل منهم يعتبر مشروع مجرم !) ؟ وأخيرًا كيف ستكون الصورة إذا أضفنا إليها المصابين بالأمراض المختلفة من الشباب فى المراحل السنية الأكبر ؟ لاشك أنها صورة مرعبة إذ أننا نقف فيها على حافة الهاوية مدفوعين من قوة هائلة لا تعرف للثراء والنجومية وسيلة سوى تدمير هذا الشعب الذى يتنفس سموم الصناعة ويأكل سموم الزراعة ويشرب سمومها معًا لكى يموت بعيدًا عن مواد القانون وقبضته العاجزة عن مواجهة ديناصورات الفساد والإفساد !!

الإخوة عشاق الوطن .. على الرغم من كل هذا الظلام الذى يحيط بواقع شبابنا وواقعنا جميعًا وينذرنا بمستقبل أحلك ظلمة فإننى أؤكد أنها ظلمة وظلم صنعناه بأيدينا ونحن قادرون على تبديده وتبديله إذا خلصت النوايا فثمة شعاع يحمل إلينا الأمل ، ولكنه أمل قائم على العمل لا على الأمنيات ، فإذا كنا جادين فى صناعة حضارة قوية وباقية فلا مناص من إعادة ترتيب منظومة القيم لخلق واقع آخر يحمل جينات الحق والخير والجمال لينقلها بالوراثة إلى مستقبل نستحق فيه أن نكون خير أمة أخرجت للناس .

إذا خُدعنا فى السراب بعض الوقت ، فلا يجب أن ننخدع كل الوقت، لأن إصرارنا على الوصول إليه والارتواء منه لا يعنى إلا إصرارنا على الموت ظمأً.

منظومة القيم المؤهلة للحضارة

الإخوة الأحباب عشاق الوطن ..نحن الآن بصدد النصف الثانى من طوق النجاة الأول الذى أنهينا نصفه الأول هادفين بكل الصدق إلى توصيف الملامح المميزة لواقع مجتمعنا المصرى بصفة عامة وبصفة خاصة واقع فئة الشباب التى باتت تعتنق قيمًا هشة ورخيصة هى فى حقيقتها مجموعة من فضلات ونفايات الحضارات الأخرى .

وكنت قد أشرت إلى أن هذه القيم البالية لا تصلح سوى لإقامة حضارة من مثيلات حضارة شارع محمد على ، ولو أن حضارة هذا الشارع بكل قيمها الحقيرة لم تنجح فى جعل هوامش المجتمع أسيادًا ورموزًا ونجومًا كما هدفت ونجحت فى ذلك الأجيال التى تلتها منذ الخمسينات فى القرن الماضى وإلى يومنا هذا ، إذ كان المجتمع قبل هذه الحقبة دقيقًا إلى حد بعيد فى إعطاء كل فئة ما يناسبها من مكانة ، فلم نكن نسمع إلا فى حالات نادرة أن أحد العاملين فى هذه المهن لهم صداقات مع رموز المجتمع من السياسيين والمفكرين والرأسماليين الوطنيين كما هو حادث الآن بل إن هؤلاء الرموز كان إذا زل أحدهم أو ابتلى بداء التدنى والانحطاط وغلبته نفسه فأقام علاقة مع أحد أو إحدى هؤلاء الهوامش إذا به يجد ويجتهد فى سترها عن مدارك الشعب باعتبارها وصمة عار ستلحق بشخصه وسقطة ستنال من مكانته وتهدد مستقبله ، كما لم نكن نسمع إلا فى حالات نادرة أن هؤلاء الهوامش بإمكانهم تحقيق الثروات الطائلة خلال فترات زمنية محدودة متجاوزين طموحات واستحقاقات جميع الشرفاء من العلماء والعاملين والمفكرين الذين هم البناة الحقيقيون للوطن الذى يهدمه هؤلاء ، كما لم يكن فى وسع هؤلاء الهوامش أن يتجرأوا على

مجرد التفكير فى المطالبة بإنشاء روابط أو نقابات لتعبر عن طموحاتهم وتحمى ممارساتهم ، حيث كان هؤلاء الهوامش على الرغم من وضاعتهم الأخلاقية يدركون تمام الإدراك — كما كان المجتمع يدرك — أن لهم حدود لا يمكن تجاوزها وأنهم مجرد أدوات للتسلية الرخيصة ووسائل للمتعة الحقيرة فقط ، لذا فقد كانت طموحاتهم لا تتعدى مجرد البقاء على وجه الحياة وهى نفس الطموحات التى صار الشرفاء يتطلعون إليها فى مجتمع صار أسياده ورموزه ونجومه من الراقصات والمتبجحات واللاعبين وأصحاب رءوس الأموال اللقيطة — التى تحتاج تشريعًا بحرقها بعد غسلها — ومدعى الفن من الرجال والنساء الذين وصل بهم الشطط العقلى والغيبوبة الأخلاقية إلى التشدق بأنهم أصحاب رسالة ، ولست أرى فى الغالبية العظمى من الأعمال الفنية سوى مجموعة من الدروس الخصوصية التى تحرض المجتمع وتدعوه إلى التخلى عن قيمه وعاداته السليمة واعتناق كل صور السقوط والانحطاط ، ومن موجبات السخرية أن تجد رجلاً — أو مخلوق على صورة رجل — يقوم بدور البطولة أمام زوجته التى تؤدى دور امرأة ساقطة تعبث بجسدها أيادى المشاركين فى العمل على مرأى ومسمع من زوجها ومن المجتمع كله ورغم ذلك فلا يجب أن نندهش إذا تم استضافة النجمين فى أحد البرامج لتهنئتهما على نجاح هذا العمل الرائع وعلى ما حققه من إيرادات وسؤالهما فى لهفة عن السر فى هذا النجاح ليرد الزوج الفنان بادئًا بحمد الله وناسبًا هذا النجاح لفضل الله وللجهد الصادق والآداء المتقن من جميع المشاركين فى العمل ، أى أن هذا المخلوق يعتبر تعرى زوجته نجاحًا ويعتبر العابثين بجسدها أهل فضل ونعتبره نحن السفهاء نجمنا وقدوتنا ومثلنا الأعلى فى زمان حجبت فيه النجوم وشحت فيه القدوة وتوارت فيه المثل .

وإلى هنا إخوة الوطن فقد وصلت الرسالة ، وهى رسالة ذات قيم ولكنها لا تصلح سوى لإقامة حضارة يمكن استخراج شهادة وفاتها فى نفس يوم مولدها ، باعتبارها حضارات لاتولد إلا ميتة أو قتيلة بفعل فيروسات الفساد الكامنة فيها،نعم هى حضارات ميتة لا تليق إلا بأمة سخرت رجالها وإمكانياتها وإعلامها ودبلوماسييها للسعى المحموم نحو مايدعى البعض أنه قضية مصر والمصريين ، إنها مأساة اللهث وراء تنظيم

كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠١٠ ، هذا التنظيم الذى تقدر ميزانية الإعداد – فقط الإعداد– لمقوماته بحوالى مليارى دولار أى حوالى أربعة عشر مليار جنيه مصرى معوم أى مايزيد عن نصف الميزانية السنوية التى تخصص لتعليم واحد وعشرين مليون مصرى فى مختلف مراحل التعليم أى ما يقدر بضعف ميزانية الرعاية الصحية لشعب مصر الموبوء ، هذا التنظيم الذى من أجله شكلت لجان بعضها برئاسة رئيس البرلمان وبعضها برئاسة رئيس الوزراء لكى يسافروا فى مأموريات عمل لإقناع المسئولين عن هذه المسابقات بلهفة مصر وأحقيتها بهذا الحلم الوطنى ، هذا التنظيم الذى سيجعلنا ننسى همومنا ونتفرغ لمشاهدة المعارك الرياضية والقادة الرياضيين والانتصارات الرياضية التى يروق لنا أن نتغنى عقب كل منها بالنشيد الوطنى القائل : المصريين أهمه .. حيوية وعزم وهمه .. المصريين أهمه .. فى الدنيا أول أمة .. جيل بعد جيل متقدمين .. المصريين المصريين المصريين !!! ألم أقل أنها مأساة .

لقد اختلت قيم الأجيال الشابة كنتيجة حتمية للإلحاح الإعلامى على قيم التسيب ــ ولا أقول التحرر ــ وعلى بروزة رءوس التبجح والعرى وأتباعهم وصناعهم إلى الدرجة التى تجرأوا فيها على إنشاء مدارس لتعليم الرقص ، ولا أدرى من سيعلم من بعد أن صار شبابنا ــ الذكور منهم قبل الإناث ــ محترفى رقص وأفضل من راقصات شارع محمد على ، لقد اختلت القيم لأن المجتمع بكل سلطاته بما فيها سلطان الأسرة رضخت لطوفان السقوط والساقطات واعتبرتها أمرًا واقعًا لا مفر منه ولا قدرة على تغييره ، ومن أسف أن تجلس إحدى زاعمات أو زاعمى الحكمة والخبرة أمام ميكروفونات الإذاعة والتليفزيون ليرسخوا فى نفوس شبابنا كل قيم التبجح والتطاول والندية مع الكبار حينما يتوجهون للآباء والأمهات بالنصيحة فى كيفية تربية أبنائهم وامتصاص حماستهم بقبول الكثير من أوضاعهم والاستماع الدائم بلا ملل إليهم !! ثم تتوالى النصائح لتصل إلى توجيه اللوم للآباء لأنهم يصرون على تربية أبنائهم وفق ما تربوا هم عليه وهذا يخالف الصواب إذ أن هذا جيل آخر !!!!

خالص الشكر لكم ولكن أيها الحكماء الخبراء ، فقد نبهتمونا لما غفلناه وعلمتمونا

ما جهلناه ، نعم أبناؤنا جيل آخر جيل تربى على أفكاركم المتحـضرة حتى صارت البنات يحملن من زملائهن فى مراحل التعليم المختلفة وحتى صرنا نرى فى الشوارع والأماكن العامة الشباب وهم يعبثون بأجساد الفتيات دونما حياء أواستحياء ، وصلتنا رسالتكم التربوية ولكننى أدعو الشباب ألا يلتفتوا إليها بل وأن يبصقوا عليها وأن يفيقوا من غفلتهم وأن يعلموا أننا لا نريدهم نسخة منا كما تزعمون أيها الجهلاء ، لسبب بسيط وهو أننا لم نكن على صواب لا نحن ولا آباؤنا ولا أجدادنا ، لذا فنحن نريدهم أن يكونوا بداية جديدة لمصر وللأمة كلها ، نريدهم أن يعلموا ويعملوا بما لم يعلمه هؤلاء الجهلة ولم يعملوا به ، نريد منكم أيها الشباب أن تعلموا أن للتربية شقين فأما أولهما فهو منظومة القيم التى تحكم تصرفات الإنسان وهو شق ثابت ومن الضرورى أن يظل ثابتًا وليس رجعية ولا تخلفًا أن يظل ثابتًا ، وإنما الذى ينبغى أن يتغير وأن يتطور وألا يتوقف عن الحركة فهو الشق الثانى الذى يمثل الجانب العلمى بكل مناحيه وبكل تطبيقاته النافعة . لقد حكى لى أحد الشباب المحترمين — وهم قلة فى هذا الزمن الردىء — ويعمل فى إحدى الأجهزة الرقابية المهمة أن له زميلة تكبره سنًا حيث تجاوزت الأربعين — أى أنها ليست من جيل الشباب — سألها يومًا عن أمنيتها فى الحياة فقالت له أن أمنيتها هى أن تصافح المطرب فلان.. فتعجب وقال لها وماذا بعد ؟ فقالت له أنها لم تفكر فى بعد هذه لأن هذه هى أقصى أمانيها !!!!!! قسمًا بالله لولا يعاب على هذا الكتاب لأكملت صفحاته كلها بعلامات التعجب ولرجوت الناشر ألا تقل الصفحات عن ألف ، إن هذا الواقع الذى عبرت عنه امرأة الأربعين هو بالتأكيد أقل وطأة من الذى يمكن أن تعبر عنه امرأة فى الثلاثين ، فما بالنا بالواقع الذى يمكن أن تعبر عنه فتاة العشرين أو من دونها سنًا !! إن امرأة الأربعين لم تقل أن أمنيتها مصافحة رئيس الدولة أو الدكتور زويل أو فاروق الباز أو أحد علماء الإسلام وإنما قالت أن أمنيتها هى مصافحة مطرب أقسم بالله لولا ما نحن فيه من غيبوبة وبلاهة وسفاهة مازادت قيمته عن مجرد الطموح إلى أن يمنحه المجتمع حق البقاء !!!

إن هذا الواقع لن يلد لنا سوى مستقبل نحن منه أبرياء قبل أن يولد ، لذا فمن الواجب علينا إذن أن نجتهد فى تغيير ملامح الواقع الظاهرة وصفاته الباطنة لكى نضمن

لمصر مستقبلاً كلما مر علينا يـوم ازددنا شوقـًا وتلهفـًا إلى اللحظة التى سيولد فيها لنباهى به الدنيـا كورثة شرعـيين لأصدق وأنبل من دعا إلى الحق والخير والجمال سـيدنا ومولانا وهادينـا ومعلمنـا ورحمة اللـه المهداة إلى جميع خلقه محمـد بن عبد اللـه صلى اللـه عليه وسلم ، ولعـلنا بداية يجب أن نحـدد طبيعـة الحضارة التى ننشدها لكى نحـدد تبعًا لذلك المقـومات التى يجـب أن تتوافـر فى صناعها والقيـم التى ينبغـى أن تنال احترام المجتمع والقيم التى يجب أن تنال احتقاره وبحـيث يتم ذلك فى إطار خطة قومية طموحة وجادة يقـوم على تنفـيذها ومتابعتها رجال صادقون مع اللـه ومع أنفسهم ، رجـال يعرفـون أين صـار الوطن وأين ينبغـى أن يكـون ، رجال يؤمنون بأن مقاعد السلطة هى منابر لخدام الشعب لا لأسياده ، رجال يرحبون بالمسئولية ولا يترفعون عن المساءلة ، رجال يرتبـط بقاؤهم بالإنجازات التى يقدمونها للشعب لا للحكام.. على أرض الواقع الملموس لا من خلال الخـطب والتصريحات والتقارير والإحصائيات الوهمية ، رجـال يمنعهم حـياؤهم من اللـه أن يستهينوا بآلام الشعب وأن يستخـفوا بآماله متخـذيـن من سماحة هــذا الشعـب وصبره على البـلاء ذريعـة إلى هــذه الاستهانة وذاك الاستخفـاف ، رجال يشعرون بعناءات أبسط المواطنين ، رجال يملكون الرؤى الوطنية الجادة والقـادرة على مواجــهة قضايـا مصـر والانتصار عليها بالإصرار الدائـم والعزيمة الصلبة ، رجال قادرون على تجـسيد أحـلام العـدالة فى كل صورها ، رجـال قادرون على تحـقيق الوحـدة الوطنية بمفهومها الشامل الـذى لا يقـتصر على حـدود التسامح الدينى فقـط وإنما يتعـداها إلى تجاوز كل صـور التعـصب والعنصرية الجـغرافية التى تجـعل سكان كل محافظة يتوهمون أنهم يمتلكون دون غيرهم أفضل الصفات وأن الآخرين لا يمتلكون سوى أقبح الصفات .

الإخـوة الأحـباب عشاق الوطن .. إننا ننشد صـنع حـضارة تمتلك مقومات القـوة والبقـاء ، فأما مقومات القـوة فهى تتمثل فى تحـقيق تقـدم علـمى وتكنولوجى مطرد ومتواصل يدعمـه نظام اقتصادى قـادر على تحـقيـق أفضـل استغلال لموارد الدولة وثرواتها، وأما مقومات البقاء فتتمثـل فى شىء واحـد وهو العنصر البشرى المزود بمنظومة قيم سليمة تؤهله لتأمين الحضارة وصيانتها من فيروسات ونفايات وفضلات الحضارات

الأخرى .

ولما كانت من المسلمات البديهية أن لكل صناعة خامات وأدوات ومراحل وصناع يميزونها عما سواها من الصناعات ، وحيث إن الحضارات على اختلاف أنواعها ماهى إلا صناعات بشرية ، وحيث إننا ننشد حضارة علمية أخلاقية ، فلا خيار أمامنا سوى أن نوفر لها الخامات والأدوات المناسبتين والصناع المؤهلين لتصنيع هذه الحضارة عبر مراحل وخطط زمنية عاجلة وغير متعجلة وهو ما أراه يتمثل فى حزمة من السياسات والرؤى أراها حتمية وأرى ألا يتم تأجيلها لأننى أخشى استنادًا إلى معطيات الواقع أن تزداد يومًا بعد آخر مناعتنا الحضارية ضعفًا فوق ضعفها وأن تزداد مقوماتنا العلمية والاقتصادية نزيفًا فوق نزيفها فنفقد ما تبقى فينا من إرادة فينفلت زمام الزمان من أيدينا وتنفرط أعوامه مسرعة بعيدًا عنا إلى حيث التاريخ وصناعه تاركة إيانا لننظر إلى نهايتنا التى صنعناها بأيدينا وهى تزحف إلينا بجحافل اليأس والبؤس التى لاطاقة لنا بها .

إخوة الوطن .. إن أخشى ما أخشاه أن تطول غفوتنا وغفلتنا وخمولنا وجمودنا حتى يأتينا الغد بغتة فنرى أطفال اليوم وقد صاروا شبابًا .. وشباب اليوم وقد صاروا رجالاً .. ورجال اليوم وقد صاروا شيوخًا .. وشيوخ اليوم وقد صاروا مجرد ذكرى .. ترى ماهى ملامحنا فى هذا الزمان ؟ ترى ما هو موقعنا فى هذا الزمان ؟ إنه زمان ستتمرد فيه الانجازات على الأقوياء المتنافسين ، أما نحن وأمثالنا فإن الأحلام ــ مجرد الأحلام ــ ستكون عبئًا ووهمًا لا لشىء سوى أن هذا الزمان وهو أقرب مما نتوقع سيقوى فيه المفسدون ويعم فيه الفساد إلى الدرجة التى يستحيل معها هزيمته بل ويستحيل معها مجرد التفكير فى مواجهته مالم نأخذ اليوم وليس غدًا بمجموعة من الحتميات هى إضافة لما سبق تتمثل فيما يلى :

(١) استحداث سياسة تعليم جادة ورائدة وقادرة على تحقيق طموحات الأمة فى حضارة علمية أخلاقية تقوم على أسس راسخة وتسعى إلى أهداف محددة وتنتهج أساليب وإجراءات فعالة .

(٢) صياغة وإصدار دستور وطنى جديد يحمل فى إطاره المعالم الأساسية لنظام حكم ديمقراطى سليم ليس بالضرورة أن يكون استنساخًا من تجارب الآخرين خاصة وبين أيدينا كنز الشريعة الإسلامية المرصع بغوالى القيم والمبادئ الكفيلة بتجسيد كل معانى الحق والخير والجمال عبر السلطات والمؤسسات الدستورية المختلفة.

(٣) إيجاد حلول استراتيجية جذرية لقضايا الإسكان والسكان وما يتفرع عنهما من قضايا وتخليص الاقتصاد المصرى من كل العوائق التى تحول دون انطلاقه إلى دائرة المنافسة العالمية وتحقيق أفضل استغلال ممكن لثروات المجتمع وكفاءاته وموارده.

(٤) إقامة جسور من الصدق للتواصل مع أنفسنا ومع الآخر.

أما بعد .. فقد كانت هذه هى أهم الحتميات الواجب توافرها فى البيئة القادرة على إيجاد مجتمع مؤهل لصنع حضارة قوية وقادرة على البقاء، وهى حتميات ينبغى أن توليها كل الأطراف ما تستحقه من اهتمام وعناية، إذ أن هذه النوعية النادرة من الحضارات لايمكن صناعتها مالم تتكامل أدوار كل السلطات الدستورية والقوى الشعبية بما فيها دور الأسرة والمجتمع فى أن يدرك كل راع مدى ضخامة المسئولية التى سيتحملها فى الآخرة إذا ما قصر فى رعاية وتربية وتوجيه من يرعاهم وذلك مصداقًا لما ورد فى الأحاديث القدسية التالية :

الحديث الأول ويمكن توجيهه للمسئولين والآباء والأزواج الذين تحولوا إلى مخلوقات باردة لا تغار على إهدار الأخلاق والأعراض .. « **إن الله تعالى لم يخلق بيده إلا ثلاثة أشياء، وقال لسائر الأشياء كن فكان، خلق الله القلم وآدم والفردوس بيده، وقال لها : وعزتى وجلالى لايجاورنى فيك بخيل، ولا يشم ريحك ديوث** »

المعنى الذى أفهمه : أن الله اختص البخيل والديوث - الذى لا يغار على أهله - بالذكر فى هذا الحديث لتنبيهنا إلى بشاعة هذين الجرمين باعتبار أن الكثير من الناس قد تخونهم عقولهم فى النظرة إلى البخل والدياثة، إذ قد يرى البعض أن البخل هو مرادف للحرص وعدم التبذر وأن الدياثة هى دماثة خلق ومدنية وتحضر وأن الغيرة هى من

الصفات المذمومة كما يروق لبعض زاعمى العلم أن يصفوها ، كما أفهم من الحديث أن الديوث أبعد عن الجنة من البخيل ، إذ أنه من البعد إلى درجة أنه لن يشم رائحتها ، ومن المنطق أن رائحة الجنة هى فى ذاتها إحدى درجات النعيم .. والله أعلم

الحديث الثانى وأتوجه به إلى كبار السن المتصابين المستمرئين للمعصية بدلاً من التوبة إلى الله ورجاء مغفرته.. يقول الله تعالى : «**وعزتى وجلالى وجودى وفاقة خلقى وارتفاعى وعز مكانى (إنى) لأستحيى من عبدى وأمتى يشيبان فى الإسلام**» ، ثم بكى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقيل يارسول الله ما يبكيك ؟ قال : أبكى ممن يستحيى الله منه ولا يستحيى من الله .

الحديث الثالث وأتوجه به إلى الآباء كى يجتهدوا فى حسن تربية أبنائهم بما يعود على الطرفين بالخير فى الدنيا والآخرة .. « **إن الله تعالى ليرفع الدرجة العالية للعبد الصالح فى الجنة، فيقول : أنى لى هذه ؟ فيقول : باستغفار ولدك لك** » ومن المعروف أن للرسول صلى الله عليه وسلم حديثاً يؤكد على نفس المعنى ويقول فيه « **إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، علم نافع أو صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له** » .

الحديث الرابع والأخير وأتوجه به إلى أفراد المجتمع كله كى يعودوا إلى الله ليجعل لهم من كل ضيق فرجًا وييسر عليهم مشاق الحياة بما فيها ظلم أهل السلطة والسلطان .. إن الله تعالى يقول : « **أنا الله لا إله إلا أنا مالك الملك والملكوت ، قلوب الملوك فى يدى ، وإن العباد إذا أطاعونى حولت قلوب ملوكهم عليهم بالرحمة والرأفة ، وإن العباد إذا عصونى حولت قلوبهم بالسخط والنقمة فساموهم سوء العذاب ، ولا تشغلوا أنفسكم بالدعاء على الملوك ، ولكن اشغلوا أنفسكم بالذكر كى أكفيكم ملوككم** » .

المعنى الذى أفهمه أن الشعوب إذا شاعت فيها المعصية بكل صورها استحقت نقمة الله ، وأن نقمة الله قد تأتى فى صور لا يحصيها إلا هو سبحانه وتعالى ، وأن من هذه الصور أن يسلط الله الحكام على شعوبهم فيظلموهم ويقهروهم و يغفلوا عن عناءاتهم وآلامهم حيث لا يشغلهم سوى ترسيخ بقائهم فى الحكم حتى وإن كان بغير رغبة الشعوب وهو

إذلال ما بعده إذلال ، إلا أن أهم ما لفت انتباهى فى هذا الحديث أن الله لم يحث الشعوب على مقاومة حكامها بالقوة كما يروج البعض ، بل إن الله يأمرنا بألا نشغل أنفسنا بالدعاء عليهم إذ يكفينا أن نعود إلى الله وهو حينها كفيل بإصلاح أحوالهم ، أى أننا لا يجب أن نتمسك بالباطل فى حياتنا العامة والخاصة فى ذات الحين الذى لا نكف فيه عن انتقاد المسئولين ، ونظرة واحدة على الكيفية التى تدار بها الصحافة المصرية المعارضة منها قبل القومية لنتبين أن الكثيرين ممن يحملون أمانة الكلمة إنما يوهمون الشعوب بأنهم فرسان الحق والحرية والمساواة ، وهم أبعد الناس عن هذه القيم ، ويقينى أن السلطات لو علمت فيهم خيرًا وصدقًا لخشيتهم ولحولت مسارها نحو الحق والحرية والمساواة ، ولكنها تعلمهم وهم يعلمونها وما هى إلا أدوار يتم أداؤها على مسرح جمهوره هو أنتم جميعًا ، فهل أنتم على حق أم أنكم كمن يقف فوق خشبة المسرح !!



طوق النجاة الثاني

ثورة تعليمية

* نظرة تحليلية على واقع التربية والتعليم فى مصر
* سياسة تعليم طموحة لمصر والأمة
* مزايا سياسة التعليم المقترحة

إن لم تكن قويًا يخشى الآخرون قدرته ، فكن حكيمًا ينصاع الآخرون لحكمته ، لأنك إن لم تكن قويًا ولا حكيمًا فلا تسأل عن المسير أو المصير ، لأنك لا تملك فيهما شيئًا ، وإنما يمتلكهما ويمتلكك الآخرون بقوتهم وحكمتهم .

نظرة تحليلية على واقع التربية والتعليم فى مصر

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. نحن الآن بصدد الوصف التحليلى لواقع التربية والتعليم فى مصر ، وكنت قد بينت فى النصف الثانى من طوق النجاة الأول أن الحضارات القوية تقوم على دعامتين أساسيتين وهما القوة العلمية والتكنولوجية إلى جانب القوة الاقتصادية ، كما أشرت إلى أن الحضارات القوية لا يمكنها البقاء والاستمرار ما لم تستند إلى مجتمع يعتنق منظومة قيم سليمة .

مما سبق يتبين لنا الأهمية القصوى للتعليم والتربية ، فهما إحدى دعامتى القوة من جهة ومن جهة أخرى أحد مقومات البقاء ، الأمر الذى يجعلنا نصفه عن كامل اقتناع بأنه أحد القضايا المصرية المصيرية ، بل يجعلنا نوافق على ماوصفته به القيادة السياسية من أنه أحد قضايا الأمن القومى ، بل يجعلنا نتجاوز هذا الوصف ، مؤكدين أنه أهم قضايا الأمن القومى المصرى على الإطلاق ، فهو كقضية إضافة لكل أوصافها السابقة تنفرد بخاصية غاية فى الخطورة ألا وهى أنها قضية انشطارية فى كل أحوالها إذ أنها حال نجاحها فى تحقيق أهدافها يعم النجاح أوجه الحياة كافة ، كما أنها حال فشلها يعم الفشل أوجه الحياة كافة ، وهى حقيقة منطقية وبديهية لا تقبل جدلاً إلا من جاهل بأسبابها أو عالم مغرض ، فأما العالم المغرض فليس لدينا وقت لسفسطته ، وأما الجاهل فنقول له أن منطق هذه الحقيقة ينبع من كون التعليم يهدف إلى إعداد البشر علميًا وأخلاقيًا للخروج إلى الحياة وقيادة دفتها تخطيطًا وإدارة وتوجيهًا ، وبالتالى فإن هؤلاء البشر إذا

أحسن إعدادهم وتأهيلهم نجحوا فى قيادة الوطن إلى بر الأمان أما إذا أسيئ إعدادهم وتأهيلهم فإنهم حتمًا غارقون بالأمة ومعها إلى قاع البشرية ، لذا فإن التعليم صدقًا وحقًا يستحق أن يوصف بأنه أهم قضايا الأمن القومى التى تكتسب جميعها البعد الأمنى والقومى من كونها تؤثر تأثيرًا مباشرًا على بقاء المجتمع أو فنائه وعلى قدرته أو عجزه .

وعودة إلى الهامش العلوى الكائن فى بداية طوق النجاة الحالى ، لنقف أمام الحكمة والتى هى بلا أدنى شك أحد أهم مصادر القوة لكونها إحدى صور العلم التى تختلف عما سواها من صور ، فهى أقيم وأندر وأثمن درة علمية قد يتاح لقلة من البشر امتلاكها ، فهى درة غير متداولة فى الأسواق ولا يمكن إكسابها لأحد أو اكتسابها من أحد ، إ ذ أنها لاتأتى سوى من مصدر واحد فقط ، وهذا المصدر لم ولن يتأتى لأحد أن يغير إرادته فهو الله الواحد الأحد الفرد الصمد ذو الجلال والقدرة والكمال الذى يؤتى الحكمة من يشاء من عباده ومن يؤتى الحكمة فقد أوتى خيرًا كثيرًا .

إذن فليس أمامنا من مجال أو اختيار سوى قصر تحليلنا لواقع التربية والتعليم فى مصر على ما يمكننا امتلاكه والتحكم فى تداوله وإكسابه واكتسابه من معلومات ومهارات وسلوكيات من خلال مختلف الأجهزة والمؤسسات الإعلامية التى تشترك مجتمعة فى رسالة واحدة ألا وهى تعليم المجتمع وتربيته ، وهذه المؤسسات هى من التعدد والضخامة والخطورة بحيث يتعذر شمولها داخل أحد أطواق النجاة ، وإنما الأجدى والأوقع أن يتم تناولها عبر عدة أطواق ، أما طوق النجاة الحالى فقد اختصصته بأهم مصادر التعليم ألا وهى المؤسسات التعليمية المنوط بها وضع وتنفيذ سياسات تعليم تهدف إلى إعداد وتأهيل أبناء المجتمع للارتقاء بأوجه الحياة المختلفة فى مجتمعهم ، وهذه المؤسسات هى المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والخاصة التابعة وغير التابعة لوزارتى التعليم الجامعى وما قبله !!

مما سبق يتبين لنا أن هذه المؤسسات تهدف إلى تخريج أجيال معترف لها رسميًا بأنها حصلت على قدر معين من التعليم يؤهلها لإدارة مختلف أوجه الحياة والارتقاء بها وصولاً إلى الهدف النهائى وهو تحقيق حضارة قوية وباقية باعتباره هدفًا موحدًا لكل الدول مالم

تكن هنالك دول تنفرد بأهداف خاصة كأن تطمح من خلال سياساتها التعليمية إلى تخريج أجيال مؤهلة لقيادة دفة الحياة إلى الخلف بصفة دائمة وهو الأمر الذى سيضعنا تلقائيًا فى مواجهة حاسمة مع سؤال بديهى ألا وهو : هل سياسة التعليم الحالية نجحت أم فشلت فى أن تثمر للوطن أجيالاً مؤهلة علميـًا وتربويـًا لتحقيق طموحات الوطن المنشودة ؟ وإذا كانت قد فشلت فلما الإبقاء عليها ؟

إن المتتبع لردود أفعال الشعب المصرى بشأن قضية التعليم وبخاصة خلال العقد الأخير لن يجد أدنى صعوبة فى أن يسجل ما يقترب بشدة من حالة إجماع شعبى غير مسبوق على فشل سياسة التعليم الحالية وعجزها شبه التام عن تحقيق أية نجاحات حقيقية سواء فى مجال التعليم أو فى مجال التربية ، بل إن المهتمين بقضايا التربية والتعليم يرون أن هذه السياسة قد تمكنت من تضخيم السلبيات التى كانت قائمة من قبل وإضافة سلبيات مستحدثة إليها ، إلا أن كبار المسئولين عن التعليم ومن يحيطون بهم من أشياع وأتباع ومنافقين لا يكلون ولا يملون ــ برغم هذا الإجماع الشعبى وتلك الرؤى الوطنية وبرغم كل صور الفشل ــ من الإدلاء بالمزيد والمزيد من التصريحات التى تؤكد على أن التعليم المصرى هو القدوة والمثل والقائد والرائد للدول العربية والأفريقية ودول حوض البحر الأبيض والأحمر والأسود بل والكاروهات ، وهى تصريحات إذا كانت متعمدة فإننا سنبدو أمام هذه الدول وكأننا أبو لمعة الجديد ، أما إذا كانت عفوية فإنها ستكون بمثابة الدليل القاطع على أننا جميعًا قد تجاوزنا سذاجة الخواجة بيجو !!

والحق أن التربية والتعليم فى مصر فى تحديث دائم أو شبه دائم ، ولكن هذا لايعنى على الإطلاق أن ما يتم من تحديث يتجه بمنحنى التعليم نحو أهداف الرقى وإنما يعنى الاتجاه الدائم نحو التخلف لكون هذا التحديث لا يستند إلى أية رؤى أو سياسات مجدية الأمر الذى يدعونا إلى وصف هذه الحالة بأنها حالة تغيير عشوائى لا تحديث علمى ..أو أنها حالة تجريب دائم لا سياسة مستقرة ، ومن دواعى العجب أن هذا الوضع الشديد الغرابة يظنه كبار المسئولين عن التعليم باعثـًا على الفخر والزهو ، فى حين أن هذا الظن فى واقع الأمر لا يعنى سوى أن هؤلاء المسئولين يعانون إحدى حالتين تستوجبان الشفقة فإما

أنهم فاقدين للإدراك وإما أنهم يريدوننا كذلك ، وأرى أن الحالة الأولى مرضية أما الحالة الثانية فمبعثها الحرص على المقاعد والإحساس الدائم بالفشل ، وكلتا الحالتين تستوجبان إعفاء هؤلاء من المسئولية ولكن الثانية تستوجب بعد إعفائهم من المسئولية إخضاعهم للمساءلة عما صدر ويصدر عن وزارتى التعليم من قرارات متخبطة وتبريرات واهية واتهامات باطلة للغير لاتهدف فى كل الأحوال إلا إلى إبعاد هذا الفشل عن مسئولى الوزارتين ثم إلصاقه بالآخرين كأن يتم تعليق الفشل على شماعة ضعف الموارد والميزانية وتزايد أعداد المتعلمين أو على تقصير المعلمين وانزلاقهم إلى عالم الدروس الخصوصية أو على إهمال الطلبة وعدم جديتهم أو على تغير سلوكيات المجتمع ، الأمر الذى يبدو لكل ذى فطنة وكأنه اعتراف غير مباشر من هؤلاء المسئولين غير المساءلين بعدم قدرتهم على استحداث سياسة تربية وتعليم حقيقية تقتلع هذا الفشل من جذوره المتعفنة .

إنها مأساة .. قسمًا بالله إنها لمأساة .. فشل دائم.. وتهرب من المسئولية.. وتمسك بالسلطة .. والنتيجة الحتمية هى أجيال من العمالقة ولكنهم عمالقة من زجاج هش لاقوة فيه ولا نفع منه سوى إصدار أصوات مدوية لامعنى لها سوى التأكيد على أننا أمة كلام .. كلام فقط .

إن سلبيات ومآسى التعليم المصرى باتت من الحقائق التى يعلمها ويكاد يجمع عليها السبعين مليون مصرى بما فيهم بعض كبار المسئولين عن التعليم ، فجميعنا يعلم أنه لا معنى ولا جدوى ولا ضرورة لوجود وزارتين للتعليم إضافة لبعض الكيانات التعليمية الأخرى المستقلة عنهما ، كالتعليم الأزهرى والتعليم الأجنبى وهو تعدد يحرم العملية التعليمية من جدوى تبعيتها لإدارة عليا واحدة تحقق وحدة القرار والتخطيط والتنسيق وصولاً إلى أهداف محددة وهى بديهيات يترتب علي غيابها حتميًا ما نراه من تخبط تدعمه وترسخه كما أشرنا غياب الرؤية المتكاملة لحل مشاكل التعليم إضافة لعشق كبار المسئولين لمقاعدهم ورغبتهم فى الالتصاق بها مدى الحياة مما يدفعنى إلى اقتراح تصنيع هذه المقاعد من مادة التيفال ، فجميعنا يعلم أن الغالبية العظمى من القرارات التى تصدر عن الوزارتين لا صلة لها بتحديث جوهرالتعليم بقدر ما هى عمليات ترميم ثم طلاء لبناء

التعليم الحالى الذى أصابته كل عوامل التعرية وكل صور التصدع مما يجعلنى أؤكد أن عمليات الترميم والطلاء هذه ماهى إلا خدعة كبرى يفتعلها المسئولون هادفين إلى إيهامنا بأن التعليم يتم تحديثه عبر مجموعة من المراوغات التى تصدر عن مسئولى الوزارتين بين حين وآخر ، وهى مراوغات على قدر ما فيها من حرفية فإنها تفتقر فى رأينا إلى أبسط قواعد المنطق لما فيها من ثغرات ، إذ مالذى يريده منا هؤلاء المسئولين حينما يصرحون بأن ميزانية التعليم أقل من أن تفى بما هو مطلوب من طفرات كمية وكيفية نظرًا للتزايد المطرد فى أعداد المتعلمين إضافة لالتزام الدولة بمبدأ المجانية ، وكأنهم يتجاهلون أن نسبة الزيادة فى أعداد المتعلمين هى أقل من نسبة الزيادة فى ميزانية التعليم خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار التوسع المطرد فى التعليم الخاص بكل مراحله ومسمياته ومستوياته التى ساهمت فى رفع الكثير من الأعباء عن التعليم الحكومى الذى يتضمن هو الآخر العديد من المسميات حيث منها الحكومى والتجريبى والنموذجى والقومى ، وهى فى أغلبها تندرج ضمن مؤسسات التعليم بمصروفات ، فإذا أضفنا لها ما تم إقراره من شرعية المجموعات المدرسية العادية والمتميزة لكان من أبسط حقوقنا أن نتساءل فى دهشة عما يعنيه هؤلاء من مصطلح المجانية التى ما زالوا يعتقدونه أو يريدوننا أن نعتقد فيه ، ثم مالذى يريدونه منا هؤلاء المسئولين حين يسهبون فى التشدق بما تم تشييده من مؤسسات تعليمية وكأن العدد فى حد ذاته هو دليل الإنجاز ، وهو بالطبع ليست كذلك مالم يرتبط بمعايير قياسية لهذه الأبنية يراعى فيها توافر المقومات التربوية والتعليمية المجدية ومالم ترتبط هذه الأبنية بتوافر مقررات دراسية تحترم قدرات الطلبة وملكاتهم المتباينة والتى ينبغى أن تتباين كى تتكامل وتتواصل القوى البشرية وفق حكمة خالقها ، ثم لماذا لايحدثنا هؤلاء المسئولين عن الإيجابيات التى أسفرت عنها مؤتمراتهم الكبرى ولجانهم وورشهم الصغرى والكبرى التى تعقد وتتشكل لتحديث التعليم وعن تكلفة إقامة هذه المؤتمرات وتشكيل تلك اللجان ، ثم لماذا لم يتحدث هؤلاء المسئولين عن فشلهم التام فى مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية التى يعلن عنها جهارًا نهارًا فى مختلف الميادين والشوارع بل والأزقة ، ثم لماذا يصمت المسئولون عما أثرناه نحن وغيرنا من خطورة تدنى المستوى العلمى للطلبة

والطالبات حتى وصل الأمر إلى شيوع ظاهرة الأمية الجزئية بين خريجى مراحل التعليم المختلفة بما فيهم الجامعية ، ثم لماذا لم يفسر لنا هؤلاء المسئولين جدوى إقرارهم لعامى الكى جى وإعادة العام السادس إلى التعليم الأساسى رغم أنه كان موجودًا وألغوه ليعيدوه ، ثم لماذا لا يفسر لنا هؤلاء المسئولين الأسباب التى تبرر لهم تكديس المناهج وإقرار التقويم التراكمى الذى سيطيل من أعوام الشهادات العامة بكل ما تعنيه وما يترتب عليها من أعباء نفسية ومادية على الطلبة وأولياء أمورهم دونما أدنى جدوى اللهم إلا التمادى فى خداع المجتمع بأن ثمة تحديث يحدث ، ثم لماذا لا يخبرنا هؤلاء المسئولين عن مصير جامعة العلوم والتكنولوجيا التى ظلت حكوماتنا تتشدق بها بعد أن أعلنت اتفاقها مع الدكتور المصرى العالمى النوبلى / أحمد زويل بإعداد الدراسات والتوصيات الخاصة بإنشائها وتشغيلها .. ثم فجأة بدأت أصوات المتشدقين تخفت شيئًا فشيئًا حتى ساد الصمت الحزين بما يوحى بأن المشروع برمته قد دفن كغيره فى مقابر النسيان .. هل لأن هذا المشروع كان سيتعارض مع المصالح الشخصية لأشخاص لا نعلمهم ؟ الله أعلم .. وما من شك أن الحكومة أيضًا تعلم !!

لقد كان من الأجدر بهؤلاء المسئولين والأجدى لمواطنيهم بدلاً من التشدق بالإنجازات التى لا يراها أحد سواهم وبدلاً من التشبث بالمجانية التى غيبوها بأيديهم وبسياساتهم وقراراتهم وموافقاتهم على التوسع المخيف فى مؤسسات التعليم الخاصة وتجاهلاتهم لكل صور تنامى قيم المادة والانحلال الخلقى داخل منظومة المؤسسات التعليمية أن يبحثوا عن سياسة بديلة تصون لغير القادرين حقهم فى التعليم المجانى دونما إخلال بحق الوطن فى ثروات أبنائه القادرين والتى يبددونها بعشرات وعشرات المليارات على الدروس والمؤسسات الخاصة والأجنبية (ولنا عودة بشأنها) التى صارت تمثل أحد مظاهر الطبقية الفجة فى المجتمع المصرى والتى إذا ما تناولناها بالتكامل مع غيرها من مظاهر الطبقية المتعددة لأدركنا أنها تهدد بإهدار ما تبقى من مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بل وتهدد كل أهداف السلام الاجتماعى الذى يعتبر أهم عناصر الانتماء المفقود بل إننى أزعم أن المؤسسات التعليمية الأجنبية — أو بعضها — فى مختلف

المراحل تنال من السيادة وتنتقص منها ، وإلا فما معنى ألا تعترف هذه المؤسسات سوى بالأجازات الرسمية التى تقرها الدولة التى تحمل المؤسسة جنسيتها متجاهلة الأعياد الرسمية الدينية والوطنية للدولة التى تعمل على أرضها وتتربح من مواطنيها (وأعنى بهذه الدولة مصر).

ثم ننتقل أخيرًا إلى كارثة الكوارث التى يتجاهلها المسئولون فى سذاجة عجيبة وهى الإصرار على التعليم المشترك بزعم أنه يمثل إحدى صور المدنية والتحضر والتقدم والرقى وأنه السبيل إلى تنشئة نفسية سليمة وقادرة على إحداث التقارب والتآلف بين الجنسين فى إطار الأخوة والزمالة الطاهرة ، وهى مزاعم تتناقض تمامًا مع معطيات الفطرة التى فطر الله الخلق عليها والتى أثبتت أن التعليم المشترك لن يحقق السلامة النفسية ولن ينتج الأخوة والزمالة الطاهرة وإنما سينتج مانراه جميعًا على أرض الواقع من مظاهر وظواهر الفساد والتبجح والانحلال والرذيلة التى يعمى عنها أويتعامى عنها المسئولون لأسباب لا أعلمها ولكنها حتمًا أسباب تستوجب مساءلة هؤلاء عن قبولهم لسقوط الوطن إلى قاع الحضارة بعد أن تفشت ظاهرة الزواج العرفى وغيره من صور زواج الزنى بين الطلبة والطالبات فى الجامعة ثم بين الطلبة والطالبات فى الثانوى بل والإعدادى بل وما أسفرت عنه هذه العلاقات القذرة من ظهور بعض حالات الحمل فى أرحام الطالبات فى المراحل قبل الجامعية لافتقارهن إلى خبرة الجامعيات فى تناول وسائل منع الحمل وإجراء عمليات الترقيع ولو أنهن امتلكن هذه الخبرات لما ظهرت حالات الحمل هذه ولما علم بها أولياء أمورهم ولما علم بها المجتمع ولكانت ذريعة للمسئولين فى أن يتمادوا فى اتهام معارضى التعليم المشترك — وأنا منهم — بالرجعية والتخلف بل والتطرف لأننى أشهد الله وملائكته ورسله وأشهدكم جميعًا أننى فخور وسأظل إلى أن ألقى ربى وأحتكم إليه أفخر بأننى متخلف عن التقدم الذى يريدونه لأمتنا ، وأننى رجعى عن الحضارة التى يريدونها لخير الأمم وأننى متطرف عن ميادين الفكر المستوردة و التى ما أنزل الله بها من سلطان ، سأظل أفخر برجعيتى وتخلفى تاركًا لهم الزهو والتباهى بالتقدم والحضارة التى حولتهم إلى مخلوقات باردة فاقدة للفطرة لا تتألم ولا تتأذى ولا تحرك ساكنًا إذا رأت أبناء الوطن بدءًا من الطفولة المبكرة ووصولاً إلى أرذل العمر - فمن شب على شىء شاب عليه -

تعـتنق كل قـيم السقوط وتتزين بفضلات ونفايات الحضارات الأخرى بدءًا من الثنائيات المنحلة التى نراها فوق الكبارى وأسفلها وفى الحدائق والملاهى والبلاجـات والنـوادى والشوارع ، أى فى كل رقـعة من أرض مصـر ، ومرورًا بتفـشى ظواهر الزواج العـرفى وزواج الطوابع وغيره من صور زواج الزنى الذى لم نكن نسـمع عنها سابقـًا سوى بيـن أرباب بعـض المهن الرخـيـصة ، ثم نصل إلى الطامة الكبرى وهى تزايد أعداد شـبكات الرذيلـة بشكل غـير مسبوق بين الطلبة والطالبات والتى أسفرت عن حدوث حالات حمل للطالبات من زملائهن كما سبق وأشرنا ، فما علينا سوى أن نقرأ صفحات الحـوادث لنقف على حجـم المصيبة ، على الرغـم من كون هـذه الصفحـات لا تنشر سـوى بعـض الشبكات التى تم ضبطهـا والتى هى بالقطع ليست كل الشـبكات الموجـودة ، والتى إن أضفنـا لها الشـبكات المقنعة التى لا تندرج قانونيًا تحت بند الشـبكات ولكنها على أرض الواقع تمثـل إحـدى صورها كالتى توجـد داخـل السـيارات الفاخـرة والتى تقـف مظـلمة على جـنبات الشوارع الرئيسية وبداخـلها أكثر من فتى وفـتاة يتبادلـون مراسم الزمالة الطاهـرة ، أو غيرها من صور الزنى التى شاعت بين الزملاء وزميلاتهم تحت ستار الزواج العـرفى وغيره من صور الزواج المبتكرة الدالة على فشل التوجه الرسمى نحو إرساء قيم الأخوة والزمالة الطاهرة التى يتشدق بها كبار المسئولين والمسئولات التقدميين المتحضرين .

إنها لصفحات سوداء فى كتاب الوطن .. إنها لصفحات التخلف الذى نظنه تقدمًا .. إنها لصفحات يجب أن نطويهـا دونمـا أن ننساها كى لا تـدور بنا عجلة الزمان فتعـيدها إلينا أو تعـيدنـا إليها .. إنها لـصفحات يجب أن نتجاوزها إلى مستقبل نسأل اللـه ألا يحمل فى جـيناته أى صفة من صفات الواقع القبيح .. إنها لـصفحات ينبغى على عشاق الوطن أن يتأملوها وأن يتأملها المسئولون لكى يدركوا ـــ إن كانوا لم يدركوا ـــ ولكى يصدقوا مع أنفسهم ـــ إن أرادوا الصدق ـــ ولكى يكونوا على يقـين بأن واقع التربية والتعـليم فى مصر لا يمـكن اعتباره سياسة ، فالسياسة أية سياسة لابـد وأن تنطلق من ثوابت راسخة نحو أهداف محـددة عبر مجموعة من القـنوات الفعـالة ، وهى جـميعها مقومات غابت عن الواقع وغاب عنها ولكننا نأمل ألا تغيب عن سياستنا المقترحة على الصفحات التالية .

لأننا لسنا من أسياد العالم ، فإننا لا نملك جعله كما نريد ، فهو كما أراد له أسياده غابة كبرى.. الأسود فيها لا تبرهن على سيادتها بمنازلة الأسود ولكن بافتراس الغزلان .. فهم عبيد الغابة التى كانت عالم .

سياسة تعليم طموحة لمصر الأمة

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. حين إعداد هذا الكتاب تسود حالة من الغليان مختلف الأوساط الشعبية للمطالبة بإجراء تغييرات حكومية طال انتظارها للإطاحة بالعقليات المتجمدة التى أصابت الأداء الوطنى فى كل المجالات بحالة من الجمود بل والشلل التى لم يسبق لها مثيل والتى نسأل الله أن يعافينا منها ، ولست أدرى أو يدرى أحد ما مدى ما سيحدثه التغيير المزمع من تغييرات حقيقية لها نتائج ملموسة على المستوى الشعبى فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية بكل ما يحيط بها من سلبيات وهو نفس الأمر الذى ينسحب على ما نحن بصدده فى خصوص سياسات التعليم .. كلها تساؤلات لا ندرى لها إجابات ربما لغيبة الشفافية المفترضة فى كل سياسات الدولة وربما لأننا اعتدنا أن يقود العمل التنفيذى فى مختلف الوزارات رجال لا يملكون برامج جادة للإصلاح فكل ما أدريه حتى هذه اللحظة أننا لا ننتهج سياسة تعليم حقيقية وجادة وقادرة على تحقيق طموحات الوطن ، وكل ما أدريه حتى هذه اللحظة هو أن السياسة التالية دونما أدنى فخر هى السياسة المتكاملة الواقعية الوحيدة التى خرجت إلى النور على صفحات بعض الصحف وهى على الرغم من عدم نشرها كاملة لعدم كفاية المساحة إلا أن أحدًا من كبار المسئولين عن التعليم أو أشياعهم ــ الذين وهبوا أنفسهم وسخروا إمكانياتهم للدفاع الأبدى عن واقع التعليم ــ لم يتجرأ بنشر ولو كلمة انتقاد واحدة ضد هذه السياسة التى لاقت والحمد لله كل الإعجاب والتقدير من بعض نجوم الفكر الوطنى المخلص وبعض أساتذة الجامعة وبعض رجال القضاء ورؤساء تحرير بعض الصحف المصرية

الذين أشكر لهم جميعًا إخلاصهم وصدقهم فى عشق الوطن الذى من أجله كان هذا الكتاب ، والذى من أجله كانت هذه السياسة الطموحة التى أتناولها معكم عبر مجموعة البنود التالية التى أدعوكم لمتابعتها بما تستحقه من عناية واهتمام :

أولاً : إلغاء الشعار الدستورى الداعى إلى أن يكون التعليم بمثابة حق للجميع وواجب على الدولة وإقرار مبدأ أن يكون التعليم واجب على المواطنين وحق للدولة تجاه أبنائها ــ وبخاصة تعليم المرحلتين الأولى والثانية أو الأولى فقط على أقل تقدير ــ وبحيث يحق للدولة بموجبه وفقًا لقانون أدعو إلى تشريعه معاقبة كل من يقصر عامدًا متعمدًا فى آداء هذا الواجب الوطنى بإلحاق أبنائه بمؤسسات التعليم فى مرحلتها الأولى ما لم يكن هناك عوائق تحول دون آداء هذا الواجب الوطنى .

ثانيًا : ألا تتخلى الدولة عن دورها الرئيسى فى الهيمنة على سياسة التعليم بكل عناصرها تخطيطًا وتنفيذًا ورقابة .

ثالثًا : دمج وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى فى وزارة واحدة بما يحقق أفضل تنسيق وتكامل بين مراحل التعليم المختلفة واستحداث وزارة تستقل برعاية البحث العلمى وتنميته .

رابعًا : إعادة النظر فى تبعية جامعة الأزهر لمشيخته وإدخالها ضمن الهيكل التابع لوزارة التعليم ، وقصر دور المشيخة التعليمى على إنشاء وإدارة المعاهد المتخصصة فى علوم الدين بالإضافة إلى وضع مناهج التربية الدينية التى تدرس فى مؤسسات التعليم التابعة لوزارة التعليم.

خامسًا : وضع مجموعة من الضوابط والشروط ــ الأكاديمية والأخلاقية والزمنية ــ لشغل الوظائف العليا بالكليات والمعاهد والجامعات ، وبحيث تستبعد هذه الوظائف ــ عميد ، وكيل ، رئيس قسم ــ من قاعدة التعيين المعمول بها حاليًا ، وأقترح أن يتولى هذه المناصب أكثر الأساتذة حصولاً على الدرجات العلمية ولمدة محددة لا تتجاوزالخمسة أعوام وبحيث يتوافر فى شاغلها شرط السيرة الحسنة الأمر الذى أراه سيحفز الأساتذة

على مزيد من التنافس تحقيقًا للتميز الأكاديمى والأخلاقى ، كما أراه سيحقق المزيد من الانتماء لقيم الممارسة الديمقراطية بما تتطلبه من تداول السلطة .

سادسًا : إجراء تحسين جذرى على نظم الرواتب الخاصة بالقائمين على التعليم ، وأقترح الأسلوب الآتى (وله بدائل) :

١ ــ ألا يقل مربوط بدء التعيين للمعلمين فى المراحل قبل الجامعية (من حاملى المؤهلات العليا) عن ٥٠٠ جنيه بعلاوة سنوية ٤٪ وتطبق نفس القواعد على أساتذة الجامعة باختلاف أن يكون مربوط بدء التعيين ٥٥٠ جنيه مع صرف علاوة إضافية بمبلغ ٥٠جنيه حين الحصول على درجة الماجستير وأخرى بمبلغ ١٠٠ جنيه حين الحصول على درجة الدكتوراه .

٢ ــ تشريع قانون لتجريم الدروس الخصوصية بالتزامن مع تحسين الأجور وبحيث يتضمن ما يلى:

ــ تقرير عقوبة مادية رادعة على المعلم لدى ضبطه للمرة الأولى تتصاعد فى الثانية ويحبس فى الثالثة مع فصله من العمل .

ــ تقرير عقوبة مادية تأديبية على صاحب المكان الذى يتم فيه الضبط .

ــ تقرير مكافأة تشجيعية لمن يدلى بمعلومات تؤدى إلى الضبط .

سابعًا : إلغاء كليات التربية والاكتفاء بتعيين المعلمين من خريجى المعاهد والكليات من كافة التخصصات.

ثامنًا : استحداث هيكل تعليمى يحقق رغبة الطالب ويرفع الأعباء النفسية عن كاهل الأسرة ويصون للأمة حقها فى تحقيق أقصى استفادة من طاقات أبنائها ويحتفظ لها بموقع فوق القمة ، وهو ما أتمنى تحققه عبر خمسة مراحل تعليمية أوجزها فيما يلى :

- **المرحلة الأولى** (تعليم أساسى مدة الدراسة ٣ أعوام ويلتحق بها الطلبة اعتبارًا من سن ٦ سنوات) وتخضع للضوابط التالية :

١ــ مرحلة غير متخصصة ، يدرس فيها الطالب ٨ مواد مبسطة لأركان أمهات العلوم بما فيها علوم الدين والحاسب الآلى .

٢ــ فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الثمان مواد.

٣ــ يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٦٠٪ كحد أدنى فى أربع مواد ، ٥٠٪ كحد أدنى فى ثلاثة مواد .

- **المرحلة الثانية** (تخصص عام مدة الدراسة ٣ أعوام) وتخضع للضوابط التالية:

١- مرحلة تخصص عام ، يدرس فيها الطالب الأربع مواد التى حقق فيها أعلى الدرجات خلال المرحلة الأولى ويضاف إليها مادتين لم يكن متاحًا دراستهما سابقًا وبحيث تكون إحداهما لغة أجنبية إلزامية غير اختيارية يتم تحديدها فى إطار خطة عامة تتفرع من وتصب فى خطط التنمية وأهدافها .

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الست مواد.

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٦٥٪ كحد أدنى فى ثلاث مواد ، ٦٠٪ حد أدنى فى اللغة الأجنبية .

- **المرحلة الثالثة** (تخصص أولى مدة الدراسة ٣ أعوام) وتخضع للضوابط التالية:

١- مرحلة تخصص أولى يدرس فيها الطالب المادتين اللتين حقق فيهما أعلى الدرجات خلال المرحلة الثانية ، ويضاف إليهما مادة لم يكن متاحًا دراستها سابقًا بالإضافة إلى اللغة الأجنبية .

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الأربع مواد .

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٧٥٪ كحد أدنى فى مادتين ، ٧٠٪ حد أدنى فى اللغة الأجنبية .

- **المرحلة الرابعة** (تخصص فرعى مدة الدراسة ٣ أعوام) وتخضع للضوابط التالية :

١- مرحلة تخصص فرعى يدرس فيها الطالب المادتين اللتين حقق فيهما أعلى الدرجات خلال المرحلة الثالثة بالإضافة إلى اللغة الأجنبية.

٢- فى نهاية المرحلة يتم حساب متوسط الدرجات للطالب فى الثلاث مواد .

٣- يشترط لاجتياز هذه المرحلة أن يحصل الطالب على ٨٠ ٪ فى أى مادتين .

- **المرحلة الخامسة** (تخصص التخصص مدة الدراسة ٤ أعوام على قسمين كل منهما عامان) وتخضع للضوابط التالية :

١- مرحلة تهدف إلى نقل الطالب تدريجيًا من التخصص الفرعى إلى تخصص التخصص من خلال مناهج محدودة ومكثفة .

٢- فى نهاية كل قسم يتم حساب متوسط الدرجات .

٣- يشترط لاجتياز الطالب هذه المرحلة أن يحصل على ٨٥٪ كحد أدنى فى مواد القسم الأول ، ٩٠٪ كحد أدنى فى مواد القسم الثانى .

٤- فى حالة تعثر الطالب عن اجتياز القسمين أو أيهما يمنح عامين إضافيين بواقع عام واحد يلى نهاية كل قسم.

تاسعًا : إلغاء المجانية المزعومة وإقرار المجانية النسبية :

يجب أن نعترف بالواقع ، والواقع أن التعليم لم يعد مجانيًا ، والواقع أن المجانية هى حق لمن لا يملك الثمن لأنها إذا كانت هبة للجميع فإنها ستكون إحدى صور المساواة فى غير داعى ولامبرر ، خاصة وأن موارد الدولة أقل من أن تفى بمتطلبات هذا الشعار ، مما سيؤدى حتمًا إلى فشل الدولة فى تحقيق طفرات كمية وكيفية وهى طفرات حتمية لابد من تحقيقها مما يدفعنى إلى أن أقترح تطبيق مبدأ المجانية النسبية التالى بيانه :ـ

١- تقرير مصروفات دراسة لكل مرحلة من مراحل التعليم أقترح أن تكون

٦٠٠ جنيه لكل عام من أعوام المرحلة الأولى ،٧٥٠ جنيهًا لكل عام من أعوام المرحلة الثانية ، ٩٠٠ جنيه لكل عام من أعوام المرحلة الثالثة ، ١١٠٠ جنيه لكل عام من أعوام المرحلة الرابعة ، ١٣٠٠ جنيه لكل عام من أعوام المرحلة للخامسة ، مع الأخذ فى الاعتبار ماقد يطرأ من تغيرات على مستويات الدخول فى حدودها الدنيا مستقبلاً.

٢ - ربط هذه المصروفات بالدخل الشهرى للأسرة لتحقيق مبدأ المجانية النسبية كالتالى :

الدخل الشهرى للأسرة (بالجنيه)	٣٥٠ ج فاقل	٣٥١ إلى ٥٠٠	٥٠١ إلى ٦٥٠	٦٥١ إلى ٨٠٠	٨٠١ إلى ٩٥٠	٩٥١ إلى ١١٠٠	١١٠١ فأكثر
نسبة الإعفاء	١٠٠٪	٧٠٪	٥٥٪	٤٠٪	٢٥٪	١٠٪	صفر
نسبة الا ستحقاق	صفر	٣٠٪	٤٥٪	٦٠٪	٧٥٪	٩٠٪	١٠٠٪

٣ - يتم ربط مبدأ المجانية النسبية اعتبارًا من تاريخ التطبيق بقضية تنظيم الأسرة ، بمعنى أن تتمتع الأسرة بما تستحقه من إعفاء عن الطفلين الأول والثانى فقط وتحرم من هذا الإعفاء اعتبارًا من الطفل الثالث .

عاشرًا : تطوير المناهج الدراسية بما يحقق أهداف التخصص ، وأقترح الآتى :

١- تشكيل لجنة عليا من كبار العلماء والمفكرين المصريين بالداخل والخارج لوضع توصيات عامة عن مضمون وملامح المناهج الدراسية فى مراحل التعليم المختلفة بما يحقق التواصل العلمى ووحدة التوجه نحو الهدف .

٢- تشكيل عدة لجان فرعية بما يغطى كافة التخصصات من رؤساء الأقسام بالجامعات المصرية لوضع المناهج الدراسية لمراحل التعليم المختلفة فى ضوء توصيات اللجنة العليا .

حادى عشر : مصادر التمويل المقترحة لتنفيذ متطلبات السياسة :

لاشك أن النجاح فى تنفيذ هذه السياسة يتطلب توفير الموارد القادرة على تحقيق التوسع العاجل فى إنشاء المؤسسات التعليمية والارتقاء بباقى عناصر التعليم ، وهى أمور غاية فى الأهمية ولا تحتمل التأجيل ، لذا فإننى أقترح البدء العاجل بالتوسع فى إنشاء مؤسسات التعليم الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية من المصادر التالى بيانها ، والتأجيل المؤقت لقضية تحسين رواتب المعلمين إلى حين الانتهاء من تشكيل اللجنتين المقترحتين وإقرار المناهج الدراسية والهيكل التعليمى :

١ - **تمويل الدولة** وهو ليس بالقليل حيث يصل إلى ما يقرب من ٢٤ مليار جنيه سنويًا .

٢ - **فتح باب الاستثمار** فى هذا المجال الوطنى المربح أمام الأفراد والمؤسسات والبنوك (المصرية فقط) أخذًا فى الاعتبار الضوابط التالية :

- تحديد مواصفات قياسية لمؤسسات التعليم يتحتم الالتزام بها .

- يستحق المستثمر نسبة٥٠٪ من المصروفات السنوية التى تحصل عليها المؤسسة طوال عمر المؤسسة مع إعفاء هذه الحصة من الضرائب دونما أدنى حق له فى التدخل فنيًا أو إداريًا فى نشاطها باعتباره حق مطلق ومنفرد للدولة .

- أن يكون للمشروع مدة إلزامية قدرها ١٠ سنوات لا يحق للمستثمر خلالها المطالبة بالانسحاب من المشروع.

- وضع الضوابط العادلة التى تضمن للمستثمر حقه تجاه الدولة حال رغبته فى الانسحاب من المشروع بعد انتهاء المدة الملزمة .

ثانى عشر : مجموعة من الضوابط العامة :

١ - فيما يختص بالطلبة الذين يتعثرون فى اجتياز المراحل التعليمية المختلفة يتم توجيههم إلى المعاهد الرياضية والصناعية والزراعية المختلفة الدرجات ، والتى تهدف إلى توفير العمالة الماهرة على اختلاف درجاتها وجميعها مطلوب لخدمة الوطن ، وجميعها لازم للوصول إلى القمة بدءًا من العمل اليدوى البسيط وانتهاءً بالعمالة الفنية التى تجيد

التعامل مع تكنولوجيا العصر .

٢ - تتولى وزارة التربية والتعليم طباعة موسوعة ثقافية ـ ليست بغرض الدراسة ـ تحمل اسم "وطنى" وتوزع مجانًا على جميع الطلبة مع بداية المرحلة الدراسية الثانية وبحيث تتضمن الفصول التالية :

* التعريف بالملامح الرئيسية فى الدستور ، وبخاصة ما يتعلق منها بما للمواطن من حقوق وبما عليه من واجبات .

* التعريف بأهم الشخصيات التى أسهمت فى صناعة الحضارات المصرية فى العصور الفرعونية والقبطية والإسلامية .

* التعريف بأهم الآثار المصرية التى تنتمى للعصور المختلفة (بالصورة والكلمة) .

* التعريف بأهم المتاحف الوطنية على مستوى الجمهورية .

٣ ـ قصر القيام بالرحلات المدرسية على أيام العطلات الرسمية وعطلتى منتصف العام وآخره ، وأن تتم وفقًا للضوابط التالية :

* أن تقدم للطلبة بالتكلفة الفعلية .

* ألا يتم الخلط بين البنين والبنات فى الرحلة الواحدة .

* مراعاة أن تتناسب طبيعة الرحلة مع المرحلة السنية ، بمعنى التركيز على الرحلات الترفيهية للطلاب فى المراحل المبكرة والتحول بها تدريجيًا نحو الرحلات التثقيفية مع المراحل السنية الأكبر .

٤ - ضرورة إصدار قانونين أولهما يختص بوضع الضوابط الكفيلة بترسيخ مبدأ أن التعليم واجب وطنى على جميع المواطنين مع تحديد الحالات والظروف الاستثنائية التى يتم بموجبها الإعفاء من آداء هذا الواجب ، وثانيهما القانون المشار إليه سابقًا لتجريم الدروس الخصوصية .

٥ - إلغاء أية مزايا مالية إضافية يحصل عليها المعلم مقابل التصحيح ومراقبة

اللجان وغيرهما باعتبار ذلك من صميم عمله وذلك اعتبارًا من تطبيق نظام تحسين الرواتب.

٦ - إلغاء التعليم المشترك اعتبارًا من بدء المرحلة الثانية ، حيث لم تسفر هذه التجربة إلا عن مزيد من السلبيات الأخلاقية التى يعلمها جميع الآباء والأمهات سواء من العامة أو من أهل السلطة ، وهى سلبيات متنامية تستتر فى ثوب الزمالة المتعدد الأغراض لتنطلق فى ممارسة شتى صور الإباحية التى أشرنا إليها سابقـًا والتى صارت تمثل مساحة شبه ثابتة يوميًا فى مختلف الصحف .

٧- إنشاء إدارة قانونية فى كل مؤسسة تعليمية بهدف إقرار قواعد النظام والنظافة والانضباط السلوكى عملاً بمبدأ الثواب والعقاب .

٨ - جعل عامى الكيجى اختياريين حسب ظروف الأسرة وبمصروفات مناسبة حيث لامبرر لجعلهما إلزاميين.

٩- توحيد مناهج الدراسة بالأقسام الواحدة فى مختلف الجامعات وبحيث يشترك فى وضعها جميع رؤساء الأقسام ذوو التخصص الواحد وتوحيد الامتحانات وتوقيتها .

١٠- مراعاة بيع الكتب الدراسية الجامعية بأسعار مناسبة بمبادرة وطنية من الأساتذة المؤلفين .

١١ - توحيد معايير التقييم والقبول فى جميع الكليات ذات الصفة الواحدة على مستوى الجمهورية ، فلا فضل لأسوانى على قاهرى إلا بالعلم ولا لخاص على عام إلا بالتفوق ، فالجميع أبناء مصر ، والتمييز بين الأبناء يدخل بشكل أو بآخر فى دائرة العنصرية .

١٢ - تصميم وإصدار بطاقة دخل الأسرة وبيعها بمكاتب البريد على مستوى الجمهورية بسعر مناسب واعتبارها أحد المستندات الرئيسية التى يجب على ولى الأمر تقديمها إلى المؤسسة التعليمية قبل بدء الدراسة بفترة كافية أقترح أن تكون فى مهلة شهر اعتبارًا من ١/٧ وحتى ٣١/٧ من كل عام لتحديد الشريحة التى سيعامل بها لدى سداد

المصروفات والتى أقترح تحصيلها فى مهلة قدرها ٧ أيام تبدأ مع بداية شهر سبتمبر من كل عام ولمدة أسبوع وهو ما يعنى ضرورة تثبيت تاريخ بدء الدراسة سنويـًا ، وعودة إلى البطاقة التى أقترح أن تتضمن ما يلى :

أ - ثلاثة أجزاء متماثلة أحدهما للأب والآخر للأم والثالث للوصى ، ويتضمن كل منهما بيان بمفردات الدخل الشهرى والسنوى من مختلف المصادر ، ومذيلة بإقرار عقب كل جزء يفيد بمسئولية كل منهم الكاملة عن هذه البيانات وبحيث تكون الاستمارة من أصل وأربعة صور كربونية يؤخذ على كل منها توقيع ولى الأمر أو بصمته.

ب - على جميع المدارس أن تقبل جميع الاستمارات المقدمة لها من أولياء الأمور دون قيد أو شرط .

ج - يتم توجيه صورة من هذه الاستمارات إلى الوزارات المعنية فى الدولة مثل التأمينات والمالية والداخلية وجهة العمل لتقرير مدى صحة ما ورد فى الاستمارة من بيانات ، وبحيث تتم جميع هذه الإجراءات دونما أدنى مساس بالعملية التعليمية التى يتلقاها الأبناء .

د - حال ثبوت عدم صحة البيانات الواردة بالاستمارة والتعمد فى تدوين دخل أقل من الدخل الحقيقى أرى أن يتم تشديد العقوبة إلى الدرجة الرادعة بالغرامة أو الحبس .

١٣ - ألا يكون شغل المناصب القيادية فى مشيخة الأزهر وجامعته وفى المؤسسات التعليمية الجامعية وما فى حكمها بالتعيين (شيخ الأزهر/ رئيس جامعة / عميد كلية / رئيس قسم / وما بين هذا وذاك من نائب ووكيل و.. إلخ) وإنما وفق أسس تتناسب فى منطقها وطبيعة هذه المناصب وما ينبغى توافره فى شاغليها من مقومات ، وهو ماأقترحه فى الآتى :

ــ ألا يتم شغل هذه الوظائف بالتعيين من أية جهة بالدولة .

ــ أن يشغل المنصب الأعلى ثم التالى فالتالى الأكثر حصولاً على الدرجات العلمية

الصحيحة (المعترف بها).

ــ أن تتوافر فى شاغل هذا المنصب السيرة الحسنة فى حياته العامة والعملية والعلمية.

ــ فى حال تساوى أكثر من شخص فى عدد ومستوى الدرجات العلمية يتولى المنصب الأسبق حصولاً على هذه الدرجات العلمية وفى حال التساوى يتولى الأكبر سنًا .

ــ ألا تتجاوز فترة شغل المنصب خمسة أعوام لضمان تعاقب الأجيال بما تحمله من تطورات فى مختلف المناحى العلمية والعملية والنظرية وبما لا يتجاوز سن المعاش.

ــ يتم تشكيل لجنة من كبار الأساتذة (رؤساء سابقين للجامعات) تختص بالنظر فى هذه الأمور وبحيث تتبع وزارة التعليم ومنحها الصفة القضائية للنظر والفصل فيما يرفع إليها من تظلمات بخصوص الدرجات العلمية (منحها دون وجه حق أو حجبها دون مبرر) وبما لا يخل بحق كل الأطراف فى اللجوء للقضاء العادى كمرحلة لاحقة.

ــ يلزم لضمان تطبيق هذه الضوابط بالصورة السليمة تشريع قانون يتم بموجبه تغليظ العقوبة على من يتعمد منح درجة علمية دون وجه حق أو حجبها دون مبرر مالم تكن درجة شرفية أو فخرية أو ما شابهها فقط .

وأخيرًا فإننى أتوجه بالدعوة إلى كل مصرى وكل عربى وكل مسلم بل وكل إنسان للاطلاع بحياد وموضوعية وصدق على هذه السياسة التى وإن كنت على يقين بأن تطبيقها لن يخلو من المشقة إلا أننى على يقين آخر بأن مصر وشعبها وأمتها يستحقان هذه المشقة ، كما أننى على يقين ثالث بأنها سياسة رائدة وغير مستنسخة وتستحق بعض المشقة ، كما أننى على يقين رابع وأخير بأن هذه المشقة هى ثمن الحضارة الذى يجب أن نتحمله إذا كنا جادين فى تحقيق هذه الحضارة التى قد نتوهم ــ وأكررها قد نتوهم ــ أن الآخرين سيمنحوها لنا وهو ما لم يحدث مهما بالغوا فى الثمن ومهما تلهفنا على دفعه ، لأن الحضارات لا تباع ولا تشترى ، فهى السيادة ، والسيادة إذا بيعت صار البائع عبدًا والمشترى سيدًا ولكننا لا نريد أن نرى الحق وأن نصدق الواقع .

الفعل الوحيد الذى إن فعلناه سوف نتمكن من حل جميع مشاكلنا دون أدنى جهد هو أن نلغى حركة الزمن ، فقط ستواجهنا مشكلة واحدة وهى أن الزمن يستحيل إيقافه إلا فى عالم الموتى !!

مزايا سياسة التعليم المقترحة

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. تناولت معكم فى السابق تحليلاً لواقع التربية والتعليم فى مصر ، وقد حاولت خلاله أن أتحلى بأعلى درجات الحياد والصدق والتجرد مستندًا إلى ما ألمسه من توجهات الرأى العام وجاعلاً نصب عينای هدف واحد وهو محاولة إنقاذ أمتنا العربية والإسلامية من الغرق فى أوحال التخلف التى صنعناها بأنفسنا لأنفسنا .

تناولت أيضًا معكم فى السابق سياسة تعليم أزعم أنها قادرة على تحقيق الكثير من الإيجابيات لأمتنا ، إذ أن هذه السياسة تعرف كيف تصون للأمة ثروتها فى قدرات وطاقات أبنائها وفقًا للفطرة التى فطر الله الناس عليها والتى تقطع بأن لكل إنسان قدرات محدودة ومحددة ، بمعنى أنها محدودة فى أبعادها ومحددة فى توجهاتها ، وهو اتجاه أدركه العالم الذى نشأ فيه العلم موسوعيًا ، فكنا نسمع وبخاصة فى عصور النهضة الإسلامية عن العلماء الذين أجادوا عدة علوم فى آن واحد كالطب والفلك والتاريخ والفلسفة .. إلخ ، ولكن العالم أيقن — وهو على حق فى هذا — أن هذا التوجه الموسوعى لن يحقق له ما يصبو إليه من طموحات علمية وتكنولوجية فبدأ يخطو خطوات مطردة على طريق التخصص ، فصرنا نسمع عن عالم فى الطب وآخر فى الفلك وثالث فى التاريخ ورابع فى الفلسفة ، ثم لم يعد التخصص هو بغية البشرية ومنتهى سعيها ، فصرنا نسمع عن عالم متخصص فى أحد فروع الطب وآخر فى أحد فروع الفلك .. وهكذا ، وما أعنيه من ذلك هو أن العالم أصبح يعتنق توجهًا إستراتيجيًا فى مسيرته الحضارية تقوم على التخصص ثم على تخصص التخصص ثم على التخصص فى جزء من تخصص التخصص ، حتى إننى أتوقع أن يأتى على الإنسان حين نرى فيه أو يرى من بعدنا عالم متخصص فى النمل ثم عالم

متخـصص فى إحدى أنواع النمل ثم عالم متخـصص فى إحدى أوجه الحياة الخاصة بهذا النوع من النمل ، وإن شئنا الحق إخوتى عشاق الوطن فهو أن هذا التوجه الإستراتيجى الذى اعتنقه العالم هو أحد أطوار النضج العلمى البشرى الذى لازالت أمتنا تمر فيه بمرحلة الطفولة السابحة فى عالم من الخيالات والأوهام التى ما أنزل اللـه بها من سلطان ، وأرى أن هذا الطور من أطوار النضج هو بعينه ما ينقصنـا لكى نتأهل لدخول حلبة السباق العالمى على الريادة ، وأحسب أن مزيدًا من تجاهلنا لهذه الحـقيقة لن يعـنى سوى أننا نصر على اعتناق توجه إستراتيجى نتمسك فيه بمرحلة الطفولة ولا نريد تجاوزها ، وهو توجه يعنى أننا سنتقبل دائمًا من الآخرين أن يعاملوننا معاملة الأطفال وألا يشركوننا فى جلسات الكبار وألا يستشيرونا فى مصير العالم باعتبار أن للعالم كبار هم أدرى بمصالحه أما مصالح الصغار فلها مجالس وهيئات تتولى بحثها .

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. أحد أمرين لا ثالث لهما ، فإما أن نظل كما كنا وكما نحن ، وإما أن ننتقل إلى إحدى مراحل بدايات النضج وهى تتطـلب منا الصدق ثم الصدق ثم الصدق ، الصـدق مع اللـه أولاً والصـدق مع أنفسنا ثانيـًا والصدق مع الآخرين ثالثـًا ، هذا الصدق هو الذى سيجعلنا نعلم أين نقف وكيف نسير وإلى أى اتجاه ومتى ولماذا وماهى حدودنا وما هى أهدافنا ، هذا الصدق هو الذى سيدفعنا إلى امتلاك شجاعة الاعتراف بالفشل حين نفشل وهو الذى سيكسبنا التواضع حين ننجح ، هو الذى سيجعلنا نبادر بتسليم الراية إلى من هم أجدر منا وأقدر على حملها ، هو الذى سيجعلنا نميز بين الصديق والمخادع وبين العدو والمعارض .

حينما تمكنت بفضل اللـه من وضع سياسة التعليم السابقة ، فقد حاولت قدر استطاعتى أن أحاول من خلالها تلافى سلبيات التعليم الحالى ــ وما أكثرها ــ وتحقيق إيجابيات متعـددة ، حاولت قـدر استطاعتى وأحمد اللـه أنها نالت تقـدير كل من قرأها من رجال أفاضل أحسبهم من عشاق الوطن المتميزين ، فهم بأى صورة من صور التقييم يندرجون ضمن طبقة النخبة الثقافية والعـلمية ، إذ منهم بعـض نجوم الفكـر الوطنى ، ومنهم أساتذة جامعـات ومنهم من سبق له تقـلد مناصب سياسية رفيعة ، ومنهم من يحمل

شرف القضاء يضاف إليهم العديد من أفراد المجتمع من فئات عديدة ، وهذا التقدير يدفعنى إلى أن أدعوكم فيما يلى لتشريفى بالاطلاع على مزايا هذه السياسة الطموحة التى حاولت حصرها أوالتركيز على أهمها والتى أسأل الله أن ينفع بها مصر ومن ورائها أمتنا العربية والإسلامية من مشارق الأرض إلى مغاربها :

(١) إنها سياسة تتبنى مبدأ جديدًا وهو أن يكون التعليم ــ وبخاصة فى مرحلتيه الأولى والثانية ــ واجبًا وطنيًا على كل مواطن قادر على التعلم ، وبالتالى فهى قادرة على محو صفة الأمية بصورة شبه كاملة من أجيال المستقبل.

(٢) تخفيف الأعباء النفسية والمادية عن كاهل الأسرة والأبناء والدولة فى آن واحد ، إذ على الرغم من كون المجانية النسبية هى إحدى أعمدة هذه السياسة ، إلا أنه من اليسير على كل من التزم الصدق والحياد فى تحليل هذه السياسة أن يصل إلى يقين بأنها ستنجح بجدارة فى تهميش القيم التى أفرزتها مؤسسات التعليم الخاصة العاملة وفق المنظومة الحالية والتى تهدم كل مبادئ التكافؤ والمساواة وترسخ قيم البلادة واللامبالاة فى نفوس أبنائنا وأولياء أمورهم على حد سواء ، إذ صار كل منهم قادر بسلطان المال على تحقيق أحلامه دون مشقة بل وتجاوز أحلام وطموحات من هم أكثر كفاءة وتفوقًا من غير القادرين .

(٣) الارتقاء بالمستوى المادى للمعلم بما يحقق له الاستقرار الاجتماعى ، ويمكنه من آداء رسالته التعليمية على أكمل وجه ، ويصون له كرامته كقدوة لها مكانتها وهيبتها بين الطلاب وأمام المجتمع .

(٤) ترشيد مبدأ مجانية التعليم لكى ينتفع بها المستحقون للمجانية فقط ، مع إقرار المجانية النسبية بما يتوافق مع الطبقات المتباينة فى المجتمع (وهو مبدأ أقترح تطبيقه كذلك فى مجالات الرعاية الصحية بكل تخصصاتها) .

(٥) تمكين الدولة من تحقيق التوسعات المطلوبة كمًا وكيفًا فى المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة كأمر غاية فى الأهمية ، إذ لا يمكن لأحد إنكار حتميته ولا يمكن لأحد ادعاء قدرة الدولة على تنفيذه فى ظل الإمكانات المتاحة .

(٦) يمكن اعتبار هذه السياسة إحدى الوسائل الفعالة بيد الدولة فى مواجهتها لظاهرة الزيادة السكانية ، إذ كما هو معلوم أن النسبة الكبرى من الزيادة السكانية مرجعها إلى الطبقات الشعبية والريفية المحدودة الدخل ، لذا فمن الممكن تقنين المجانية النسبية بحيث تسرى إعفاءاتها على الطفلين الأول والثانى فى كل أسرة ، على أن يحرم الطفل الثالث وما بعده من الإعفاءات المقررة .

(٧) أن مبدأ المجانية النسبية فى حد ذاته يمكن اعتباره إحدى صور العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى ، إذ أنها بصورة أو بأخرى تساعد على تقليص الفجوة المادية بين طبقات المجتمع التى اتسعت بينها الفوارق حتى صرنا نجد فى المجتمع الواحد أسرة تعلم أبناءها فى مدارس خاصة بمصروفات تصل إلى عشرات وعشرات الألوف من الجنيهات فى العام الواحد للطفل الواحد ، بينما أسرة أخرى تتسول ثمن الأقلام والكراسات الصينية باعتبارها أقل سعرًا من مثيلاتها المصرية .

(٨) احترام رغبات أبنائنا ومراعاة قدراتهم وعدم إهدار طاقاتهم فيما لا جدوى منه سوى الحكم عليهم ظلمًا بالفشل رغم أننا نحن الذين فشلنا فى تقييمهم ، لذا فإن هذه السياسة تهتم بالبحث عن مواطن النجاح داخل أبنائنا لا عن مواطن الفشل ، فمن الطبيعى بكل المقاييس أن كلاً منا قادر على النجاح فى بعض الأشياء وليس فى كل الأشياء ، ومن الطبيعى أيضًا أن كلاً منا قادر على التميز فى بعض الأشياء التى حقق فيها نجاحًا وليس فيها كلها ، ومن الطبيعى كذلك أن كلاً منا قادر على البراعة والتفرد فى بعض الأشياء التى تميز فيها وليس فيها كلها ، وهذا هو بيت القصيد ، إنه تخصص كل منا فى شىء ما بل فى جزء من هذا الشىء بل فى جزء من الجزء ، إنها الفسيفساء الدقيقة المتناثرة التى سوف تحتضن كل منها أختها لكى تتكون اللوحة النهائية بل لكى تكون أجمل اللوحات .. وياله من حلم قادر بروعته على إخراجنا من كوابيس الحاضر المروع.

(٩) إخضاع مراحل التعليم على اختلافها لقيادة واحدة بما يحقق أفضل إدارة ممكنة وبما يحقق التواصل الحتمى بين هذه المراحل فى توجهها نحو الهدف المنشود .

(١٠) الاستفادة القصوى من الخبرات المتميزة لعلمائنا بالداخل والخارج .

(١١) ترسيخ القيم السليمة والسلوكيات الحسنة فى نفوس الطلاب منذ الصغر لكى يدركوا أن للحضارة القوية الباقية لها قيم وملامح وآداب ومثل ليس من بينها قيم الفيديو سليب والفنون الهابطة ، وليس منها قيم الجنس والسقوط والإباحية ، وليس منها جعل الهوامش أسيادًا ورموزًا ونجومًا لمجتمع ينشد الحضارة التى يوزن فيها العمال البسطاء والفلاحون الأجراء والمفكرون الشرفاء بميزان الذهب أما أهل العرى والفتن القذرة فهم أحقر وأرخص من أن يكون لهم وزن ولو حتى بميزان البهائم .

(١٢) الارتقاء بالبحث العلمى ومنحه ما يستحقه من اهتمام ورعاية بإنشاء هيئة مستقلة به تتبع رئاسة الوزراء فى كل بلد عربى وإسلامى لما لها من ارتباطات متشعبة بعدة وزارات إن لم يكن بالوزارات جميعها واعتبار هذه الخطوة هى الأولى على طريق النهوض بالبحث العلمى على مستوى الأمة ، إذ أرى ضرورة وضع مخطط زمنى وصولاً إلى إيجاد هيئة بحث علمى عربية إسلامية واحدة تمثل فيها جميع الدول العربية والإسلامية الراغبة فى الانضمام إلى هذه الحلقة المهمة من حلقات الوحدة الكبرى ، وأقترح ما يلى وصولاً إلى هذا الهدف :

البدء بإنشاء هيئة للبحث العلمى والاختراع فى كل الدول العربية والإسلامية وشمولها بما تستحقه من رعاية أدبية ومادية والعمل بجدية على وضع توصياتها موضع التنفيذ فى مختلف أوجه الحياة التطبيقية .

أن تبحث القمة العربية التالية مدى إمكان إنشاء هيئة عربية واحدة للبحث العلمى تمثل فيها جميع الدول العربية الراغبة فى الانضمام ، وبحيث يتم تمويلها بحصص مالية من الدول الأعضاء تمثل نسبة محددة من الموازنة السنوية لكل دولة ، مع وضع الضوابط والمعايير والشروط الموضوعية الواجب توافرها فيمن يلتحق بهذه الهيئة من علماء فى مختلف التخصصات ، وبحيث يتم تحديد مقرها الرئيسى فى إحدى الدول العربية التى يتم اختيارها بالتصويت المباشر من الدول الراغبة فى الانضمام إلى هذه الهيئة لصالح إحدى الدول الراغبة

فى إنشاء هذه الهيئة على أرضها ، على أن يتم تبعًا لذلك إلغاء هيئات البحث العلمى الفرعية فى الدول الأعضاء والاكتفاء بهذه الهيئة الكبرى وبما يصدر عنها من توصيات إلى الحكومات والبناء على الخطوة التالية وبنفس منهج الارتقاء وصولاً إلى هيئة بحث علمى عربية إسلامية واحدة.

(١٣) تخليص الحياة التعليمية الجامعية من وطأة المناخ الوظيفى الذى لا يليق بما ينبغى لهذه المرحلة من مكانة تعليمية واجتماعية ، وتحرير الطاقات العلمية لدى الأساتذة من قيود الكبت والقهر التى تمارس عليهم وتحد من طموحاتهم التى لو لم نمهد لها الطريق لما كان من حقنا أن نطالب هؤلاء بتخريج أجيال حرة إلى المجتمع إذ أن فاقد الشىء لا يعطيه .

(١٤) أن هذه السياسة يمكن اعتبارها أحد أهم مقومات الوحدة بين أقطار الأمة العربية والإسلامية إن لم يكن بين أجيال اليوم فبين أجيال الغد ، إذ أن هذه السياسة حال تطبيقها على مستوى الأمة ــ إضافة لمزاياها المتعددة ــ ستكون جديرة بتوحيد أبناء الأمة عقلاً ووجدانـًا فى طريق واحد ذى اتجاه واحد نحو هدف واحد ألا وهو الوحدة الكبرى بين جميع الدول العربية والإسلامية التى فشلت فى أن تتحد عبر سبل السياسة والاقتصاد والفنون والرياضات وغيرها من المجالات .

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. كانت هذه هى أهم مزايا السياسة التعليمية المقترحة ، وإن كانت أهم مزاياها لم تذكر بعد ألا وهى أنها سياسة مصرية عربية إسلامية خالصة ، من المؤكد أنها ستمثل إضافة إلى سجل الريادة التى تليق بمصر وبأمتها العربية والإسلامية بين دول العالم قاطبة .

طوق النجاة الثالث

تطبيق حياة ديمقراطية

* إقامة نظام ديمقراطي رائد
* مزايا النظام المقترح

إذا كنت خالدًا وكانت الدنيا لك باقية ، فأنت إذن أسمى من أن تنازع أحدًا على الملك وإذا كان هذا هو عين الوهم وكان الحق أنك والدنيا بما عليها ومن عليها إلى زوال فالملك إذن هو أحقر من أن يكون هدفًا نتنازع عليه .

إقامة نظام ديمقراطى رائد

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. لقد خرجنا توًا من إحدى مراحل تصنيع أطواق النجاة ، حيث أتممنا سويًا تصنيع طوق النجاة الثانى الذى تمثلت خاماته فى سياسة تعليم نعتقد أنها قادرة على تلافى سلبيات واقعنا التعليمى الأسوأ فى تاريخ التعليم المصرى على الإطلاق ، وقد كنا قبل أن ندخل فى هذه المرحلة التصنيعية قد خرجنا من المرحلة الأولى التى أتممنا فيها تصنيع طوق النجاة الأول الذى تمثلت خاماته فى منظومة القيم التى أرى حتمية غرسها فى أبناء الأمة لكى يكونوا مهيأون عقلاً ووجدانًا لصناعة حضارة قوية وباقية ، أما الآن فنحن بصدد مرحلة تصنيع لها سماتها الخاصة إذ أنها ستتيح لنا تصنيع طوق نجاة له أيضًا سماته الخاصة ، فهو أقرب إلى قارب نجاة منه إلى طوق نجاة ، إذ بمقدوره حمل وتحمل الناجين جميعًا وأطواق نجاتهم ، بل إنه أيضًا قادر على السير بهم فى الاتجاه الصحيح حتى وإن كان عكس التيار .

بداية فقد نظن أن الديمقراطية هى بعض القوالب التى ينبغى دائمًا الاختيار من بينها ، كما قد نظن أن الديمقراطية هى ذلك المارد الذى إن أطلقناه من قمقمه قام وتمطع وهمس في آذاننا : ((شبيك لبيك عبدك وملك إيديك أوامرك مطاعة وأحلامك مجابة)) ، أو أنها تلك الوصفة السحرية القادرة على تخليصنا من كل مشاكلنا ، ونحن حينما نظن هذا أو ذاك نكون قد جنبنا الصواب وجانبناه ، إذ أن الديمقراطية كما أراها ليست بناءً مشيدًا بالفعل وإنما هى مقومات بناء متاحة للجميع ولكل أن يستخدمها بالصورة التى يراها هى الأفضل والأمثل لتشييد بناء يضيف إلى الحياة البشرية جمالاً ورقيًا .

إن الديمقراطية ليست كما هو شائع نظام حكم ولكنها نظام حياة ، وإلا فإننا إذا مااختزلناها فى حيز الحكم وما أضيقـه لكان أجدر بنا أن نخجل من أنفسنا حـين نتهم أنظمة الحكم العربية والإسلامية بعدم الديمقراطية فى حيـن أنها أقرب إلى الديمقراطية ـــ رغم أنها ما زالت بعيدة عنها ـــ من طبقات الشعب وفئاته ومؤسساته وأفراده فى تعاملاتهم ، تلك التعاملات التى تتصف فى أغلبها بسطوة وسيطرة وفرض إرادة ورغبة الأقـوى ، والقـوة قد تكون على عدة صور، فهى قد تكون فى الثراء المالى أو فى السلطة أو العلم أو البدن ـــ والأخيرة هى أحـقر أنواع القـوة إذ أنها تستند إلى نفس الأسس التى تقوم عليها التعاملات والعلاقات فى عالم الحيوان .

إذن فنحن نتمنى الديمقراطية كنظام حياة ، ولكننا سنتناولها كنظام حكم ، وحيث إنها نظام فلا بد له من ضوابط وحدود وإلا لما كان نظام ، وأعتقد أن الضوابط والحدود التى أعنيها تختلف من بلد إلى آخر بحسب معتقداته الدينية وهويته التاريخية والجغرافية وطموحاته الحـضارية ، فإذا كانت ثمة دولة ما ـــ على سبيـل المثال ـــ لاتعـتنق قيمـًا دينية صحيحة وكانت لهذه الدولة طموحات اقتصادية تهدف إلى تنمية موارد الدولة وفـق المبـدأ الميكيافيلى "الغايـة تبرر الوسيلة" فـمن المؤكد أن هذه الـدولة لن تتوقـف كثيـرًا أمام معـانى الكرامة والشرف والعـزة ، ولكنك ستراها تتوسع فى صناعة سلال المهملات بل وتجتهد فى ملئها بالقاذورات لكى تجـتذب الذباب السياحى من الداخل والخارج ، لذا فإنك سوف ترى الفنون المختلفة فى هذه الدولة وقد تبنت كل قيم السقوط وعكستها على المجتمع ، كما ستجد أماكن اللهو والرذيلة والإباحية وقد صارت قبلة المترفين من الداخل والخارج ، وما هى إلا أيام من عمر الزمان حتى تكتسب هذه الدولة شهرة سياحية من النوع القذر فتنهال عليها الأفواج الراغبة فى كل صور العربدة بدءًا من السكر ومرورًا بالمخدرات وانتهاءً بالدعارة العلنية والمستترة ، فينتعش الاقتصاد انتعاشة مهما طالت فهى مؤقتة ومهما عظمت فهى منحطة إذ قامت على أموال نجـسة لايجوز تطهيرها بغسلها وإنما بحرقها فإن لم تفعـل الدولة فسوف يفعـل خالق الدولة وخالق الأرزاق وخالق كل شىء الذى لا مغير لمشيئته ولا مبدل لحكمه القائل: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ

عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ [الإسراء: ١٦] أما وأن المترفين قد فسقوا فلم يعد منتظرًا إلا الهلاك.

وعودة أخرى إلى الديمقراطية ولكن من زاوية مختلفة ننظر منها فنرى أنها تقوم على مبدأ عــام ألا وهو حـكم الشعب لنفسه من خلال مجموعة من الأفراد يتم اختيارهم من الشعب لتمثيله والتعبير عن آماله وآلامه وطموحاته وإحباطاته وهذه المجموعة جرى العرف ــ وهو أمر منطـقى ــ أن تنقسم وفقـًا لإرادة الشعـب إلى أغـلبية وأقـليـة ، فأما الأغلبية فيمثلها حزب يقال له الحزب الحاكم وأما الأقلية فتمثلها أحزاب يقال لها أحزاب المعارضة ، وإلى هنا فلنا وقـفة ليست مع المسميـات ولكن مع الممارسـات ، فـفى الـدول التى لازالت تحـبو على طريـق الديمقراطيـة ــ ومنها مصـر ــ تجـد مجموعة من المفاهيم التى لايمكن أن نتصور أنها تخـدم العمل والطموح الوطـنى بمعـناه الأشمل ، فالأغلبيـة ليس لها سوى توجه واحد ــ لا يحيد عنه سوى شواذ القاعدة ــ ألا وهو الموافقة الدائمة على كل ما يتخذه النظام والحكومة من قرارات وما تنتهجه من سياسات بصرف النظر عما إذا كان مردودها على أرض الواقع سلبيًا أم إيجابيًا ، وعلى النقيض من هذا فإن الأقـلية لا تتبنى سوى توجه واحـد ــ لا يحيد عنه سوى شواذ القاعدة ــ ألا وهو المعارضة الدائمة للنظـام والحكـومة فى كل ما يتخـذانه من قـرارات وما ينتهجانه من سياسات بصـرف النظر كذلك عمـا إذا كان مردودهـا على أرض الواقع إيجـابيًا أم سـلبيًا ، وهو واقع لا يغـيب عن كل ذى فـطنة مـدى تأثيره السلبى الحـتمى علـى مسيرة الوطن نحـو أهدافه إذ باتت الوطنية مشتتة بين فريقين أحدهما موافق على كل شىء حتى وإن كان خطأً ، والآخر معترض على كل شىء حتى وإن كان صوابًا ، وهى توجهات ليست لها أدنى صلة بالوطنيـة التى تفرض على الجـميع أن يقفوا على قلب رجل واحد مع كل ما يحقق مصالح الوطن وأن يقفوا على قلب رجل واحد ضد كل ما يهدر مصالح الوطن لسبب واحد ألا وهو أننا جميعًا ينبـغـى أن نتسابق فى ماراثون جائزته الكبرى أن يتربع الوطن فوق القمة لا أن يتربع أحدنا فـوق العرش ، فنحن مصريون قبل أن نكون أغلبية أو أقلية..حكامًا أو معارضة .. ولكن الحادث فعلاً أن القوى تتصارع من أجل مقاعد السلطة لا من أجل مصالح الوطن ، الحادث فعلاً أن

الوطنية تراها القوى الحاكمة متمثلة فى مدى ولاء الآخرين لها ، فى حين أن القوى المعارضة تراها متمثلة فى التسابق نحو اتهام النظام بالتقصير والمبالغة فى سب الحكومة ، الحادث فعلاً أننا حدنا عن الطريق وانحرفنا عن بغيتنا التى أسأل الله أن أكون قد وفقت إلى معرفة الطريق إليها وفق الخريطة التالية التى أراها تتضمن الملامح الرئيسية لدستور وطنى قادر بمشيئة الله على دفعنا نحو الريادة فى مختلف أوجه الحياة ، وهو دستور أزعم صلاحيته لجميع الأنظمة العربية والإسلامية سواء كانت جمهورية أو ملكية فقط بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة لكى يتناسب وطبيعة كل نظام:

أولاً : بنود عامة

(١) أن يستمد الدستور جميع أحكامه ومواده ونصوصه من أحكام الشريعة الإسلامية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر قياسًا واجتهادًا .

(٢) التأكيد على احترام كرامة الوطن والمواطن ، وإطلاق الحريات بما لا يتعدى الإباحة إلى الإباحية وهو ما يعنى ضمنـًا :

* إلغاء القيود المفروضة على تأسيس الأحزاب السياسية والصحف والمطبوعات الدورية .

* إلغاء العمل بقانون الطوارئ ، وكذا كافة القوانين الاستثنائية التى تبخس الحقوق والممارسات الديمقراطية وتخل بقيم العدالة والمساواة بما فيها أية نصوص تبيح احتجاز المواطنين على ذمة التحقيق ، إذ أرى الاكتفاء باتخاذ مايلزم من إجراءات لمنعه من مغادرة البلاد لحين الانتهاء من التحقيقات .

* فتح صفحة جديدة فى سجل العمل الوطنى بإتاحة الفرصة لكافة القوى الشعبية والسياسية للمشاركة فى تحديث مصر ، وهو يتطلب ضمنـًا العفو عن جميع من صدرت ضدهم أحكام وكذا من هم تحت المحاكمة من أهل الفكر والرأى والسياسة .

* الاعتراف بحق المواطنين فى التظاهر تأييدًا أو اعتراضـًا ، مع النص على أن يكون التظاهر على جنبات الطرق وفى الحدائق العامة وبموجب لافتات مكتوبًا فيها مطالبهم

احترامًا لحقوق باقى المواطنين فى قضاء مصالحهم والتزامًا بحسن الخلق ومتطلبات الأمن .

(٣) منح الشعب (ممثلاً فى نوابه) كامل السلطة على كل من الحاكم والحكومة ، وفقًا لما يلى :

* أن يكون للشعب سلطة كاملة فيعزل الحاكم أو إخضاعه للمحاكمة خلال فترة رئاسته أو بعدها ، وأن يتم ذلك بموجب استفتاء شعبى يجرى بناءً على دعوى قضائية موقع عليها مما يزيد عن ٥٠٪ من أعضاء مجلسى الشعب والشورى المنتخبين يتقدمون به إلى المجلس الأعلى للقضاء.

* أن يمنح نواب الشعب المنتخبين سلطة عزل الحكومة أو أحد أعضائها بموجب قرار موقع عليه مما يزيد عن ٥٠٪ منهم يودع أصله لدى المجلس الأعلى للقضاء ، كما يمنح هؤلاء النواب سلطة رفع دعوى قضائية موقع عليها مما يزيد عن ٥٠٪ منهم لمقاضاة الحكومة أو أحد أعضائها تقدم للمجلس الأعلى للقضاء .

(٤) ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات .

(٥) إلغاء تبعية القضاء والصحافة لأية جهة تنفيذية بالدولة ، وإسناد تبعية الأجهزة الرقابية الإدارية للمجلس الأعلى للقضاء .

(٦) إسناد الوظائف الإدارية العليا فى الدولة (محافظ ـ رئيس حى ـ غيره) إلى صفوة رجال القضاء بعد انتهاء خدمتهم بسلك القضاء مالم تكن هناك شروط فنية تتعلق بشاغل هذا المنصب .

(٧) دمج بعض الوزارات التى تتسم طبيعة عملها بالتكامل والتسلسل الواضح ويحضرنى ما يلى :

* وزارتى الصحة والبيئة. * وزارتى الخارجية والدولة للشئون الخارجية.

* وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى.

* وزارتى الإعلام والثقافة . * وزارتى الزراعة والرى .

* استحداث هيئة للبحث العلمى والاختراع .

(٨) أن تتضمن إجراءات مباشرة العمل لشاغلى السلطات العليا اعتبارًا من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والمجالس النيابية والوظائف الإدارية العليا توقيع المسئول على إقرارات ثروة له ولذويه من أقارب الدرجة الأولى تودع لدى المجلس الأعلى للقضاء لمساءلته حال وجود مايستدعى تلك المساءلة .

(٩) منح المؤسسة الدينية استقلالية تامة عن كافة السلطات ، وبحث أفضل السبل وأنسبها لتداول سلطة الإدارة فيها والاكتفاء بجهة واحدة تختص بإصدار الفتاوى الرسمية فى مختلف أمور الدين لكافة الأفراد الطبيعيين والمعنويين دون مصادرة لحق أى عالم فى الفتوى.

(١٠) عدم جواز الجمع بين سلطتين أو أكثر .

ثانيًا : رئيس الدولة :

(١) أن يتم اختيار رئيس الجمهورية ونائبه بموجب انتخابات حرة مباشرة تجرى خلال شهرى يناير وفبراير كل خمسة أعوام (فترة الرئاسة) وألا يكون لشغل المنصب حد أقصى من الفترات باعتبار أن الديمقراطية هى حق الشعب فى اختيار من يحكمه وليس من المنطق فى شىء أن يسلب هذا الحق من الشعب بزعم الديمقراطية التى منحته إياه وإلا كان ذلك تناقضًا فى الديمقراطية ذاتها.

(٢) تقرير فترة حصانة لرئيس الجمهورية قدرها ٣ سنوات من بداية فترة رئاسته الأولى فقط بحيث لا يجوز عزله خلالها ــ وإن كان يجوز عزله استنادًا إليها ــ لمنحه الفرصة فى إثبات حسن تصريفه لأمور الدولة وجدوى برنامجه .

(٣) أن يتقدم المرشح الفائز بالرئاسة فور إعلان النتيجة بما يلى :

ـــ استقالته من الحزب الذى رشحه للانتخابات إن لم يكن مستقلاً .

ـــ تعهـد كتابى بعدم انضمامه مستقـبلاً لأى حزب سياسى أو شغله لأى منصب مدنى أو سياسى لأى مؤسسة كانت قائمة أو تحت التأسيس خلال فترة رئاسته .

(٤) أن يكون رئيس الجمهورية هو المسئول الأول عن وضع السياسات العامة للدولة (برنامجه الانتخابى) وعن اختيار أعضاء الحكومة التى ستتولى تنفيذ هذه السياسة دون أدنى التزام بانتماءاتهم السياسية ، وبحيث يشترط لشغل المناصب الوزارية مايلى :

* أن يتقدم المسئول فور شغله للمنصب بتقديم استقالته من الحزب السياسى الذى ينتمى إليه مرفقـاً به تعهد كتابى بعدم انضمامه إلى أى حزب سياسى ــ قائم أو تحت التأسيس ــ بعد خروجه من الوزارة ، وكذا عدم شغله لأى منصب فى مؤسسة مدنية كانت تخضع لنطاق سلطاته بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

* فى حال كون المسئول مستقلاً يكتفى بالتعهد الكتابى .

* أن يتقدم المسئول بإقرارات ثروة له ولذويه من أقارب الدرجة الأولى إلى المجلس الأعلى للقضاء .

* تقرير معاش شهرى للحاكم وللوزراء بعد خروجهم من مناصبهم بنسبة ٥٠٪ مما كانوا يحصلون عليه إبان شغلهم لمناصبهم كل بحسب فئته ، وأن تتمتع هذه المعاشات بالحصانة ولا يجوز مصادرتها لأى سبب من الأسباب ، وبما لا يتعارض مع الأحكام القضائية بمصادرة ثروة المسئول حال ثبوت مايبرر ذلك .

(٥) أن يمنح رئيس الجمهورية كافة السلطات والصلاحيات التى تعينه على آداء مسئولياته باعتباره الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية بما لا يخل بالأدوار والمسئوليات المنوطة بالسلطات الدستورية الأخرى .

(٦) ألا يحق لرئيس الجمهورية إصدار قرارات سيادية لها قوة القانون إلا فى أضيق الحدود وبموجب طلب عاجل يتم التوقيع عليه بالموافقة من رئيس المحكمة الدستورية أو نائبه (تأكيدًا على دستورية هذا القرار) ورئيسى مجلسى الشعب والشورى أو من ينوب عنهما (تأكيدًا على البعد الشعبى العام للقرار) ، وأن توضح فى هذا الطلب الأسباب الداعية

لاتخاذ هذه القرارات وما يمكن أن يتحقق للوطن من مصالح حال اتخاذها وما يمكن أن يلحق به من أضرار حال عدم اتخاذها والمهلة اللازمة كى تنتج هذه القرارات أثرها ، وفى حال عدم موافقة أحد أو بعض المسئولين على التوقيع ينبغى ذكر أسباب هذا الامتناع كتابة إخلاءً للمسئولية أو تحملاً للمساءلة فيها بعد عما سيترتب على هذه القرارات من نتائج سلبية أو إيجابية ، أما فى حال الموافقة فيتحمل الجميع المسئولية عن هذه النتائج .

(٧) يحق لرئيس الجمهورية فى حالة الطوارئ القصوى التى تمس الأمن القومى إصدار قرار رئاسى نافذ يتولى بموجبه رئاسة الوزارة ومباشرة كافة اختصاصات المنصب وسلطاته .

(٨) إن التحديث الذى نحن بصدده إنما يهدف إلى احترام حقوق الإنسان وكرامته وحمايتها من بطش أصحاب السلطة والنفوذ ، ولكن هذا هو أحد شطرى المعادلة المعبرة عما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحكام والمحكومين ، وهو شطر لا يمكننا الاكتفاء به وإلا فمن المؤكد أنه سيحدث خللاً كبيرًا فى التوازن المنشود بين طرفى المعادلة ، وهذا الخلل لن يمكننا تلافيه مالم نوفر لممثلى السلطات المختلفة ما يحتاجون إليه من مقومات تعينهم على حمل وتحمل مسئولياتهم الجسيمة ، وأرى من أهم هذه المقومات تشريع قانون بتشديد العقوبة على كل من يعتدى بالقول أو الفعل على ممثلى السلطات بدءًا من رئيس الجمهورية وانتهاءً بأقل مستويات السلطة ، إذ لو لم نقنن ذلك فكأننا نبيح لكل سفيه وسليط أن يستغل الحريات التى أتيحت له فى التطاول على رموز الدولة .

ثالثًا : المجالس النيابية والمحلية :

(١) أن تجرى انتخابات اختيار نواب الشعب بمجلسى الشعب والشورى خلال شهر مارس كل خمسة أعوام دون التزام بنسب محددة للعمال والفلاحين تعقبها انتخابات داخلية لاختيار رئيسى المجلسين ورؤساء اللجان .

(٢) لايجوز للنائب الجمع بين عضويته بالمجلس وشغله لوظيفة عامة (يستثنى من هذا الشرط النواب المعينين) كما لا يجوز للنائب تغيير صفته التى نجح بها كأن يعطيه الناخبون أصواتهم بصفته مستقل ثم ينضم إلى حزب ما بعد انتهاء الانتخابات ، باعتبار هذا الفعل

فيه غش للناخبين وإهدار لرغباتهم .

(٣) يكون موجبًا للمساءلة القانونية قيام أى نائب بالسعى إلى تحقيق أى مصالح خاصة لفرد أو لمجموعة أفراد تربطهم ببعضهم صفة معينة ، أو تربطهم به صلة ما ، مالم يكن ذلك لرفع ظلم وقع أو لإحقاق حق سلب .

(٤) يعد باطلاً انتخاب أى مرشح يثبت تورطه بشكل مباشر أو غير مباشر فى التأثير على الناخبين مستغلاً سلطان المال أو الجاه أو السلطة ، ويعاقب بحرمانه من مباشرة أى عمل سياسى مستقبلاً كما يعاقب قانونًا كل من ساعده فى ذلك .

(٥) أن يتم اختيار ٧٥٪ من أعضاء مجلس الشورى بالانتخاب وتعيين الـ ٢٥٪ شريطة أن يكونوا من صفوة العلماء والمفكرين وأن يكونوا من ذوى السيرة الحسنة وذلك لإثراء الحياة النيابية ، على أن تتمتع هذه الفئة المعينة بالحصانة البرلمانية دون الحق فى التصويت والنظر فى تقليل النسبة المعينة تدريجيًا مع تطور المجتمعات.

(٦) يحق لأى نائب من المجلسين التقدم بمشروع قانون يتم عرضه على المجلسين للنظر فى جدواه من عدمه.

(٧) يكون إقرارالقوانين بالمجلس إقرارًا مبدئيًا يستلزم العرض على فقهاء المحكمة الدستورية لإقراره نهائيًا (حال موافقته للدستور) أو لإبداء التحفظات والتوصيات وإعادتها مرة أخرى للمجلس .

(٨) إلغاء العطلة السنوية التى تمنح للمجالس النيابية ، إذ لا منطق فى أن تتعطل المجالس التى تعبر عن هموم الشعب واحتياجاته وطموحاته إلا إذا كان الشعب بكل همومه واحتياجاته وطموحاته معطلاً عن الحياة ، لذا فاننى أرى منح النائب الحق فى القيام بأجازات شخصية لا تتعدى ٥٪ من إجمالى عدد الجلسات السنوية التى يعقدها المجلس مضافًا إليها اجتماعات اللجان ــ إذا كان النائب عضوًا أو رئيسًا بلجنة ما ــ وبحيث لا يستثنى من هذا سوى ما قد يتعرض له النائب من ظروف قهرية تحول دون انتظامه فى الحضور ، وإن كنت أرى شطب عضوية النائب حال أن تكون هذه الظروف لها صفة الدوام

لإفساح المجال لغيره من القادرين على القيام بالمهمة بشكل أفضل .

(٩) ألا يجوز عزل النائب إلا بحكم قضائى ينص على عدم صلاحيته لتمثيل الشعب .

(١٠) فيما يختص بالمجالس المحلية تجرى الانتخابات خلال شهر أبريل كل خمسة أعوام ويسرى على أعضائها ما يسرى على أعضاء المجلسين النيابيين باستثناء إمكان الجمع بين العضوية والوظيفة وعدم الحق فى التقدم بمشروعات قوانين .

رابعًا : فيما يختص بالانتخابات :

(١) أن تجرى الانتخابات فى كافة مراحلها تحت إشراف لجان قضائية يصدر قرار بتشكيلها من المجلس الأعلى للقضاء الذى قد يستعين فيها عند الضرورة بمساعدين من خارج سلك القضاء ، وأن يتم ذلك تحت حماية أمنية من رجال الشرطة .

(٢) يحق لكافة الأطراف الطعن فى صحة الانتخابات ، وفى حال ثبوت عدم صدق الدعوى وصحتها يلتزم المدعى بدفع التعويض الذى تقدره الجهة القضائية لمواجهة التكاليف التى ترتبت على قبول الدعوى ، إضافة إلى تغريم المدعى شخصيًا .

(٣) أن تجرى الانتخابات وفق النظام الفردى لإتاحة الفرصة المتكافئة أمام الجميع .

(٤) تتولى الدولة مسئولية إجراء حملة الدعاية لكل المرشحين بحياد وعدالة تامة مقابل رسوم مناسبة يقوم كل مرشح بإيداعها خزينة الدولة ــ للتخلص من سيطرة رأس المال والجاه والسلطة على نزاهة الانتخابات ــ لإنفاقها فيما يلى :

– إقامة لوحات أعلانية ضخمة فى الميادين العامة والشوارع الرئيسية على مستوى الجمهورية وبحيث يتم تقسيم مساحتها الإجمالية إلى عدة مساحات متساوية تخصص كل منها لمرشح ما وبحيث توضع فيها صورته الشخصية وبرنامجه الانتخابى وانتمائه الحزبى إن وجد .

– استئجار أماكن مناسبة بالنوادى ومراكز الشباب وغيرها لعقد اللقاءات المباشرة بين المرشحين والجماهير وبحيث تخصص لكل المرشحين مساحات زمنية متساوية وأن تتم

هذه اللقاءات تحت حماية أمنية .

- فيما يختص بانتخابات الرئاسة تتم الدعاية فيها إضافة لما سبق عبر أجهزة الإعلام (الراديو - التليفزيون) بعدالة تامة .

خامسًا : فيما يختص بالقضاء :

(١) إلغاء تبعية القضاء لأية سلطة بالدولة .

(٢) تحديد سن الستين كحد أقصى لممارسة القضاء مالم تدعو الضرورة لغير ذلك خاصة وأننا ندعو إلى الاستفادة من رجال القضاء فى مجالات الخدمة الوطنية بعد التقاعد .

(٣) تشكيل مجلس أعلى للقضاء يتم اختيار أعضائه بانتخابات تجرى كل خمسة أعوام فى ضوء الاعتبارات التالية :

- أن يكون كافة المرشحين من القضاة بعد سن التقاعد .

- أن يتشكل المجلس من تسعة أعضاء منهم قضاة عسكريون سابقون فى القوات المسلحة والشرطة بحد أدنى اثنان وأقصى أربعة وذلك بموجب انتخابات تجرى فى نادى القضاة ويصوت فيها كافة العاملين بسلك القضاء يعقبها إجراء انتخابات داخلية بالمجلس لاختيار الرئيس.

(٤) يدخل فى اختصاص المجلس ما سلف ذكره فى البنود السابقة إضافة لما سيلى ذكره.

(٥) يعقد المجلس اجتماعًا شهريًا للنظر فى مختلف الأعمال الإدارية التى تخص العاملين بسلك القضاء وآخر أسبوعيًا للنظر فيما يرد إليه من تقارير .

(٦) يختص المجلس بالنظر فى الدعاوى التى يرفعها أمامه نواب الشعب لمقاضاة رئيس الدولة أو الحكومة أو أحد أعضائها .

(٧) عدم التوسع فى الجهات القضائية وقصرها على ما يلى :

- نيابة عسكرية ومحاكم عسكرية خاصة بالقوات المسلحة من درجتين .

- نيابة عسكرية و محاكم عسكرية خاصة بالشرطة من درجتين .

- نيابة عامة ومحاكم مدنية لباقى المواطنين من ثلاث درجات(وإن كنت أتمنى أن تكون من درجتين مالم يكن ذلك متعارضـًا مع العدالة) .

- ألا يقتصر دور المحكمة الدستورية على الفصل فى دستورية أو عدم دستورية القوانين التى ترفع إليها بموجب الدعاوى القضائية وأن يكون لها المبادءة فى استعراض كافة القوانين القائمة وتنقيتها من كل ما يخالف الدستور والحكم نهائيًا فى دستوريتها من عدمه .

- إنشاء محاكم عليا مختلطة للنظر فى القضايا التى يكون أحد طرفيها مدنى والآخر عسكرى أو يكون أحد طرفيها من القوات المسلحة والآخر من الشرطة وأن تكون هذه المحاكم من درجتين .

- ألا يجوز عزل أو محاكمة أى من رجال القضاء إلا بقرار من المجلس الأعلى للقضاء وحده وفق ضوابط محددة.

- إلغاء الأجازة القضائية واستبدالها بأجازات شخصية للقضاة بما لا يؤثر على دوام العدالة .

سادسًا : فيما يختص بالصحافة وأجهزة الإعلام

إن الإعلام فى تقديرى هو أهم وسائل التربية والتوجيه فى أية دولة ، إذ أنه وسيلة التربية الوحيدة التى تتوجه إلى المجتمع بكل فئاته السنية وطبقاته الاجتماعية ، والإعلام الذى أعنيه هو الإعلام المرئى والمسموع والمقروء ، وهو من الخطورة والقوة بحيث يمكنه التحول بالمجتمعات من النقيض إلى نقيضه ، ومن شديد الأسف أن إعلامنا فى أغلبه صار إعلامًا محرضـًا على قيم الجنس والتبجح والانحراف سعيًا إلى قيم التحرر والمدنية المزعومة بدلاً من التركيزعلى قيم الحضارة التى تناسبنا وتتفق وعقائدنا وعاداتنا والتى أكدت معطيات التاريخ أننا بدونها لن نجنى سوى المزيد من التبعية والتخلف والمذلة ، ومن أسف أن السياسة الإعلامية قد نجحت بالفعل فى غرس قيم السقوط والانحلال فى نفوس أفراد

المجتمع فتراءت لهم الحضارة وكأنها تنافس محموم على الملذات والحرمات مما انعكس على كل صــــور الحــياة المعنوية والمادية إلى القــدر الذى باتت فيه أكثر المشاريع إدرارًا للربـح هى تلك التى تخـاطب وتلبى الرغـبات الحيوانية فى نفوس بنى البشر ، وقد تكفى زيارة واحدة إلى الساحل الشمالى وسواحل سيناء للتعرف على هذه الصورة فى أقبح ملامحها ، حيث الأرض المقدسة التى باركها اللـه وشرفها بأنبيائه ورسله باتت مرتعـًا للسياحة الجنسية الداخـلية والخارجية التى يجهل روادها كم من الدماء أزرفت وكم من الأرواح أزهقت وكم من التضحيات قدمت لكى تسترد مصر هذه الأرض من قبضة الاحتلال ، هم يعلمون فقط أن للحياة نجوم وأن هؤلاء النجوم على صواب وإلا لما صاروا نجومًا ولما تلهفت عليهم وسائل الإعلام ولما وضعتهم الدول فى أول الصفوف وبالتالى فهم القدوة التى ينبغى الاقتداء بها وهم المثل الذى ينبغى اعتناقه ، وليذهب الشرفاء بشرفهم وتضحياتهم وقيمهم ومثلهم إلى الجحيم ، نعم ليذهبوا إلى الجحيم ولكنه جحــيم الدنيا ، أما جحــيم الآخـرة فله أهله وله قيمه ومثله التى ينبغى أن ندركها وأن نطأها بأقـدامنا ولن يحدث هذا ما لم يعرف قادتنا وقادة إعلامنا ماهى رسالتهم ، والتى أراها تنحصر فيما يلى :

(١) إضافة منظومة الإعلام المرئى والمسموع إلى وزارة الثقافة التى ينبغى على مسئوليها إعداد خطط ثقافية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للنهوض بأمتنا وفق قيم الحضارة والهوية التى سبق تناولها .

(٢) أن تظل منظومة الإعلام المرئى والمسموع تابعة للدولة باعتبارها أحد أهم الوسائل التى يمكن للدولة من خلالها الإسهام بفاعلية فى إنجاح السياسات العامة للدولة بكل توجهاتها وأهدافها التى أستبعد تمامًا أن تكون محل اهتمام أصحاب رءوس الأموال الخاصة (ولنا فى أغلب الفضائيات العربية والإسلامية العبرة والمثل) .

(٣) تحرير ما يطلق عليه الصحف القومية من قبضة الدولة ومنح العاملين فيها حق تقرير هويتها (مستقلة ــ حزبية ــ متخصصة ... إلخ) .

(٤) إطلاق حـرية الصحافة وإلغـاء قيـود تأسيس الصحـف ومجال عملها بما لا يخـل بالمبادئ الدستورية ودون حــق التدخـل فى أعمال الجهـات التى تحتـاج فى آداء أعمالها

للسرية التـامة مثـل الأعمال المخابراتية والخـطط الأمنية واستراتيجيات الإنتاج الحربى وغيرها من الأمور التى يفضل حصرها وإعلام القائمين على العمل الصحفى بها .

(٥) أن يتم شغل المناصب القيادية فى المؤسسات الصحفية بناءً على انتخابات تجرى كل خمسة أعوام ، وذلك بعد تقسيم هذه المناصب من حيث طبيعة العمل إلى مناصب إدارية ومناصب ذات طابع فنى مهنى ، وبحيث يصوت على الأولى كافة العاملين فى المؤسسة بينما يصوت فى الثانية القائمين بالعمل الصحفى فقط .

(٦) ألا تنجرف الصحافة إلى نشر كل ما من شأنه إعلاء قيم الهدم والانحلال والتى تؤدى إلى تهميش وتغييب قيم الحضارة التى نأمل غرسها فى نفوس وأذهان المواطنين ، الأمر الذى يتطلب من القائمين على العمل الصحفى أن يعتنوا بالدور التنويرى والتربوى المنوط بهم الاطلاع به وأن يخلصوا فى تبنى القضايا الحادة دون مغالاة فى الخصومة بحثًا عن زعامة وهمية ودون مهادنة للكبار بحثًا عن مقعد زائل وأن يدركوا أن التميز الصحفى لم يعد قاصرًا على نقل الأخبار والأحداث باعتباره مجال تتميز فيه أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة ، لذا فإن طبيعة البيئة الإعلامية تفرض على الصحافة أن تسعى للتميز فى مجالات أخرى وأرى من أهمها تحليل الأخبار والأحداث والتوسع فى مساحة الرأى لذوى الرأى وليس كل كاتب هو من أهل الرأى والفكر .

(٧) ضرورة تحرى جدية ومصداقية ما يتـم نشره فى وسائل الإعلام المختلفة من مختلف الإعلانات التى قد تكون فى بعض الأحيان إعلانات وهمية بما يؤدى إلى إلحاق الأضرار المتعـددة بالمواطنين ، وحيث إن هذه المهمة لا تدخـل ضمن مسئوليات أجـهزة الإعلام على اخـتلافها ، فإننى أقـترح ضرورة حـصول المعـلن على تصريح بالإعلان من جهة أمنية تتولى قبل منحه الترخيص التحرى عن جدية ومصداقية المعلن والمعلن عنه .

(٨) تقنين حق القائمين بالعمل الصحفى فى دخول كافة مؤسسات المجتمع ذات الصلة بحقوق الإنسان لإجراء اللقاءات والحوارات مع المسئولين والمواطنين على حـد سواء تأكيـدًا لمبادئ الشفافية ومساعدة متخذى القرار فى التعرف على الواقع فى مختلف المؤسسات سواء الأمنية أو الصحية أو التعليمية أو الإعلامية أو غيرها.

(٩) إعادة النظر فى شروط الانضمام إلى عضوية نقابة الصحفيين حيث تعتبر عقبة فى سبيل الكثيرين الذين يمكنهم الإفادة فى هذا المجال .

(١٠) ألا يجوز لأية جهة أو سلطة ــ عدا جهة الإصدار ــ غلق صحيفة أيًا كانت مخالفتها ، حيث أرى قصر العقوبة فى إنذار المخالفين كأفراد بعدم ممارسة العمل الصحفى لدى المخالفة الأولى و تحميلهم بغرامة تأديبية مع حرمانهم من ممارسة العمل الصحفى حال تكرار المخالفة إضافة لغرامات مالية متصاعدة على الصحيفة حال تكرار المخالفة .

(١١) ينبغى على الدولة تشريع ما يلزم من قوانين لإلزام أجهزة الإعلام (إذاعة ، تليفزيون ، سينما ، ما يستجد) بحسن الآداء ونضج التوجه باعتبارها أحد أهم المؤثرات فى تشكيل وجدان المجتمع ورسم ملامحه ، وهو ما يتطلب من هذه الأجهزة مراعاة الاعتبارات التالية :

* الإقلال التدريجى من بث البرامج والأفلام والأعمال والسهرات السلبية التى تروج لقيم الفساد والإباحية وتباعد بين الشعب وهويته .

* العمل بجدية على فرز نجوم جدد للمجتمع من أهل الفكر والعلم والثقافة كى يكونوا قدوة لأجيال الغد ، أما أجيال اليوم فينبغى العمل بجدية على مسح ما علق بأذهانهم وما تسرب إلى قلوبهم من إشعاعات الراقصات ونجوم الفيديو سليب وأمثالهم من نفايات الحضارات ، لما لهذه الإشعاعات من آثار تشويشية تخل بمنظومة القيم وتبدد الطاقات البشرية اللازمة لدفع عجلة التنمية .

* إنتاج المزيد من البرامج والأعمال الهادفة إلى تثقيف المواطنين دينيًا وسياسيًا وقانونيًا وتاريخيًا لتقوية ارتباطهم بقضايا الوطن الصغير والكبير ووضعهم أمام مسئولياتهم فى المشاركة الجادة فى خدمة أهداف الحضارة .

هذا وقبل أن نترك هذه المرحلة التصنيعية المهمة ، ثمة وقفة للتأمل ، تأمل هذا الدستور بكل ملامحه وهل هى معبرة عن الذات المصرية والعربية والإسلامية بكل ما فيها من عقائد وتقاليد وقيم أم لا ؟ وهل هى جديرة بتحقيق طموحاتنا التى عجزنا عن تحقيقها منذ صارت أبداننا ظلالاً باهتة للآخرين أم لا ؟

سوف أترك لكل قارئ حرية الإجابة عن هذه التساؤلات المصيرية ، ولكن ليس قبل أن أقرر حقيقة لابد من أخذها فى الحسبان ، ألا وهى أن الدستور هو عنوان الدولة ، وعنوان ما يجرى فيها ، أى أنه ينبغى أن يعبر عما هو كائن على أرض الواقع من مختلف صور الحياة التى يجب أن تنظمها مجموعة من القوانين التى تتوافق مع نص الدستور وروحه وإلا كانت قوانين عشوائية وسيئة السمعة وغير معبرة عن توجهات الشعب ومعتقداته وأفضلياته ، بمعنى أنها ستكون قوانين سيئة السمعة لكونها شرعت وطبقت لا كى تعبر عن رغبات الشعب أو تحقق مصالحه ولكن لتعبر عن رغبات البعض وتحقق لهم مصالحهم الخاصة ، فنحن حينما نقرأ مانشيتًا فى إحدى الصحف يقول « اجتماع مهم للحكومة لضبط الأسواق » فإن هذا العنوان لا يعنى وفق المنطق إلا أن نتجه تلقائيًا بالظن أن ثمة قرارات ستتخذ لمواجهة الغش التجارى والتلاعب بالأسعار والتهرب الضريبى والجمركى وضرب كل صور الرشوة والفساد ـــ وهذا لا يحدث بالطبع لأننا أدمنا أن نبطن غير ما نعلن وأن نصرح بما لا نفعل ـــ ولكننى أردت فقط أن أسوق مثالاً لما يجب أن يكون ألاوهو أن يدل عنوان الشىء على مضمونه ، إذ لا يعقل أن ينص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى أو الرئيسى للتشريع ثم نجد على أرض الواقع شواطئ للعراة وأجهزة إعلام تتبارى قنواتها فى إنتاج وبث البرامج والأغانى والأفلام والأعمال والمسرحيات التى تحض على التبجح والإباحية ، بل إن الإسفاف لم يعد قاصرًا على أجهزة الإعلام وإنما تجاوزها إلى مختلف وسائل الدعاية والإعلان والترويج ، حتى صارت أغلب الإعلانات فى الإعلام المرئى والمسموع وفى لوحات الدعاية الموجودة بالشوارع والأماكن العامة تقوم فى الأساس على إيماءات وإيحاءات جنسية تجسدها العاريات والساقطات الرخيصات ، وبالتالى فلم يعد مستغربًا أن يواصل الانحلال بين الجنسين انتشاره ليشمل المؤسسات التعليمية والرياضية والاجتماعية والشوارع والسيارات والشقق إضافة لكل صور الفساد التى تعملقت بصورة مرعبة حتى بت أخشى أن تكون قد ترسخت فى نفوس وأذهان العامة والخاصة وصارت قيمًا نافذة فى المجتمع المصرى والعربى والإسلامى ، حيث إنها إذا كانت قد وصلت إلى هذا الحجم أو كادت ـــ وهذا ما نراه واقعًا ونتمنى أن نكون مخطئين ـــ فإن مواجهة الفساد والقضاء عليه يكون حتمية لا بديل لها ولا تأخر عنها اللهم إلا إذا كنا ننتظر حتى يبتلعنا الفساد ابتلاعًا .

الديكتاتورية قد تصنع للحاكم زعامة زائلة ، ولكنها لن تصنع لأمته حضارة باقية .

مزايا النظام المقترح

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. لم ولن تمر أمتنا يومًا بلحظة تاريخية حالكة السواد من تلك التى تمر بها حاليًا ، ولعلنى لاأكون مبالغًا إذا كررت ما سبق أن أكدته وأكده الآخرون من أننا لم نكن لنكون فيما نحن فيه لولا ماشاع بيننا وفينا من صفات الديكتاتورية وإيثار الذات وإنصافها وتدليلها حتى وإن كانت على خطأ بين ، إنها تلك الصفات التى رافقت قادتنا منذ ما يزيد عن نصف قرن فوق مقاعد السلطة ، وهى ذاتها الصفات التى جعلتهم يتشبثون بتلك المقاعد مدى الحياة وكأنها عروش ملكية ضاربين عرض الحائط بشعارات الديمقراطية الثورية بل وبمصداقية الثورات ذاتها ، وهى نفسها الصفات التى جعلت هؤلاء القادة يغضون الطرف عن تجاوزات رجالهم ورجال رجالهم فى متوالية سرطانية مفزعة يستحل فيها الصغار ما حرمه الله و استحله كبراؤهم ، وهى بعينها الصفات التى حرمت الأجيال من نعمة الآدمية بعد أن حولتهم إلى مجرد هياكل تسير فوق القضبان وتتوارثها بما فيها من شعارات ظاهرها الحكمة والكرامة والوطنية وباطنها الجهل والانكسار والتبعية.

لقد كان لزامًا أن تحدث فينا فاجعة حتى ننتبه من غفلتنا التى طالت.. وقد حدثت .. ولكننا لازلنا غافلين ، فلا أسوأ من فاجعة احتلال أمريكا ومؤيديها للعراق ، ولا أسوأ من إصرارها على مواصلة الاحتلال رغم تنامى المقاومة الشعبية ورغم اعتراض الأنظمة العربية والإسلامية وشعوبها ، مذلة ما بعدها مذلة لهذه الكثرة التى باتت كغثاء السيل لاقيمة لها ولا وزن بل ولا دية ، مذلة ما بعدها مذلة لأحفاد رجال حكموا مشارق الأرض ومغاربها بحكمتهم وغرسوا فيها بذور العلم والقيم التى أنبتتها لهم شريعتهم التى أهملها هؤلاء

الأحـفاد فاستحقوا سخط خالقهم .. من هنا كان لا بـد لنا من وقـفة تأمل لنتبيـن بعـدها تلك الحـقيقة التى لا مجال للتشكيك فى صدقها والتى تفـيد بأن منحنى عزتنا وكرامتنا وسيادتنا حتى فى داخـل أوطاننا لم تبدأ فى الهبوط إلا حـينما بدأنا فى مجافاة خالقنا ومخالفة شريعتنا.

من هنا بدأت أضع تصورى لما يجب أن يكون عليه التحديث السياسى القـادر على انتشالنا مما نحن فيه من أوحال الـذل والانكسار والتبعية رجاءً فى وعد اللـه الذى لا يخلف الوعد والقائل حقـًا وصدقـًا : ﴿ **إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ** ﴾ [محمد: ٧] وهو نصر مؤكـد ، ومؤكـد أننا فى حاجة دائمة إليه ، ومؤكـد أننا لن نستحقه فى ظل واقعـنا السياسى والاجتماعى الذى نحياه ونصر عليه بكل ما فيه من سلبيات حاولت قدر استطاعتى تلافيها عبر النظام الديمقراطى الذى حملته الصفحات السابقة والذى أراه يحقق العديد من المزايا التى من أهمها :

(١) التأكيد على هويتنا الإسلامية العربية دستوريًا وقانونيًا وتطبيقيًا –أى قولاً وفعلاً– وهو الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى كل ما لدينا من قوانين لتنقيتها من حتميات السقوط وشيزوفرينيا التوجه التى باتت تنال من الآداء الوطنى على كل المستويات وفى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكل أبعادها.

(٢) إقامة نظام ديمقراطى وطنى يضيف إلى سجل الريادة التاريخية المصرية والعربية والإسلامية أمام العالم ككل ، بما يعتبر بمثابة رد فعلى على الحملة العالمية التى تشكك فى قدرة دول أمتنا على إدارة حياتها دون مساعدة من الآخرين ، وكأن أمتنا لازالت قاصرة وهى التى بلغت رشدها منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرنـًا خلت من الزمان ولكنها قصرت فظنها العالم قاصرة وفى حاجة إلى أوصياء !!

(٣) إتاحة الفرصة المتكافئة لكافة القوى والاتجاهات الوطنية للمساهمة فى بناء الحضارة ، باعتبار هذه الفرصة ليست منحة أو منة من أحد لأحد ، فهى واجب على الجميع ، وهى حق للوطن على جميع أبنائه عدا من يخالف ثوابت القيم الدستورية .

(٤) إعادة ترتيب فئات المجتمع فى منظومة حضارية جديدة وفقـًا للقيمة الحقيقية لكل منهم والتى تتوقف فقط على قدر إسهامه فى بناء الحضارة ، إذ ليس من المنطق ولا من الحكمة أن يحتل هوامش المجتمع مواقع الصدارة المادية والأدبية فى دولة من المفترض أنها تعتنق الإسلام دينـًا وتطمح إلى الحضارة ادعاءً .

(٥) تغيير مفهوم الحكم فى إطار من قيم الحق والخير والجمال التى تؤكد على أن الحاكم وحكومته ليسوا أقدارًا حتمية ينبغى على المحكومين قبولها حتى وإن كانت سيفـًا مسلطًا على رقابهم ، إذ الحق أن الحاكم وأعوانه ما هم سوى مجموعة من أفراد الشعب جلسوا على مقاعدهم باختياره ومن الطبيعى خلعهم عنها بإرادته على ضوء ما يقدمونه لهذا الشعب من إنجازات أو ما يصيبونه به من نكسات .

(٦) توفير البيئة الانتخابية العادلة والصالحة والجديرة بتزويد الحياة السياسية بالمزيد من عشاق الوطن الراغبين والقادرين على تحقيق أحلامه وطموحاته وهو مالا يمكن تحققه فى ظل البيئة الحالية التى تسيطر عليها قوى المادة والسلطة والجاه التى دأبت أن تنحرف بالمسيرة الوطنية إلى حيث المصالح والأغراض والمطامع الشخصية التى تتعارض فى أغلب الأحيان مع الأهداف الوطنية والمصالح العامة ، والتى أفرزت إلى الأمة فئة تفوقت واحترفت سلب مستحقات الوطن والمواطن ، وفئة أخرى تحمى الأولى وتتستر عليها وتشاركها جرمها ، وفئة ثالثة تتصنع الجهل بأفعال سابقتيها ، وهو واقع لا يمكن نكرانه بعد كل ما تنشره الصحف والأقلام الشريفة من حقائق ، لعل أخطرها ما صرح به أحد أكبر الرموز الوطنية ألا وهو الدكتور عزيز صدقى (رئيس وزراء مصر الأسبق) فى إحدى الندوات الكبرى التى عقدت فى بدايات عام ٢٠٠٤وضمت مجموعة من الرموز لعل من أبرزهم الدكتور عبد العزيز حجازى (رئيس الوزراء الأسبق) واللذين أكدا خلالها على بعض المعلومات المفزعة ، وأهمها أن الأموال المهربة خارج مصر بلغت ٢٠٠ مليار دولار وأن الفساد فى مصر بلغ ذروته وأنه فساد مسنود ، وقد أفاد الدكتور صدقى أن لديه قائمة برءوس الفساد والمستندات الدالة على ذلك ، وهى معلومات خطيرة وبخاصة أنها صدرت عن هؤلاء الرموز ، فماذا فعلت الدولة ؟ لاشىء !! أتعلمون لماذا ؟ لأن الفساد مسنود !!

ولأن هؤلاء السنيدة هم قدر دائم على مقاعدهم وليسوا من اختيار الشعب .

(٧) ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بين كافة الطبقات والفئات بما لا يخل بما يجب توافره من ضوابط وقيود على حريات العبث والانحدار ، فهى الضمان الوحيد لرفعتنا وكرامتنا وتميزنا عن بنى الحيوان .

(٨) التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات تجنبًا لما قد يحدث من تداخلات غير مرغوبة لأهداف غير مشروعة ، وقد أرى أن التحديث الدستورى الذى اقترحته هو كفيل بتحقيق هذا المبدأ ، حيث سيتبين القارئ لدى تعمقه فى بنود هذا التحديث أننى ركزت على تلافى أحد أهم سلبيات العمل السياسى التى تكاد تعتنقها كل الأنظمة الديمقراطية داخليًا وخارجيًا ، إذ المعمول به أن تتنافس الأحزاب فى الانتخابات ليفوز أحدها بأغلبية مقاعد المجالس النيابية كخطوة يتبعها أخرى وهى تشكيل الحكومة من بين أعضاء حزب الأغلبية ، وهى سلبية كبرى كما أشرت إذ تنطوى على العديد من المتناقضات التى أرى من أهمها :

* أن الغالبية من أعضاء المجالس النيابية التى تمثل الشعب ستكون ممثلة لحزب معين وهو نفس الحزب الذى سيحكم ، وبالتالى فمن البديهى أن يتفق أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى وإن تعارض هذا الاتفاق مع مصالح الشعب .

* من المفترض فى كل الأنظمة الديمقراطية أن المجالس النيابية لها دور رقابى يحقق لها سلطة مساءلة الحكومة بل وعزلها حين الضرورة ، وهو أمر مستبعد فى ظل انتماء أعضاء السلطتين إلى حزب واحد .

* أن هذا الأسلوب يحرم الدولة من كفاءات أبنائها أيًا ما كانت انتماءاتهم السياسية ، إذ الحق أننا جميعًا ننتمى لمصر قبل انتماءاتنا الحزبية .

إن التحديث الذى نحن بصدده كفيل بتخليص كبار المسئولين من كافة الضغوط التى قد تؤثر على قراراتهم ، والخروج بهم من حدود الانتماءات السياسية الضيقة إلى حيث آفاق الانتماءات الرحبة .

(٩) منح القضاء ما يستحقه من سلطات فعلية تمكنه من آداء رسالته على الوجه

الأمثل بما يحقق الحد الأقصى من العدالة المرجوة إذ أن غيبة العدالة أو نقصها أو تأجيلها لا يعنى سوى تبديد الأمل ، والأمل إن تبدد ساد اليأس فى النفوس ، وإذا ساد اليأس فى النفوس تبدد الصبر وتراجعت الإنجازات واختلت القيم، وإذا تبدد الصبر وشحت الإنجازات واختلت القيم فلا تسأل عن المنطق فى أفعال الشعب وردود أفعاله .

إن غـابت الآمـال شـاب شـبابنـا	وارتد بعـد الشيب بعـض للصـبى
هجـروا الزمـان لعلهـم فى وهمهـم	يحـيوا زمـانـًا لم يعـطـبه الوبـا
فـإذا أتـاك اليـأس كـن متـفـائلاً	فـقـرينـه وهـم أتـاك مطببـا

لذا فمن الواجب الشرعى ، بل ومن الحكمة أن نسعى جميعًا ــ حكامًا ومحكومين ــ إلى إقرار مبادئ العدالة فى جميع تعاملاتنا دون أدنى تمييز أو استثناء لفئة أو لطبقة على حساب أخرى ، لأن أصحاب المظالم الذين يحسبهم البعض من الضعفاء فاقدى الحيلة والوسيلة والوساطات والمحسوبيات هم ليسوا كذلك بأية حال ، لأن المظلوم حال ظلمه يكون أقوى وأقدر من أكثر ملوك الدنيا مالاً وسلطانـًا لكونه فى هذه الحال يكون مدعومًا بسلطة عليا لم ولن يتسنى لأية سلطة أن تنافسها أو تقترب منها أو تقارن بها ، لأنها سلطة مالك الملك والملكوت الذى حرم الظلم على نفسه وجعله محرمًا بين عباده وتوعد الظالم بعقابه الآجل والعاجل وتعهد بنصرة المظلوم فى الدنيا والآخرة ، إذن فمن العته والسفه أن يظن أولو المال والجاه والسلطان أنهم أولى بنصرة بعضهم بعضـًا ولو بالباطل فى مواجهة من يظنونهم ضعفاء ، وذلك مصداقـًا للعديد من الآيات القرآنية والأحاديث القدسية التى أسوق منها على سبيل المثال ما يلى :

* يقول اللـه عز وجـل فى حديث قدسـى : «**وعزتى وجلالى لأ نتقمن من الظـالم فى عاجله وآجله ، ولأ نتقمن ممـن رأى مظلومًا فقدر أن ينصره فلم ينصره** » .

* وفى حديث قدسى آخر نصـه « **إن العبد إذا ظلم فلم ينتصر ولم يكن له من ينصره ، رفع طوقه إلى السماء فدعا الله ، قال الله : لبيك عبدى أنا أنصرك عاجلاً وآجلاً** » .

* وفى حديث ثالث وأخير ما نصـه « **يؤتى بالولا ة يوم القيامة عادلهم وجائرهم ،**

حتى يوقفوا على جسر جهنم فيقول الله عـز وجـل : فيكم ظلمتى (أى الظالمين) فلا يبقى جائر فى حكمه ولا مرتش فى قضـائه ، ولا ممـيل سمعه إلى أحد الخصـمين إلا هوى فى النار سبعين خريفـًا ، ويؤتى بالرجل الذى ضـرب فوق الحد فيقول اللـه تعالى : عبدى لما ضـربت فوق ما أمرتـك ؟ فيقول : غضـبت لك ، فيقول : أكان لغضـبك أن يكون أشـد من غضـبى ؟ ويؤتى بالذى قصـر فيقول : عبدى لم قصـرت ؟ فيقول : رحـمته ، فيقول : أكان لرحـمتك أن تكون أشد من رحمتى ؟ » .

وأفهم من معنى الحديث ، أن حدود اللـه يجـب أن تنفذ دونها مبالغة أو تقصـير ، إذ مهما حـسنت النوايا فى الحالتين فإنها ستكون موجبة للعقاب فما بالنا بعدم تطبيقها من الأساس .

(١٠) إعادة رسم سياساتنا الإعلامية على ضوء الأهداف الوطنية المنشودة والتى من المؤكد أن الإعلام يمكنه أن يساهم فى تحقيقها إسهامًا كبيرًا بما له من تأثير على القاعدة العريضة من المواطنين الذين أصابهم واقعنا الإعلامى بكل ميكروبات الحضارات الأخرى وهوما يخـل بمقومات مسيرتنا نحـو الحـضارة التى نصبو إليها باعتبار الإعلام هو أحـد أهم وسائل الدولة فى تشكيل منظومة القيم بالمجتمع ، لذا فإننى أرى ضرورة أن يظل الإعلام المسموع والمرئى تابعًا للدولة فى حين أرى تخليص الصحف القومية من قبضة الدولة التى تحرمها مما يجب أن تتمتع به من حرية .

طوق النجاة الرابع

رؤية في تنظيم بيت العنكبوت
السكان والإسكان والمرور والاقتصاد

* القضايا كالحيات لا تصاد من أذيالها
* كيف نعود إلى الحياة أو نعيدها إلينا؟

السامع عن المأساة يقل درجة فى إدراك حقيقتها عمن يراها ، وكلاهما يقل درجات عمن يعيشها .

القضايا كالحيات لاتصاد من أذيالها !!

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. مامن دولة فى العالم إلا وينتمى نظام الحكم فيها إلى أحد نظريتين ألا وهما الحكم الديمقراطى والحكم الديكتاتورى كنقطتين بينهما مستقيم هو فى حقيقته مجموعة من النقاط يمثل كل منها نظامًا للحكم فى موقع ما بين الديمقراطية والديكتاتورية وهو فى كل الحالات أقرب لإحداهما عن الأخرى إذ أن هذا المستقيم ليس به نقطة منتصف ، وما من جدال فى أن هاتين النظريتين متعارضتين فى كل شىء من جذورهما إلى الفروع بل والثمار بل وآكليها بل وطبيعة هضمها .

وقد سبق وتناولنا معًا فى طوق النجاة الثالث مزايا الديمقراطية ، حيث تمنينا اعتناقها كنظام حياة وعدم اختزالها فى حيز الحكم ، كما تبين لنا أنها البديل الأجدى والأصوب لكونه يشتمل على حقيقتين أولهما أنه النظام الذى استقرت عليه البشرية بعد رحلة طويلة من التجربة مرت خلالها بمحطات الطفولة والشباب والنضج بل وشاخت ثم عادت إلى حيث بدأت بعد أن تمكنت من استيعاب الدرس (أما ما نراه من خلل حتى فى الأنظمة الديمقراطية فهو سلبيات فى التطبيق لا فى الديمقراطية) لتستقر فى أغلبها على جدوى الديمقراطية وصلاحيتها كنظام للحياة وثانيهما أنه النظام الشرعى الذى اختارته مشيئة الله لأهل الأرض عبر جميع الشرائع السماوية (أما ما نراه من سلبيات فهو قصور فى فهم الشرائع لا فى الشرائع ذاتها) .

وعودة إلى البداية ، إلى حيث إن كل دولة لا بد وأن ينتمى نظام حكمها إما إلى الديمقراطية وإما إلى الديكتاتورية ، لنصعد درجة أخرى فى معراجنا نحو الهدف حيث يمكننا منها رؤية قاعدة قد تصل إلى مرتبة الحقيقة تفيد بأن الديمقراطية تكاد تكون القاسم المشترك بين جميع الدول المتقدمة فى العصر الحديث بينما الديكتاتورية تكاد تكون

القاسم المشترك بين جميع الدول المتأخرة فى العصر الحديث ، الأمر الذى سيضع بداخلنا علامة استفهام إجبارية تسأل لماذا ؟ لماذا تقدمت الدول الديمقراطية حتى وإن كانت ديمقراطية معيبة أو منقوصة بعض الشيء فى ذات الزمن الذى تأخرت فيه الدول الديكتاتورية حتى وإن كانت قائمة على شعارات المدينة الفاضلة باعتبار هذه الشعارات هى فى أغلب الحالات إن لم يكن فى كل الحالات ماهى إلا مجموعة من أساليب الخداع والإيهام التى يتقنها الديكتاتور للاستخفاف بمواطنيه محاولاً تهدئة ضميره ــ إن كان له بقية من ضمير ــ بأنه فارس أحلام الشعب والأمة وإلا فما معنى هتافات التأييد وأشعار التمجيد التى تحيط به أينما حل أو ارتحل ، وكأنه لم يسمع يومًا فى صباه وشبابه قبل أن يبتليه الله بالسلطة عن شيء اسمه نفاق أو رياء أو تملق ، وكأنه لم يتمن يومًا فى صباه وشبابه لو أن الحاكم جلس إليه رجلاً لرجل دون حاشية أو حراسة ليقول فيه رأيه الذى يبطنه .

إخوة الوطن تتعدد المبررات التى يمكننا الاستناد إليها للحكم بأن التخلف هو الناتج الشبه حتمى للنظم التى تتبنى الديكتاتورية أسلوبًا للحكم بينما نجد التقدم هو الناتج الحتمى للنظم الديمقراطية ، ولكن هذه المبررات هى فى حقيقتها كم يمكن اختزاله فى شخص الحاكم وحاشيته من رجال السلطة ونسائها ، فبينما نجد الحاكم الديكتاتور وكأنه قدر مفروض على شعبه بل وكأنه مخلوق منزل من السماء ومنزه عن كل نقص إذ هو الزعيم الخالد الملهم المتفرد القائد الحكيم العالم الفيلسوف ، فإننا نجد الحاكم الديمقراطى رجل جاء به الشعب لخدمة الشعب ولتحقيق طموحات الشعب ، فهو يعلم أن الشعب قادر على عزله بنفس القدر الذى كان به قادرًا على تنصيبه لذا فهو لا يملك أن يتعالى على شعبه أو أن يتجاهل آماله وآلامه مانحًا لنفسه حق الوصاية على الشعب وعلى حاضره ومستقبله لكونه الحاكم الفرد المتفرد الملهم الخالد ذوالحكمة والعلم إذ ليس مقبولاً وفق معايير هذه الأنظمة الحية أن يترفع الحاكم على شعبه الذى رفعه لما هو فيه من مكان ومكانة !!

هذا من حيث الحاكم أما من حيث حاشيته فحدث ولا حرج ، إذ بينما تبدو

السلطات الوسيطة بين الحاكم الديمقراطى وشعبه أشبه ما يكون بالوسائط الشفافة الجيدة التوصيل والاتصال ، فإننا نراها فى ظل الديكتاتورية وكأنها وسائط كاتمة للصوت وعازلة للحرارة وحاجبة للرؤية ، إذ أن القائمين على هذه السلطات تنتابهم أمراض نفسية بل تسكنهم فيتوهمون بمقتضاها أنهم أوصياء على الشعب وعلى الحكم بل وعلى الحاكم نفسه وهم أيضـًا يعانون فى الغالب إحدى حالات الشيزوفرينيا التى تجعلهم أول العابثين بالوطن والمواطن وأول المدعين للوطنية والشرعية رغم علمهم بأنهم جاءوا بغير اختيار الشعب وسيرحلون بغير رغبته لأن هناك واحد فقط هو الذى من حقه الاختيار واتخاذ القرار ألا وهو الزعيم الخالد الملهم المتفرد القائد الحكيم العالم الفيلسوف الذى جاء هو الآخر بغير اختيار الشعب .

إذن فالحاكم الديمقراطى يتميز بأنه يعلم ما يجب أن يعلمه الحاكم عن شعبه من حقائق ، بينما الحاكم الديكتاتور يجهل ما يجب أن يعلمه من حقائق ويعلم مالا يجب علمه من أكاذيب ، لأن من هم دونه من رجال الدولة يتعمدون دائمًا تزييف الحقائق لإعطائه صورة تلبى نزواته وترضى غروره وتجعله ينساق فى أوهامه التى يظن بمقتضاها أن الشعب عاشق ومتيم بطلعته وموقن بعبقريته ، هو يظن هذا أو يتعمد هذا الظن لكى يوحى لنفسه بأحقية ومشروعية بقائه على مقعد الحكم مدى الحياة ، وهى مأساة لا تطاولها سوى مأساة حاشيته الذين يتفننون فى إيهامه بأن ظنه هذا ما هو بالظن وإنما هو عين الحق والحقيقة وأن مادونه إنما هى حماقات وأطماع من الحاقدين والمتآمرين والعملاء والخونة الذين يتخذون من المعارضة ساترًا لما يبطنون من أغراض فى السلطة وهى كذبة مرضية يحاولون هم أيضـًا تصديقها ليتناسون بها حقيقة نفوسهم التى دأبت أن تزين لهم سوء أعمالهم ومواقفهم المشينة التى لا يهدفون منها سوى تحقيق رغباتهم ومصالحهم الخاصة أما الحاكم وعبقريته وحكمته وحتمية بقائه فهى أمور لا تعنيهم ولا تشغلهم إلا لمجرد كونها ضمانات تكفل لهم تحقيق غاياتهم.

وطالما أن الأمر كذلك ، وأن ثمة اتفاق على بقاء الحال كما كان وكما هو كائن فلتتزين الشوارع لمواكب الكبار ولتشترى الحناجر لإلقاء أغانى وخطب التأييد وشعارات وأشعار

المدح والتمجيد ، ولتزيف الضمائر لإعداد التقارير والإحصائيات التى تصب جميعها فى هدف واحد ألا وهو أن الحاكم والحكومة هم أكثر الناس حرصًا على مصالح الوطن والمواطن ، وأنهم أقدر وأجدر الناس بالقيادة المؤبدة ، أما إن كان ثمة أخطاء وتشوهات على أرض الواقع فما من شك أن الشعب هو المسئول عنها وهو المتسبب فيها بجهله وتخلفه وعشوائيته ، وهو أمر غريب إذ حال فرضنا لصحة يقينهم بأن الشعب جاهل ومتخلف وعشوائى فما الذى فعلته الحكومة لكى يتعلم ويتقدم ويسمو ، وإن لم تكن قد فعلت شيئًا أو فعلت ولكنها فشلت وستبقى باعتبار أن الشعب هو المسئول عن الفشل إذن فليس من مبرر للإبقاء على الشعب والحكومة معًا داخل حدود جغرافية وسياسية واحدة حيث من الأجدى والأعدل لكليهما أن تكون للحكومة دولة مستقلة بلا شعب كى تحقق فيها ما أعاقها الشعب عن تحقيقه من نجاحات وأن تكون للشعب دولة بلا حكومة لا تعترف بالفشل ، ولا تتحمل المساءلة ، ولا تعرف من كلمة المسئولية سوى مزاياها ، أما أن تظل الدولة كمختلف دول العالم بها حكومة وشعب ، ولكليهما دور لازم ومتمم للآخر فهذا هو عين السخف فى ظل معطيات الواقع .

لا أعرف لماذا حينما بدأت فى بلورة بعض الرؤى لمواجهة أزماتنا السكانية والإسكانية والاقتصادية حضرنى مشهد من مسرحية شاهد ما شافش حاجة ، حينما وقف حاجب المحكمة يشكو إلى الشاهد عادل إمام سوء أحواله بما فيها أنه يسكن هو ووالديه وزوجته وأبنائه السبعة فى غرفة واحدة فما كان من عادل إمام إلا أن التفت إليه فى دهشة كبيرة ليسأله مستنكرًا أكلكم تقيمون فى غرفة واحدة وتتركون باقى الشقة ؟ وهو كما ترون سؤال إن دل فإنما يدل على مدى سذاجة السائل أو خبثه ، ولكنها كانت فى المسرحية سذاجة أما فى الواقع فإن الحكومة حينما تؤدى دور الشاهد ويقف أمامها الشعب فى دور الحاجب لتسأله نفس السؤال بشأن تهافته على الإقامة فى أمهات المدن معرضًا عن الأقاليم وعازفًا عن المدن الجديدة فليس من مبرر لنصفها بالسذاجة .

والمتابع لأداء الحكومات المصرية المتعاقبة وما يصدر عنها من تصريحات لن يكون من العسير عليه أن يقف على حقيقة كونها حكومات واعية ، فهى تعى ما تفعل ، وتعى ما

تقول، فقد بحثت ودققت حتى توصلت إلى ذريعـة مناسبة لتبرئ بها نفسها من كل صور الفشل وتتهم بها الشعب ، وحينها نريد اتهام شعب فى قضية ما فإننا نكون وكأننا نتعمد حفظها أو قيدها ضد مجهول ، إذ ليس من الوارد معاقبة شعب ، خاصة إذا كان شعبًا مسلمًا ، وكان دستوره نظريًا مستمد من الشريعة الإسلامية ،لاسيما وإن كانت التهمة هى الإسراف فى الإنجاب الذى تزعم الحكومة فى أسباب اتهامها أنه العقبة الأساسية المسئولة عما نعانيه من أزمات اقتصادية وسكانية وإسكانية وتعليمية وصحية .

لقد كانت الحكومة فى اختيارها للتهمة والمتهم أوعى مما نظن ، ولكنها لم تكن من الوعى بحيث تدرك أن للعدالة قضاء وقضاة سوف تدفعهم السماء دفعًا لنصرة الحق ودحر مزاعم الظلم والافتراء ، إذ لا أدرى عن أى زيادة سكانية يتكلمون وأى تنمية تلك التى يزعمون أن هذه الزيادة تبتلعها ، ألا تعلم الحكومة أن سن الزواج قد ارتفع بين الشباب إلى خمس وثلاثون عامًا أو يزيد وبين الفتيات إلى ثلاثون عامًا أو يزيد ، ألا تعـلم الحكومة أن ثمة فئـات عريضة من الشعـب قـد اضطرت تحت وطأة الظروف الاقتصادية الخانقـة إلى الخروج من دائرة الأمـل فى تكويـن الأسرة والإنجـاب لتدخـل إما فى دوائر العنوسة أو زواج الزنى بكل مسمياته أو شبكات الرذيلة بكل صورها والتى هى كما نعـلم ارتباطات لا تهـدف إلى تكوين الأسرة والإنجاب ، ولكن قدرة اللـه لا تحارب ومشيئته لا تعاند لذا فإن هذه الارتباطات تنتج عن غير رغبة أطرافها أطفـال الخـطأ والخـطيئة ، لينتشروا فى طول البـلاد وعرضها فاقدين لأى صورة من صور الانتماء ومشكلين ظاهرة يطلق البعض عليها تأدبًا ظاهرة أبناء الشوارع وأطلق أنا عليها تأدبًا أبناء الظلم الذين وصل تعدادهم وفق ماينشر من إحصاءات رسمية إلى ما يزيد عن مليونى طفل يمثلون من وجهة نظرى مليونى مشروع مجرم .

إذن فأى زيادة تلك التى تثرثر بها الحكومة وكأنها لا تعلم أن الظروف الصحية للرجال والنساء لم تعد مناسبة للمزيـد من الإنجاب خاصة بعد التزايد المطرد لأمراض ومرضى السرطان والكبد والفشل الكلوى والسكر والضغط والقلب وما إليها من أمراض نفسـية وعـصبية هى جميعـها من أعـداء الإنجاب ودليلى على ذلك هو الرقـم الذى سـبق إعلانه

عن المبالغ التى ينفقها الشعب المصرى لشراء أقراص الفياجرا وهو رقم مليارى ورغم ذلك فإنه سيظل قاصرًا عن إتمام الصورة مالم تضاف إليه المبالغ التى ينفقها الشعب على تناول المقويات بصفة عامة والأجهزة التعويضية ومالم ننظر فى النهاية إلى الرقم الإجمالى المخيف نظرة تحليلية أهم بنودها أنه إنفاق من الشعب المصرى الذى لا تكاد غالبيته تجد قوت يومها .

إذن فأية زيادة سكانية تلك التى يزعمون أنها تلتهم ما تحققه الدولة من معدلات نمو، وإذا علمنا أن نسبة الزيادة فى السكان سنويًا تقل عن ٧ , ١٪ وهى نسبة مقبولة بكل المعايير ، فهل يمكن قبول مزاعم الحكومة بأنها هى المسئولة عن التهام ما تحققه التنمية من نجاحات وإنجازات ، وإذا فرضنا وهمًا أننا سنطرح عقولنا جانبًا وأننا سنفكر بعقل الحكومة الرشيدة محاولين إدراك ما فى تصريحاتها اللوغاريتمية من أبعاد عبقرية أليس من قبيل المنطق أن نتساءل : إذا كانت الزيادة السكانية وهى بهذه النسبة المتواضعة قد التهمت إنجازات التنمية ، فما هو الحجم الحقيقى لهذه الإنجازات التى أمكن لنسبة ٧ , ١٪ أن تلتهمها ، وإذا كانت التنمية وفقًا لمنطق التحليل هى أقل من أن تستوعب هذه الزيادة أفلا يكون هذا مدعاة لخجل الحكومة وصمتها طالما أنها لا تملك مقومات الإنجاز ؟؟؟ إنها حقًا لمأساة !!

تقول الإحصاءات أن تعداد السكان قد تضاعف أو كاد أن يتضاعف عما كان عليه منذ أربعين عامًا ، وهى حقيقة لاننكرها وواقع لا نتبرأ منه ولكنه يدعونا إلى التساؤل بشأن معدلات التنمية التى تتشدق بها حكومات العجز ، فهل استطاعت هذه الحكومات أن تخطط وأن تنفذ خطط تنموية تتساوى على أقل تقدير مع هذه الزيادة السكانية ، للحق فإننى أرى مخالفًا للغالبية العظمى من المحللين الاقتصاديين أن إجمالى ما تحقق من معدلات التنمية يفوق إجمالى ما تحقق من زيادات سكانية ولكن هذا الحق كى يكتمل فلا بد من القول بأن ما تحقق من معدلات تنمية لم يعد على القاعدة العريضة من الشعب وإنما تم تمريره على بعض الفئات لتنال منه ما تشاء وما يروق لها على أن تترك فضلات وبقايا اختياراتها ومشيئتها لعموم الشعب تحت مسمع ومرأى الحكومة التى تعلم علم اليقين أن أسعار

الغالبية العظمى من السلع قد زادت أسعارها خلال عام واحد بنسب تتراوح بين ٥٠٪،١٠٠٪ ، وأن هذه الزيادات قد نشأت عن تحرير سعر الصرف وتعويم الجنيه فى بحر الدولار دون أن يمتلك اقتصادنا مقومات هذه السباحة ، ذلك التعويم الذى قالوا أنه مدار ثم تبين أنهم أضعف من إدارته وأضعف من إدارة السوق والسيطرة على آلياته بعد أن منحوا ديناصوراته كافة السلطات والصلاحيات التى تؤهلهم إلى إدارة السوق وفق استراتيجيتهم الخاصة التى لا تعرف ولا تعترف بأية أبعاد وطنية أو اجتماعية وإنما هى تعرف وتعترف فقط بما يمكن تحقيقه من أرباح ، وهؤلاء فى ظل سياسة السوق الحر والقوانين المغيبة والمسئولون الروبوت هم أقوى كثيرًا من أن يداروا أو يوجهوا فهم قادرون على إدارة السوق وتوجيهه بل وإدارة الحكومة وتوجيهها إن لم يكن بما فى أيديهم من سلطان المال فبما هو متاح لهم من سلطات سياسية وحزبية ونيابية ، وهى جميعها سلطات تمكنهم من إدارة آلة التشريع لإنتاج القوانين التى تحمى مصالحهم وتحقق لهم المزيد والمزيد من المكتسبات حتى وإن كانت خصمًا من مصالح ومكتسبات الطبقات البسيطة وعلى رأسها الطبقة العمالية التى توشك أن تكون طبقة من العبيد وفق قانون السخرة الموحد الذى أقره مجلس رجال المال والأعمال (الشعب سابقًا) بعد أن طرحه عليهم أصدقاؤهم فى الحكومة التى لا تمثل سوى نفسها وذويها وأذيالها فقط ، من هنا فقد تمكن هؤلاء الديناصورات من مواصلة التلاعب بالسلع والخدمات كمًا ونوعًا وسعرًا ، ومن عجب أن الدولار بعد أن هدأت أمواجه ظلت أسعار السلع توالى قفزاتها مما اضطر حكومة الرشد والرشاد أن تلجأ إلى علاج المصيبة بمصيبة أخرى ، فدعمت السلع بمبلغ ١,٦ مليار جنيه ، وهو عبء جديد تم تحميله على ميزانية الدولة العاجزة ليعجز هو الآخر عن كبح جماح الأسعار التى خرجت عن السيطرة وفق تصريحات كبار المسئولين ، من هنا بات الشعب يزداد فقرًا وحرمانًا ومرضًا فى مقابل الثراء الفاحش السرطانى النمو الذى تتمتع به القلة التى ترفرف حول أبراج السلطة ، من هنا بات الشعب يرى فئاتًا من السهل عليها أن تقيم الحفلات التى تتكلف ملايين الجنيهات وفئاتًا أخرى تتناول على موائدها الأطعمة المحمولة جوًا من أوربا إلى القاهرة وفئاتًا ثالثة تمتلك أفخم السيارات والعديد من القصور والفيلات فى

ظاهرة إنما تدل على وفاة كل قوانين ومبادئ العدالة والتكافل الاجتماعى وعودة كل مظاهر الطبقية الفجة إلى الحياة مرة أخرى وإن كانت بصورة أكثر قبحًا مما كانت عليه فى الماضى، إذ لم يذكر لنا التاريخ الرسمى الحكومى بكل ما فيه من مغالطات وتجنيات وظلم أن أجيال الماضى كانت فيهم فئة لا تتعدى عشرات الأفراد الذين يمتلكون ويحوزون ويسيطرون على ما يزيد عن ٥٠ ٪ من أدوات الإنتاج والثروات ورءوس الأموال فى بلد تعداده سبعون مليون نسمة ، أو كانت فيهم فئات تجود بالملايين على ساقطات الفن فى ذات الوقت الذى تتسول فيه الدولة داخليًا وخارجيًا تكاليف إنشاء المستشفيات ومؤسسات التعليم وإقامة المدن الجديدة والمشروعات وأوجه الخدمات المختلفة ، وهو الوقت نفسه الذى صار فيه الشرفاء يحلمون بالستر فى حياتهم ومماتهم .. مجرد الستر .

إذن فليست الزيادة السكانية هى المسئول الأول والأوحد عن تعطيل هذه القوانين ولا عن وجود ثلاثة ملايين شقة معلقة أو مغلقة بالقاهرة والمحافظات ــ وأغلبها فى المدن الجديدة ــ وهى إما شقق لا تجد من يشتريها أو من يستطيع الإقامة فيها لأنها فى أغلب الأحيان تفوق قدرات الطبقة العريضة من المجتمع وإما أنها أملاك كمالية معطلة لفئة الأثرياء ، كما أن الإقامة فى أغلب هذه الشقق ــ وبخاصة فى المدن الجديدة ــ ستضيف أعباءً جديدة وغير محتملة على قاعدة البسطاء ، إذ تفتقد أغلب المدن الجديدة إن لم تكن جميعها إلى مختلف المقومات التى تؤهلها وتؤهل ساكنيها للاستقلال والاستغناء والانفصام عن المحافظات الأم ، فلا خدمات إلا فى النادر ولا مواصلات وإن وجدت فدون وفرة وإذا توافرت فإن أسعارها تفوق طاقة الغالبية العظمى من الأسر المصرية إذ تحتاج الأسرة المكونة من أب يعمل وأم لا تعمل وثلاثة أبناء فى مراحل التعليم المختلفة إلى ميزانية خاصة للانتقال اليومى ذهابًا وعودة قد تصل فى المتوسط إلى خمسمائة جنيه شهريًا وهو بند واحد إذا ما أضفنا إليه القسط الشهرى للوحدة السكنية التى يقيمون بها والذى يتراوح من مائة جنيه إلى ألف جنيه ، وإذا أضفنا لهما تكاليف المعيشة المختلفة من الغذاء والدواء والكساء والإنارة والكهرباء والدروس الخصوصية التى يستحيل تجنبها فى ظل منظومة التعليم الحالية وهى بنود لن تقل بأية حال عن ألفى جنيه ، لعلمنا أن المدن الجديدة لم

تقام للشعب وإذا كانت قد أقيمت للشعب فإنه لن يقيم فيها لأنها ستزيد من عناءاته بدلاً من تخفيفها ، وإذا كان سيضطر للإقامة فيها فلا شك أن غالبية أفراد هذا الشعب سوف تبيع مبادءها لتتمكن من البقاء ، وعليه فإننى أطالب بوقف تنفيذ أية أحكام بالسرقة أو الاختلاس أو التربح من أجل البقاء صدرت أو ستصدر ضد أى موظف محدود الدخل إلى حين أن توفر له الدولة مقومات الحياة الكريمة وإذا لم يكن هذا ممكنًا وإلى أن يصير ممكنًا فلنعلم أن هذه المدن هى مدن طاردة وليست جاذبة ، وهى بالتالى ديكور إسكانى تتشدق به الحكومات فى بياناتها الرسمية دونما أن تعى حقيقته على أرض الواقع ودونما أن تعى أن هذه المدن لم تحقق الأهداف التى أنشئت من أجلها لا على مستوى التخطيط العمرانى ولا على مستوى التوزيع السكانى ولا على مستوى طموحات الأفراد وآمالهم .

إخوة الوطن .. لقد صرت على يقين بأننا نختنق وأن حكوماتنا هى المسئولة عن هذه الجريمة لجهلها بالواقع وتجاهلها للحق الذى يشير بأصابعه العشرة إلى خروج الفساد من قمقمه وإلى اقتراب لحظة تمرده على كل قوى المجتمع وقيمه وعاداته وعقائده وسلطاته التى عجزت عن الاعتراف بفشلها وبفقرها وبعجزها عن امتلاك برامج ورؤى قادرة على مواجهة قضايانا والانتصار عليها بعزيمة وإصرار نابعين من عشق الوطن الذى بات فى أذيال قائمة المعشوقين بعد أن تصدرتها قيم المادة والكسب السريع ونجومها من هوامش المجتمع الذين فرضوا قيمهم على الشعب وجعلوا منها قانونًا فوق القانون بمساعدة معجبيهم الكبار ، ولكننا لن نكون أبدًا وأيًا كان الثمن من حاملى الأقلام التى تعبأ بآلام الشعب ولا من أصحاب الألسنة التى تنطق بأحلام الكبار ولا من مرتدى الأقنعة التى تتلون بحسب الظروف لأننا لم نحمل الأقلام إلا عشقًا فى هذا الوطن ، ولم تنطلق ألسنتنا إلا وفاءً لأبناء هذا الوطن ، ولم نثبت على الحق إلا إيمانًا برب هذا الوطن ، هذا الوطن الذى يظن البعض أنه وإن غرق فإنهم ناجون ، والحق أنه لن يغرق بمشيئة الله ولن يتمكن البعض من الرقص فوق جثمانه حاملين شهادة وفاته ، لأن هذا الوطن خلق لكى يبقى رغم المحن ، فهو باق مع كل شهادة ميلاد تحمل بيانات مواطن مصرى جديد تجرى فى عروقه دماء الوطنية والهوية حتى وإن كان وفق مزاعم البعض إضافة رقمية غير مرغوبة إلى

معدلات الزيادة السكانية التى حملوها ظلمًا وقهرًا وزيفًا وبهتانًا بمسئولية الفشل الباطن والظاهر فى كل أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فى حين أن مسئوليته ينبغى أن يتحملها المسئولون الذين دأبوا عبر العقود الممتدة على مواجهة قضايانا من أذيالها مما زادها قوة وحجمًا وزادهم وزادنا معهم ضعفًا وتقزمًا .

لا خير فى قلم سرى فيه الهوى	فشرى مداد الحق وابتاع العدم
يعمى عن المظلوم حين سكوته	ويصم عنه إذا تأوه بالألم
لكنما ربى سميع عادل	وهو البصير بعين صدق لا تنم

هذا وقد يكون من المناسب فى ظل حالة الركود الإدارى وغفوة الضمير التى يعانى منها الكثير من كبار المسئولين وأخذًا فى الاعتبار حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته**» أن أعيد كتابة الأبيات السابقة مستبدلاً بيتها الأول لتكون على النسق التالى :

لا خير فى راع تملكه الهوى	فشرى ضياء الحق وابتاع الظُّلم
يعمى عن المظلوم حين سكوته	ويصم عنه إذا تأوه بالألم
لكنما ربى سميع عادل	وهو البصير بعين صدق لا تنم

النائمون عميان حتى يستيقظوا ، ولكنهم ليسوا أمواتًا ، فالأموات لايشعرون

كيف نعود إلى الحياة
أو نعيدها إلينا ؟

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. إن الحياة البشرية هى مزيج حتمى من الماديات والمعنويات ، ولكلتاهما مقومات لا تستقيم الحياة بدونها ، وهذه المقومات إن توافرت أمكننا وصف الحياة بأنها حياة كريمة ، أما إذا لم تتوافر فإننا نصف الحياة بأنها حياة ذليلة ، ومقومات الحياة الكريمة فى شقها المادى المتعلق بالجسد أراها تتمثل فى كل ما من شأنه الحفاظ على السلامة البدنية ، أما مقومات الحياة الكريمة فى شقها المعنوى المتعلق بالنفس فإننى أراها تتمثل فى كل ما من شأنه الحفاظ على السلامة النفسية ، فأما عن السلامة النفسية فهى تتحقق بتوافر وسيادة قيم التحضر التى تنأى بالبشر عن قيم عالم الحيوان لتحفظ له مكانًا ومكانة أعلى وأسمى كما أراد له خالقه ، وبالتالى فإننى أرى أن الصحة النفسية مرهونة بتطبيق واع لقيم الشرائع السماوية ــ وما يعنينا منها هو الإسلام ــ بكل ما فيها من رقى وسمو ونقاء وقوى دفع أهلت بدو الصحراء إلى قيادة العالم ، وأما عن السلامة البدنية فهى تتحقق بابتكار وتطبيق سياسات علمية قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين بما فيها تمهيد سبل الانطلاق إلى كل الأهداف المشروعة لكل من سعى لها سعيها ، وما من شك فى أن كلاً من هذه المكونات لا بد أن تتوافر له مواصفات كى ينتج آثارًا إيجابية على الصحة البدنية .. وهذا هو موضوعنا الذى نحن بصدده الآن والذى يمكننا اختزاله فى الإجابة على سؤال محدد ألا وهو كيف يمكننا إيجاد البيئة المحققة للسلامة البدنية ؟

الحق أن الإجابة على هذا السؤال هى أمر غاية فى التعقيد ، إذ أنها تتطلب منا الغوص فى أمور وعلوم متخصصة لاأدعى بأية حال أننى أعلم بها من أهلها ، لذا فإننى فقط

سوف أورد فيما يلى مايمكن اعتباره مجموعة من الرؤى أوالأفكار التى يمكن أن تساعد فى تحقيق هذا الهدف الذى نصبو إليه ، ألا وهو الحياة الكريمة فى شقها المادى ، وجدير بالذكر أن هذه الرؤى تعنى بالحالة المصرية وما قد يماثلها أو يشابهها من حالات بين بلدان الأمة ، إذ لا يمكن الادعاء بأن هذه البلدان تعانى مشاكل اقتصادية وتنظيمية وسكانية وإسكانية واحدة.

وبداية فإننى أود لفت انتباه القارئ إلى أن مجموعة الرؤى التالية لا يمكن بأية حال اعتبارها سياسة متكاملة وشاملة لكل أبعاد قضية السلامة البدنية ولكننى أراها بكل صدق قادرة على تحقيق قفزة هائلة فى الأبعاد السكانية والإسكانية والاقتصادية ، ولو أننى أعترف بعجزى ـــ رغم المحاولة ـــ عن الفصل بين هذه المكونات ، فقد تبين لى فى كل محاولة لتبويبها وكأننى أحاول تمشيط خيوط بيت العنكبوت وهى محاولة محكوم عليها سلفًا بالفشل ، كما أنها إن نجحت على سبيل الفرض فإنها ستؤدى حتمًا إلى تفريغ بيت العنكبوت من أهم مقوماته ألا وهى ذلك التشابك المعقد بين خيوطه ، وكمثال على هذا فقد وجدت أنه من المستحيل أن أتناول قضية السكان بمعزل عن قضية الإسكان والتوزيع الجغرافى والمجتمعات العمرانية الجديدة وقضية المرور وقضية الهجرة الداخلية من القرى والأقاليم إلى المحافظات كنتيجة لما هو واقع من خلل فى عدالة توزيع الدخل وعدالة حصص التنمية وكسبب فى تنامى ظاهرة العشوائيات وما يترتب عليها من مآسى تؤثر سلبيًا على السلامة البدنية .. وهكذا ، لذا فإننى قررت عن كامل اقتناع أن أكتفى بسرد ما لدى من رؤى فى مجموعة من النقاط غير المبوبة كما يلى :

أولاً : مواجهة الزيادة السكانية :

وأقترح فى هذا الشأن تطبيق مبدأ المجانية النسبية على مصروفات التعليم والتى تناولناها بالتفصيل فى طوق النجاة الثانى لما يتضمنه هذا المبدأ من إيجابيات متعددة يعنينا منها الآن البند الخاص بشروط التمتع بالإعفاءات الخاصة بالمصروفات الدراسية والتى اقترحت ربطها بعدد أطفال الأسرة ، بحيث تتمتع الأسرة بالإعفاءات المقررة لها عن الطفلين الأول والثانى فقط على أن تحرم من هذه الاعفاءات اعتبارًا من الطفل الثالث (

وتجدر الإشارة إلى أن المعنى هم الإخوة الأشقاء) وهو إجراء أعتقد جدواه فى الحد من الزيادة السكانية سواء الحالية ـــ وهى مقبولة ـــ أو المنتظرة مستقبلاً ـــ وأتوقع تناميها ـــ إذا ماتمكنت الدولة من الانتصار على أزماتها الإسكانية والاقتصادية .

ثانيًا : إعادة تخـطيط واقـعنا الإسكانى والعمرانى وفقـًا للضوابط التالية :

١ - إصدار قرار جمهورى بإيقاف بناء المساكن داخل المحافظات والمدن والقرى التى تعانى كثافة سكانية مرتفعة ، وأعتقـد أنه بإمكاننـا تحـديد الكثافة السكانية المقبولة باستحـداث معـادلة تتوازن فيهـا عناصر السـكان والطرق و المساحات الخضراء والمؤسسات الخدمية على اختلافها ، كالمؤسسات التعليمية والصحية والأمنية .. إلـخ ، هذا وأقترح أن يكون لهذا القرار مدة إلزامية قدرها عشرون عامًا يتم النظر بعدها فى تجديد أو إيقاف العمـل به وفق ما تعكسه ملامح الواقع آنذاك .

٢ - تحديد أولويات خاصة بكل محافظة أو مدينة أو قرية لاستغلال الأراضى الفضاء بها أو التى ستصير فضاءً خلال فترة سريان القـرار المشار إليـه ، وبحيث يتم التنسيـق بيـن هذه الأولويات وغيرها فى إطار خـطة تحديث قومية شاملة أرى أن تأخذ فى الاعتبار أمرًا غاية فى الأهمية ألا وهو إعادة هيكلة القوى العاملة المصرية وكذا مختلف قطاعات التنمية بما يتناسب مع أهداف قومية يجب تحديدها (سيتم تناول هذا البند لاحقـًا بصورة أكثر تعمقـًا ضمن البنود التالية) .

٣- إيقاف منح تراخيص عمل للمحال التجارية أسفل المنشآت السكنيـة أو الإداريـة أو غيرها ، واستبدالها تدريجيـًا بالجراجات ومواقف الانتظار وبحيث يتزامن مع هذا الإجـراء التوسع فى إنشاء المراكز التجـارية الكبرى فى كل حى بحيث تلبى كافة رغبات واحتياجات سكان هذا الحى بدءًا من الأغذية والأدوية وانتهاءً بالمصنوعات الخفيفة كالملابس والأحذية وبحيث يتم منح المواطن صاحب الحق محلاً بديلاً أو تعويضه ماديًا بحسب رغبته .

٤ - إنشاء مجمع صيانة فى كل حى بحيث تتجمع فيه ورش الصيانة المختلفة

كالسيارات والأجهزة الكهربائية وأعمال النجارة والحدادة وغيرها من المجالات .

٥ - إقامة أسواق تجارية محدودة أعلى مواقف انتظار السيارات ومواقف أتوبيسات النقل العام مع تقسيمها إلى محال بمساحات محدودة وبحيث يتم الإعلان عن تأجيرها لفئات محددة (أقترح إعطاء الأولوية فيها للباعة الجائلين) بحسب محال إقامتهم على أن يتم تحصيل هذه الإيجارات شهريًا بمعرفة موظفين رسميين بالدولة وبحيث يتضمن الإيجار على مبلغ إشتراك المستأجر فى التأمينات الاجتماعية ، وبحيث يمنح المستأجر مهلة محددة لاستخراج بطاقة ضريبية وسجل تجارى ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن يكون عقد الإيجار ساريًا مدى الحياة وفق ضوابط وشروط محددة أهمها ألا يكون المستأجر حائزًا لمحل آخر وألا يكون له نشاط آخر للكسب على مستوى الجمهورية طيلة سريان فترة الإيجار وأنه حال ثبوت ما يخالف هذا يتحمل المستأجر غرامة رادعة مع إنهاء عقد إيجاره ، هذا ومن المفضل حال وفاة المستأجر أن يتم نقل عقد الإيجار إلى زوجته أو أحد أبنائه بنفس الشروط السابقة .

وإنه لمن قبيل الحق أن أوضح ما لهذه الخطوة من إيجابيات متعددة ذات أبعاد عديدة ، تنظيمية واجتماعية ومرورية وتأمينية وضريبية ، إذ أنها دون شك ستفتح مجالات عمل متعددة أمام بعض الفئات المهددة بالفناء كما أنها ستتيح لفئات أخرى فرصة العمل الشريف المشروع كما أنها ستتيح للدولة أن تشمل المزيد من المواطنين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والضريبية بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

٦ ـ إقامة مجمعات حكومية أشبه بمجمع التحرير فى كل محافظات الجمهورية ومدنها الكبرى ومنحها الصلاحيات الكفيلة بتقليص مركزية الآداء والقرار ، وذلك لتمكينها من إنهاء مصالح المواطنين دون ضرورة فى الرجوع إلى الجهاز الإدارى بالعاصمة وتحميل مرافقها بما لا طاقة لها به من أعباء ، على أن تعطى الأولوية للعمل فى هذه المجمعات لأبناء نفس المحافظة سواء المقيمين بها أو المغتربين بالمحافظات الأخرى (بقرارات نقل) فإن لم تتوافر المؤهلات والدرجات الوظيفية المطلوبة فليكن من أبناء أقرب المدن أو المحافظات .

ثالثـًا : استحداث مخـطط زمنى طموح وجاد للتخلص من العشوائيات :

يتم تنفيذها على مدى أربعة خـطط خمسية تهدف إلى التخلص نهائيًا من العشوائيات القائمة حاليًا على مستوى الجمهورية بعد تقسيمها إلى عشوائيات قابلة للتحديث وعشوائيات واجبة الإزالة وهى التى سنركز عليها فيما يلى من اقتراحات :

١ــ وضع خريطة دقيقة للعشوائيات القائمة حاليًا ومخـطط زمنى مداه الأقصى عشرون عامًا مقسم إلى أربعة مخططات متكاملة تحمل الملامح النهائية لمدن شاملة لكل أوجه الحياه قدرالإمكان أو بالتكامل مع أقرب المدن .

٢ ــ تقسيم المساحة الإجمالية لكل منطقة عشوائية إلى أربعة مساحات متساوية قدر الإمكان .

٣ ــ البدء الفورى فى إخلاء المساحة الأولى من كل منطقة وتسكين أهلها بالمدن الجديدة القائمة حاليًا مع تزويدها بكل الخدمات والأنشطة التى تؤهلها إلى الانفصام شبه الكامل عن العاصمة الأم ، وأرى أن يطبق هذا البند على كل ما هو قائم من مخالفات بناء من المؤكد أنها ستتسبب فى المزيد من الكوارث كتلك التى حدثت بانهيار إحدى عمارات مدينة نصر والمكونةمن أحد عشر طابقـًا منهم سبعةطوابق تم بناؤهم دون ترخيص بما تسبب فى إزهاق أرواح الأبرياء وإهدار ممتلكاتهم وتبديد أمنهم وأمانهم ، ولا أدرى لما دأبت حكوماتنا على ألا تفيق إلا بعد حلول الكوارث ، إن مثل هذه المخالفات التى تهدد حياة الناس وتروعهم وتبدد ممتلكاتهم يجب أن تواجه بكل حسم وشدة وألا تأخذنا بالمتسببين فيها أدنى مشاعر الرحمة .

٤ــ يتم بالتوازى مع مرحلة الإخلاء إعادة تشييد المدينة أخذًا فى الاعتبار احتياجاتها المستقبلية من كافة الخدمات وبخاصة المؤسسات التعليمية والصحية والأمنية .

٥ ــ مراعاة تشييد المبانى السكانية الجديدة فى هذه المدن وفق مواصفات خاصة يراعى فيها ألا يتعدى الحد الأقصى للارتفاعات خمسة طوابق مع إنشاء جراجات خاصة أسفل المبانى ، إذ أن تحديد الارتفاعات يحقق العديد من الإيجابيات ، فهو يتيح توزيع أفضل

للسكان وقدرة أعلى وعمرًا أطول لكل مرافق الدولة كما أنه يضيف إلى السلامة النفسية للمواطنين بما يساعدهم على المزيد من العطاء والتميز كما أنه يحقق عمقـًا أمنيًا على الأرض كما أنه يتيح قدرًا أعلى من مقومات الأمان للمباني في مواجهتها لأية طوارئ طبيعية أو مفتعلة .

٦ ــ مراعاة الاعتبارات السابق ذكرها من حيث عدم إنشاء محال أسفل المباني والاستغناء عنها بإقامة مراكز تجارية ومجمعات صيانة كما سبقت الإشارة .

٧ــ الإعلان عن بيع الوحدات السكانية في هذه المدن لتوفير جزء من التمويل اللازم لاستكمال المخطط .

٨ــ تزويد هذه المدن بشبكة مواصلات بما يتناسب واحتياجات الطبقات الاجتماعية المختلفة .

رابعًا : وضع وتطبيق معايير صارمة لتحقيق الانضباط والاستقرار في الشارع المصري :

١ ــ الارتفاع بسن استخراج تراخيص القيادة إلى أربعة وعشرين عامًا (لحاملي المؤهلات العليا) واثنين وعشرين عامًا (لحاملي المؤهلات فوق المتوسطة) وواحد وعشرين عامًا (لحاملي المؤهلات المتوسطة وما دونها) مراعاة لسن الحصول على المؤهل وآداء الخدمة الوطنية (عسكرية أو مدنية) ، وقد أرى ويرى كل وطني مخلص أن إصدار وتطبيق هذا القرار بعدالة تامة على الجميع سوف يحقق عدة إيجابيات لا يختلف بشأنها اثنان اللهم إلا إن كان أحدهم ينتمي إلى تلك الفئات التي اعتادت أن تطأ القانون بقدميها وألا ترى سوى مصالحها فقط دونما أدنى اهتمام بالمصالح العليا للوطن وللغالبية العظمى من أبنائه .

إذ أرى أن تشريع قانون لتحقيق هذا الهدف سوف يفيد في التقليل إلى حد كبير من اختناقات المرور وتجاوزات الأفراد ، إضافة لاعتقادي بأنه كفيل بتقليل حوادث الطرق التي يتسبب في نسبة عالية منها الشباب المراهقين الذين اعتادوا التعامل مع الطرق

ومستخدميها بخليط من مشاعر التهور واللامبالاة والتعالى التى تتصف بهـا هذه الفئات السنية لا سيما وإن كانت تستند إلى حماية حاملى إحدى الألقاب التى ألغتها الثورة .

٢ ــ تعديل تعريفة سيارات التاكسى بما يحقق خطوة أقرب للعدالة والانضباط المفقود، إذ أرى أن تكون البنديرة بمبلغ جنيه واحد وأن تكون تسعيرة السير بواقع جنيه عن كل كيلو متر ، وبحيث يتم إعادة النظر فى هذه التسعيرة دوريـًا كل خمسة أعوام ، وفى هذا الخصوص فإننى أرى إيقاف منح تراخيص جديدة لتسيير مركبات التاكسى فى المدن التى تعانى كثافة مرتفعة فى سيارات الأجرة بأنواعها المتعددة ولو لمدة خمسة أعوام يعاد النظر بعـدها فى مدى الحاجة إلى استمرار الوقف أو إلغائه .

٣ ــ فيما يختص بمنظومة النقل العام وبعض قضايا المرور :

تتمثل منظومة النقل العام فى وسائل المواصلات العامة بصورها المتعددة ومجالات عملها المختلفة بالإضافة إلى الكيفية التى تدار بها هذه الوسائل وأسلوب تشغيلها بما يتضمنه من أعمال صيانة وإحلال وتجديد وخلافه .

ولكننى سأركز فى هذا التناول على وسائل المواصلات العامة العاملة فوق الأرض باعتبارها تمثل من جهة الجانب الأكبر من إجمالى وسائل المواصلات العامة ، ومن جهة أخرى باعتبارها أكثر وسائل المواصلات العامة تأثيرًا على الحياة اليومية للقاعدة العريضة من المواطنين سواء من مستخدميها أو من مستخدمى الطرق بصفة عامة ، وهو فى إجماليه تأثيرًا سلبيًا وإن كان بعيدًا كل البعد عن مسالك ومدارك أصحاب المواكب !!

ولعله من منطق التناول أن نؤكد على الحقيقة التى تفيد بأن وسائل المواصلات العامة قد أنشئت لكى تقدم خدمة بمقابل إلى القاعدة العريضة من الشعب وبحيث تهدف هذه الخدمة إلى رفع المعاناة عن أفراد الشعب ماديًا وبدنيًا وذلك باعتبار هذه الخدمة إحدى أدوات الدولة فى تنمية الاقتصاد بصورة مباشرة وغير مباشرة فى آن واحد ، ولكن الواقع فى كثير من الأحيان إن دل فإنما يدل على عكس ذلك تمامًا ، إذ أن أغلب وسائل المواصلات العامة بصورتها وقدراتها الحالية وأسلوب إدارتها وتشغيلها وصيانتها إنما تعتبر أحد

الأسباب الرئيسية فى إعاقة انسياب حركة المرور على الطرق ، وذلك لسوء حالتها الفنية وما يترتب عليها من أعطال متكررة بالإضافة لضخامة حجمها وقلة إمكانياتها ، الأمر الذى يتسبب فى تحميل المواطنين بالمزيد من الأعباء التى تتمثل فى تبديد المزيد من طاقاتهم وأوقاتهم التى من المفترض أن تجتهد الدولة فى حسن استغلالها وتوظيفها لخدمة أغراض التنمية التى تسعى إليها أو تدعى السعى إليها .

من هنا كان من الضرورى وفقـًا لمنهج هذا الكتاب ــ وبالتكامل مع باقى الحلول المعنية بخيوط بيت العنكبوت – ألا أتجاهل الإشارة إلى حتمية إحداث تغييرات جذرية فى منظومة النقل العام للتحول بها من الجانب السلبى المباشر وغير المباشر فى اقتصادنا إلى الجانب الإيجابى ، ولعلنى أؤكد على أن هذه القضية رغم أهميتها إلا أنها ليست قضية قائمة بذاتها فهى تتصل اتصالاً وثيقـًا بالعديد من القضايا المكونة لبيت العنكبوت كقضية سوء التوزيع السكانى والإسكانى وقضية عدم توافر المقومات والمواصفات السليمة فى أغلب الطرق وكذا قضية غياب أحد أهم عناصر الثروة التى سنتناوله لاحقـًا ألا وهو الضمير الإنسانى ، ولكننى سأحاول استخلاص القضية من شوائبها باقتراح الآتى :

ــ التحول التدريجى إلى تعميم استخدام عربات الميكروباص بدلاً من أتوبيسات ومينى باصات النقل العاملة حاليًا ، والاستفادة التامة من النجاح الذى حققته تجربة القطاع الخاص فى هذا الشأن .

ــ التزامًا بعدم الإضرار بمصالح مالكى الميكروباص وسائقيها ، فإننى أقترح شراء هذه العربات ممن يرغب من مالكيها بالسعر العادل ، وإعطاء أولوية لسائقيها الحاليين فى التعيين بالهيئة بما يحقق العديد من الأبعاد الاجتماعية المهمة .

ــ تشديد الرقابة على خـطوط السير وبخاصة التى تخدم المدن الجديدة والمناطق النائية مع التوسع فى ساعات العمل التدريجى حتى يتم تغطية ساعات اليوم بالكامل وفق ضوابط تشغيل اقتصادية .

ــ حتمية تحديث وتطوير وضبط الأداء فى ورش الصيانة التابعة للهيئة ، وإن تعذر هـذا

فإننى أقترح النظر فى مدى جدوى بيعها إلى القطاع الخاص وإسناد مهام الصيانة إليها دونما مساس بحق العمال الحاليين فى الاستقرار الوظيفى بكل أبعاده .

٤ ــ عدم التوسع فى وسائل المواصلات التى تعمل تحت الأرض (الأنفاق) رغم ما حققته من إيجابيات لما تتطلبه من تكاليف باهظة من الممكن استخدامها فى أوجه متعددة تحقق جدوى أكبر للمجتمع ككل ، كما أننى أعتبر هذه الوسيلة تدعم وتكرس الكثافة السكانية الرأسية باعتبارها أسلوبًا للهروب من مشكلة الكثافة السكانية وليست أسلوبًا لحلها ، إضافة لكونها وسيلة خادعة إذ أنها تقتطع جزءًا ليس بالقليل من مسطحات الأرض رغم أنها وصفـًا وفرضـًا وسيلة أنفاق .

أما فيما يختص بوسائل النقل العامة المائية فإننى أدعو إلى إحلالها بوسائل أكثر كفاءة وأمنـًا مع التوسع في أعدادها وساعات عملها وتعميمها على مستوى الجمهورية لتخفيف العبء قدر الممكن عن وسائل المواصلات العامة الأخرى .

٥ ــ تجدر الإشارة فى هذا الخصوص إلى ضرورة منح رجال المرور الصلاحيات الكافية والكفيلة بتنفيذ ما يكلفون بـه من مهام دون التعرض لسخافات بعض الفئات الاستثنائية التى ترى أنها فوق القانون وفوق سلطات المجتمع .

٦ ــ النظر فى مدى إمكان منح رجال الشرطة صلاحيات أوسع دون التقيد بالهياكل الإدارية للتمكن من مواجهة كل صور الفساد ، إذ ليس مقبولاً على سبيل المثال أن يقف رجل المرور مكتوف الأيدى فاقد الحيلة والوسيلة تجاه خروج بعض المارة عن قواعد الآداب العامة لمجرد أن الحفاظ على هذه الآداب والمعاقبة على تجاوزها هى من المهام المنوطة بجهاز شرطى آخر ، إذ أننى أرى فى هذا الواقع إهدارًا لهيبة رجال الشرطة وهى هيبة حتمية وضرورية لتحقيق كل صور الانضباط المفقود .

٧ ــ نقل جميع السفارات العربية والأجنبية ومختلف الأجهزة الدولية إلى خارج كردون المدينة ، حيث أقترح إقامة مدينة كاملة ومستقلة لهذه الجهات والاكتفاء بإقامة مبنى فى كل محافظة به مكاتب تمثيل لهذه السفارات والجهات كى يقوم بدور الوسيط بين المواطنين وهذه

الجهات بما أراه كفيلاً بتحقيق مزايا أمنية ومرورية عديدة .

٨ـ النظر فى إمكان تشريع قانون يحظر على المواطن أن يحوز أكثر من سيارة ملاكى .

٩ ـ إيجاد حل عادل لما يشعر به المواطنون من مذلة ومهانة لدى مرور مواكب كبار المسئولين التى تصيب حركة المرور بالشلل التام الأمر الذى يترتب عليه تعطل جميع أوجه الحياة بكل ما فيها من أبعاد عملية وأمنية وصحية لها آثار سلبية متعددة على المصالح الفردية والعامة ، وإن كنت أقترح حال تمسك المسئولين بمظاهر الأبهة ومواكب الفرعنة أن يتم نقل جميع الوزارات وأجهزة السلطة والحكم إلى خارج المدن أسوة بما تم اقتراحه فى البند رقم (٦) .

خامسًا : تفعيل الآداء الاقتصادى مع التمسك بقيم العدالة والمساواة وفقًا للنقاط التالية :

(١) ربط الإنفاق العام بالأهداف الوطنية :

وأرى فى هذا الشأن حتمية ربط كافة أوجه الإنفاق العام بالأهداف الوطنية ، بمعنى حتمية أن يحقق كل وجه من أوجه الإنفاق العام جدوى مباشرة أو غير مباشرة تفوق قيمتها ما تم إنفاقه ، وهذا لا يعنى التقليل من النفقات ذات البعد الاجتماعى لأن هذه النفقات إذا نجحت فى تحقيق أهدافها فهى من دون شك ستكون قد حققت عائدات إيجابية وهى عائدات فى أغلبها غير منظورة ولكنها تصب فى العائدات المنظورة بصورة أو بأخرى ، إلا أننى أفضل أن يتم التركيز فى النفقات العامة ذات البعد الاجتماعى على رءوس القضايا وليس على أذيالها فهذا أجدى وأنفع بل وأوفر .. كيف ؟

نحن نرى على سبيل المثال أن الدولة عاجزة عن توفير البيئة العلاجية الكريمة للمواطنين وبخاصة بعد تفشى العديد والعديد من الأمراض الفتاكة بين مختلف الفئات السنية وهو أمر له تداعياته الخطيرة على نجاح المجتمع فى تحقيق طفرات تنموية كما أن له تداعياته الأخطر فى المستقبل على الأمن القومى بأشمل تعريفاته رغم أن الكثير مما ينفق على أوجه العلاج كان من الممكن توجيهه لتلافى نشأة المرض ذاته وبالتالى فإن المجتمع حتى وإن

تساوت إنفاقاته فى الحالتين إلا أنه سيكون فى الحالة الثانية قد حقق عائدات إيجابية غير منظورة ولكنها ستصب بصورة أو بأخرى فى العائدات المنظورة لكون المجتمع فى هذه الحالة ستكون طاقاته التنموية (المتمثلة فى حاصل جمع طاقات أفراده) أكبر وأكفأ لتمتع أفراده بالمقومات الصحية السليمة والتى ستصب بدورها فى تدعيم الأمن القومى بمفهومه الأشمل .

كان هذا مجرد مثال للتوضيح ، ولكننى سأورد فيما يلى بعض أهم وأكبر أوجه الإنفاق العام الذى لا أراه ذا جدوى أو أرى جدواه أقل كثيرًا من حجمه :

ــ إعادة النظر فيما يحصل عليه كبار المسئولين من مزايا نقدية وعينية مباشرة وغير مباشرة ، إذ أرى أن تقتصر هذه المزايا على مكافأة شهرية لاتتعدى خمسون ألف جنيه لرئيس الدولة وخمسة وثلاثون ألف جنيه لكل من نائبه ورئيس الوزراء وخمسة وعشرون ألف جنيه لكل وزير ومحافظ ، وبحيث يتم النظر فيها بالزيادة أو النقص كل عشرة أعوام بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية .

ــ إلغاء كافة المزايا النقدية والعينية الأخرى التى يحصل عليها أى مسئول تطبيقًا لمبادئ العدالة الاجتماعية ، إذ يجب استئذان الشعب ممثلاً فى نوابه ــ باعتباره المتحمل الحقيقى والوحيد لكل ما يتمتع به هؤلاء من مظاهر الترف والبذخ ــ حين الرغبة فى تجاوزها بتخصيص سيارات لانتقال المسئولين وعائلاتهم إضافة لما يتمتعون به من تكاليف أمنية هى فى أغلب الحالات مبالغ فيها إلى درجة غير مقبولة ، لذا فإننى أرى ألا ضرورة على الإطلاق أن تخصص لمسئولين فى بلد فقير كمصر سيارات كالتى نراها لتخدمهم فى تنقلاتهم الرسمية والشخصية بل والعائلية ترافقها فى كل هذه الحالات قوة حراسة لامبرر لها إذ يكفى تمامًا أن تخصص لكل مسئول إحدى السيارات البسيطة التى يتم تجميعها محليًا وأن تخصص له قوة حراسة من شخصين على الأكثر مالم يكن شاغلاً لأحد المناصب ذات الأبعاد الخاصة كرئيس الدولة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ــ يضاف إليهم لظروف استثنائية غير دائمة وزيرى التعليم ووزراء المجموعة الاقتصادية ــ إذ ليس مقبولاً بأى منطق أن يصر مسئولينا على التمتع بنفس مظاهر الترف والبذخ الشائعة فى

بلـدان العـالم الأول رغم أنهم على عـلم تام بأننا من دول العـالم الثالث بل أننا من الـدول التى يبـدو أنها ترغـب فى إقـامة عـالم رابع وفقـًا لما تتيحـه التقـارير الدوليـة من مؤشـرات، وظـنى أنه غـنى عن الـذكر التفـصيلى أن مالم يذكـر من تكاليف أخـرى لشغـل المنصب يسرى عليها ما تم اقتراحه من تخـفيضات على المزايا النقدية ونفقات الانتقال والحراسات الشرفية ، إذ من الواجب النظر إلى القيادة باعتبارها قـدوة ، وأن القـدوة توجب على القيادة أن تلتزم بما تلزم به أتباعها استحقاقـًا لولائهم وضمانـًا لانتمائهم .

ــ إلغاء أو الإقلال الشـديد من إقامة الحـفلات الرسمية التى باتت ظاهرة ومظهرًا تتبارى فيه مختلف الوزارات وكأنها صارت الوسيلة الوحيدة للاحـتفال بمناسبات الوطن الحـقيقية والمفتعلة ، وفى هذا السياق يبدو منطقيًا أن ندعو إلى تقـليل مصروفات إقامة حـفلات الاستقبال للشخـصيات والوفـود والمؤتمرات وإعلانات الوفـاء والوفـاة والتهانى والمبايعة وخلافه من صور النفاق الرخـيص الذى تستقـطع تكاليفه من حـق المواطن فى الحـياة دونما أدنى خجل أو حياء من صاحب الحـق.

ــ عدم التوسع فى إقامة الأجهزة الإدارية بالدولة أيـًا كانت مسمياتها مالم تكن لضرورة قـصوى ومالم يكن لها بديل له نفس الاختصاص أو يمكن تكليفه بنفس المهمة ، إذ أننى لا أرى جدوى من الغالبية العظمى من المجالس القومية المتخصصة وغير المتخصصة وأمثالها ، إذ مامعنى ــ على سبيل المثال ــ إنشاء مجلس قومى للمرأة وآخر للأمومة والطفولة، أليست المرأة فى كل أحوالها وأليسو الأطفال فى كل مراحلهم هم مواطنون مصريون ولهم حقوق وعليهم واجبات كفلتها القوانين ، ثم ما معنى وما الضرورة لإقامة مجلس قومى لحقوق الإنسان ، وكأنه اعتراف ضمنى من الدولة بأن هذه الحقوق لم تتحقق ولم تكن لتتحقق لولا هذا المجلس ، وكأنه اعتراف إجمالى من الدولة بأن كل ما لديها من قوانين ومؤسسات ماهى إلا كم مهمل وديكور غير فعال ، والحال إن كان هكذا فإن ما لم يحققه القانون من الأوقع أن هذه المجالس سوف تعجز عن تحقيقه ولكنها فقط سوف تنجح فى إرهاق ميزانية الدولة دون أدنى مبرر اللهم إلا مجاملة البعض بالمناصب ومزاياها.

ــ إعداد قائمة بأولويـات الإنفـاق العـام تعرض على مجـلسى الشعـب والشورى

لإقرارها سنويًا ، إذ ليس من الحكمة فى شىء أن تنفق المليارات على بناء الأرصفة ثم هدمها وإعادة بنائها أو على تجديد بعض الآثار التى لا تحقق أدنى عائد للوطن أو لمنح مساعدات إلى الأندية الرياضية التى هى أحد أكبر مظاهر تخلفنا الشعبى خاصة أن أحدث لاعبيها تفوق إيراداته السنوية ـــ وربما الشهرية ـــ ما يمكن أن يحققه عالم جليل فى أى مجال من مجالات العلم طوال حياته رغم أن الأول هو مجرد لاعب بينما الثانى هو أحد بناة الوطن ، لا منطق فى كل هذا والوطن وأبنائه فى أشد الحاجة إلى مزيد من المدارس والجامعات والمستشفيات والإنفاق على أوجه البحث العلمى والتوسع فى إنشاء مدن جديدة لامتصاص سلبيات التزايد السكانى بدلاً من إنشاء مترو الأنفاق والجراجات المتعددة الطوابق والأنفاق والكبارى ناهيك عن تنظيم كأس العالم لعام ٢٠١٠ والذى تدعى الحكومة أنه مشروع وطنى لمصر والمصريين ، هذا المشروع الذى تبلغ تكاليفه المبدئية للإنشاءات والدعاية فقط ما يقرب من اثنين مليار دولار ، أى أربعة عشر مليار جنيه ، أى مايقرب من نصف الميزانية الرسمية المخصصة لتعليم إحدى وعشرين مليون طالب وطالبة، أى مايقرب من ضعف ميزانية الرعاية الصحية للشعب بأكمله ، وأن يتم هذا كله فى انتظار عائدات مستقبلية غير مؤكدة فهذه هى المأساة لا تطاولها مأساة سوى مأساة توالى حكومات العجز والفشل على هذه الأمة المبتلاة.

(٢) الاستغلال الأمثل لطاقات الوطن وثرواته :

نحن الآن بصدد أحد أهم عناصر ثانى دعامتى الحضارات القوية التى أفضنا فى تناول دعامتها الأولى فى طوق النجاة الثانى ، إننا الآن بصدد تناول جديد لبعض أهم قضايانا الاقتصادية لنخرج بها من قبور المراجع النظرية إلى آفاق الواقع العملية التى صرنا على يقين لا يخالطه الشك بأن مسئولينا يجهلونها بنفس قدر علمهم بالنظريات ، إنه يقين هم الذين أثبتوه لنا بفشلهم الدائم وعجزهم التام عن تحقيق أية إنجازات على أرض الواقع ، فقد تبين لنا بعد انقضاء عهد طلعت حرب أن خلفاءه فى أغلبهم ـــ وهم من الأساتذة الأكاديميين ـــ لا يملكون سوى قواميس المصطلحات والمنحنيات الهابطة والصاعدة ومنطوق النظريات ونتائجها ، هذه هى ثروتهم الفكرية فى عالم الاقتصاد .. فيها درسوا وبها نالوا درجاتهم

العلمية النظرية .. هذه هى حدودهم الفكرية التى حرمتهم علم الواقع وحرمت شعوبهم ثمرة التقدم والرقى ، من هنا كان حتميًا أن نتناول واقعنا الاقتصادى بالتحليل لتجريده من السلبيات ومحاولة تزويده بالإيجابيات التى تتيح له النماء والتطور وتمده بمقومات القدرة والقدوة ، وهو ما أظنه يتطلب منا تعريف الثروة من منظور جديد ، وطرح بعض الرؤى العملية فى كيفية استغلالها وفيما يجب أن تقوم عليه التجارة الدولية من مقومات ، فإذا بحثنا عن معنى محدد لكلمة الثروة ــ بعيدًا عن قواميس اللغات ــ فى الواقع الدولى فمن المؤكد أننا سنبوء بالفشل ، إذ أننا سنفاجأ بأن ثمة العديد من التعريفات التى ستحملها إلينا قواميس الواقع فى كل دولـة على قدر ما يدركه مسئولوها من معانى الكلمة وأبعادها .

والحق أن تعريف الثروة على أرض الواقع ــ بعيدًا عن سفسطة ببغاوات السلطة ــ هو أحد أهم الخطوط الفاصلة بين الدول السفلية المتخلفة والدول العلوية المتقدمة (واسمحوا لى ألا أطلق على الدول السفلية صفة النامية باعتبار النمو صفة وهـدف لجميع الدول) ، ففى بعض الـدول سوف نجـد أن التعريف الواقعى للثروات القومية يقتصر على ما تملكه الدولة من معادن وخامات أولية ، وفى دول أخرى سوف نجد التعريف قد اتسع ليشمل المياه والأرض والامتداد الجغرافى والمناخ ، وفى دول أخرى سوف نجـد التعريف قـد اتسع ليشمل العنصر البشـرى وقـدرته على العـطاء والتميز والابتكار والتنسيق بين الثروات المتعـددة بما فيها ثروة الوقت لتعظيم الناتج القومى .

ويبقى دائمًا أهم عناصر الثروة غائبًا مستبعـدًا منسيًا وهو عنصر الضمير الذى أراه أثمن ثروة يمكن لبلـد أن يمتلكها ، لأن وجود هذا العنصر داخل أفراد المجتمع يجـعل هذا المجتمع قادرًا على تحـقيق الكثير حتى وإن قلت عناصر الثروة الأخرى فى حين أن غيابه حتى وإن توافرت الثروات الأخرى يعتبر نذيـرًا بالانحدار ، لأننى أعتقد أن كل الإيجابيات فى غيبة الضمير ماهى إلا سلبيات مؤجلة !!

وما يعـنينا أيها الإخـوة من هـذا كله هو موقع أمتنا من هـذه التعريفـات للثروة ، فما هـو التعـريف الـذى نؤمن به ونعمل فى إطاره ؟ سوف أترك لكم الإجابة باعتبارها أبسط من أن نفرد لها السطور متجاوزًا إياها إلى حيث بعض الرؤى التى أظنها صالحة للتطبيق

وأظنها قادرة على تحقيق بعض الإيجابيات :

* فيما يختص بالخامات الأولية وما فى حكمها من خامات فرعية كالمحاصيل الزراعية فسوف نتناولها فى البند التالى الذى سنتناول فيه إحدى أهم قضايانا الاقتصادية ألا وهى التجارة الدولية بعنصريها التصدير والاستيراد .

* إصدار قوانين رادعة لكل من يتسبب عمدًا فى تلويث نهر النيل وما يتفرع عنه من ترع ومجارى مائية وكذا كل من يتسبب فى تلويث الهواء وإتلاف الغذاء ، واعتبارها جميعًا قضايا أمن قومى من الدرجة الأولى أو قضايا خيانة عظمى ، إذ أنها تحرم الوطن من طاقات أبنائه وتصيبهم بكل صور العجز العاجل منها والآجل ، أى أنها تدمر الوطن وهى على هذا أشد خطرًا من قضايا التجسس والعمالة ولكن هذا الأمر ترتبط عدالة تطبيقه بحتمية أن تتحمل الدولة مسئولياتها فى توفير البدائل العادلة لتلافى هذه الجرائم ، كما تقع على الحكومة مسئولية استغلال الثروة المائية بكفاءة ورشد أقترح بشأنهما ما يلى :

ــ إمداد المدن الجديدة ــ المقامة أو المزمع ــ إقامتها بثلاث خطوط مياه تصل إلى جميع مرافق ومنشآت المدينة وبحيث يضخ أحدها مياهًا فائقة النقاء للتناول الآدمى وبحيث يتم ضخها لفترات يومية محدودة ومحددة ، وثانيها مياه منقاة جزئيًا إلى الدرجة التى يمكن معها استخدامها فى الأغراض الشخصية والمنزلية ، وثالثها مياه غير منقاه كلية وتضخ من مياه النهر مباشرة إلى هذه المدن لاستخدامها فى أغراض الرى وعمليات نظافة الشوارع والسيارات وخلافه.

ــ بحث مدى إمكان تقليل الفاقد من مياه النيل بإقامة سدود أخرى على مجرى النهر يتم تحويل فائضها إلى ترع ومجارى مائية يتم شقها فى مواقع يمكن استصلاحها أو إعمارها.

ــ التوسع فى استغلال ما لدينا من مجارى مائية فى أوجه النقل والانتقال .

ــ الاهتمام بإنشاء شركات استثمارية عملاقة لصيد الأسماك وتصنيعها لتلبية حاجات الاستهلاك المحلى والتصدير للخارج ووضع القوانين المنظمة لعمليات الصيد العشوائية وتضمينها عقوبات صارمة لكل من يتسبب عمدًا فى الإضرار بثرواتنا المائية المتعددة ، إذ من

المنطق أن بلدًا يجرى فيه نهر النيل بكل ما يتفرع عنه من مجارى مائية ويطل شرقًا على البحر الأحمر وشمالاً على البحر المتوسط ويربط بينهما مجرى مائى ضخم وهو قناة السويس العملاقة أن يكون من كبار مصدرى ومستهلكى الأسماك عالميًا .

* إنشاء خرائط تفصيلية عن جميع الأراضى غير المستغلة داخل كردونات المدن وخارجها على مستوى الجمهورية وتحديد الأسباب التى تعوق استغلالها والانتفاع بها ثم تحديد البدائل المختلفة لاستغلالها وتحقيق أفضل جدوى اقتصادية منها ، الأمر الذى يتطلب ما يلى :

ـ تغليظ العقوبات على كل من يعتدى على الأراضى الزراعية بأى صورة من الصور التى قد تغير من طبيعتها أو تحول دون استخدامها .

ـ حصر الأراضى والعقارات المعطلة التابعة للأوقاف والآثار والجهات الحكومية المختلفة وإعادة الحياة إليها باستغلالها فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والصحية .. إلخ ، مالم تكن محققة لعائدات اقتصادية فعلية متميزة .

ـ تحرير صحرائنا الغربية من حقول الألغام المجهولة التى زرعت فيها إبان الحرب العالمية الثانية ، والتى تخلى زارعوها عن مسئولياتهم الإنسانية بنزعها أو حتى بالمشاركة فى نزعها أو حتى بمنحنا الخرائط المحددة لمواقعها ، الأمر الذى يتيح لنا اختيارًا واحدًا وهو أن نحرر هذه الأرض شبه المحتلة بالجهود الذاتية ، وأقترح فى هذا الشأن وضع مخطط زمنى تقوم الأسلحة المختصة فى قواتنا المسلحة بتنفيذه وبحيث تتم تنمية الأجزاء التى سيتم تطهيرها من الألغام بالتوازى مع استمرار مخطط التطهير لإدخال هذه الأرض بكل ما تمثله من ثروات زراعية ومعدنية وبترولية وإسكانية إلى دائرة الثروات الاقتصادية العاملة .

* التوسع الإسكانى أفقيًا فى شتى البقاع التى يمكن إمدادها بأسباب الحياة كالماء والكهرباء ومختلف المرافق ، مع التركيز فى تنمية كل بقعة بإقامة المشروعات التى تناسب البيئة الطبيعية لهذه البقعة بما يضمن لهذه المشروعات مقومات التميز فى الجودة والسعر .

* بحث مدى إمكانية منح بعض المؤسسات السياحية العالمية حق إدارة بعض الأماكن

السياحية بما يحقق عائد أفضل للاقتصاد الوطنى تحت إشراف ورقابة وطنية خالصة ووفق ضوابط وطنية خالصة .

* الاهتمام بتأهيل الثروة البشرية علميًا وأخلاقيًا (كما أسلفنا فى طوقى النجاة الأول والثانى) بترسيخ قيم الحضارة فى نفوس المواطنين وتطبيق سياسة تعليم تقوم على مبدأ التخصص التدريجى المستوعب لطاقات وكفاءات أبنائنا ثم الاهتمام بربط مخرجات التعليم (تخصصات الخريجين) بخطط التنمية ، وعدم إهدار ثروات الوطن فى أبنائه فى منظومة عمل عشوائية لا تراعى ولا تحترم طبيعة التخصص الذى ناله الخريج كما هو كائن فى الواقع حيث ترى الغالبية العظمى بعد تخرجهم يعملون فى مجالات أبعد مايكون عن طبيعة دراستهم ، بما يعنى إهدار كل ما تم بذله من مجهودات وطاقات وإمكانيات طوال أعوام الدراسة ، كما أن النجاح فى استغلال الثروة البشرية يتطلب حتمية أن يتوافر فى كل مستويات السلطة القدوة الصالحة القادرة على تطبيق قيم الحق والعدل والرحمة جنبًا إلى جنب مع متطلبات الحزم والحسم وتنشيط الآداء بما يتيح للشباب قوى دفع معنوية هائلة من المؤكد أنها ستخدم مسيرتهم وبالتالى مسيرة الوطن نحو طموحاته الكبرى .

(٣) ربط التجارة الخارجية بأهداف السيادة والسياسة والتنمية وليس العكس :

وبداية فإننى أود التذكير بما أشرت إليه سلفًا من كون الاقتصاد حال صحته وقوته يكون أحد دعامتى الحضارات القوية التى لابديل لها عن دعامة أخرى هى التقدم العلمى والتكنولوجى ، كما أود لفت الانتباه إلى أننى إذا كنت قد خصصت البند الحالى للاقتصاد بصفة مستقلة فذلك راجع إلى ماله من أهمية قصوى ، وهذا لا يعنى أن باقى البنود قد خلت من الأبعاد الاقتصادية ولكنه يعنى أننا بصدد بيت العنكبوت الذى تتشابك فيه كل الخيوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى يكاد يكون من المستحيل الفصل بينها.

والحق أيها الإخوة أن أمتنا فى أغلبها ــ وأخص منها مصر ــ لا تنتهج سياسات اقتصادية بالمعنى المتعارف عليه أو الذى كنا نتمناه ، وإن شئنا الدقة فنحن لا نملك سوى التردد بين مرارين ، فإما مرار العجز الكامل عن الفعل ورد الفعل فى بعض الحالات ، وإما

مرار العجز الجزئى ممثلاً فيها قد نبديه أحيانًا من ردود أفعال تجاه السياسات الاقتصادية للدول العلوية ، وإن كنت أرى فى أغلب الحالات ــ إن لم يكن فيها جميعًا ــ أن ردود أفعالنا لا تتعدى كونها استجابات لما يملى علينا من توجيهات مفادها افعل ولا تفعل !!

إذ ليس غيبًا أو سرًا أو افتراءً أننا فى بعض الأحيان لانملك مجرد القدرة على الحركة ، وأننا فى باقى الأحيان لا نتحرك إلا وفق الخطط والخطوط التى يعدها ويعتمدها لنا أسياد العالم وخبراؤه وأثرياؤه (الدول المانحة ــ صندوق النقد الدولى ــ البنك الدولى ــ صندوق التنمية العربية ــ .. إلخ) ومما يؤسف له أننا من السذاجة بحيث يسهل على هؤلاء دائمًا إقناعنا بأن ما يقدمونه إلينا من برامج وتوصيات هى شفاء لنا من كل داء ، وكأنه لم يخطر ببالنا يومًا ــ رغم السنين الطوال ــ أن نسأل أنفسنا : إذا كانت هذه البرامج والتوصيات فيها شفاء لأمراضنا فلماذا تزداد أحوالنا سوءًا وألمًا وتخلفًا ؟! .. وكأنه لم يخطر ببالنا أن ثمة حقيقة اقتصادية مؤكدة تفيد بأن عجلة الاقتصاد لا تقودها ولا تحدد اتجاهاتها سوى قوى المصلحة .. فأى مصلحة يظنها مسئولينا ستعود على أسياد العالم حال صدقهم فى منحنا البرامج والتوصيات التى تحقق لنا تنمية ناجحة ومطردة ؟ ! وهل تعنى التنمية الناجحة لأمثالنا سوى مزيد من القدرة على توفير احتياجاتنا لأنفسنا بأنفسنا ؟! وهل يعنى هذا سوى الانتقاص من كفة وارداتنا التى هى صادراتهم والتى هى أحد أهم مصادر دخلهم القومى الذى يعود على مواطنيهم بالرخاء والرفاهية ؟! أم أن مسئولينا قد ظنوا أن الآخرين سينتقصون من دخلهم القومى وسيفرطون فى تأييد شعوبهم لهم من أجل إنعاش الاقتصاد المصرى ؟!

أى منطق هذا وأى عقول تلك التى تجلس على مقاعد السلطة فى أمتنا لتدير عجلة اقتصادنا فى اتجاه أفواه الحيتان بما يعنى حتمية الفناء والعدم ؟! أى عقول هذه التى تجمدت وتقلصت مداركها حتى باتت لا تعى خطورة الانزلاق على هذا المنحنى الخطير ؟! أم أنهم يحسبونه أحد منحنيات مراجعهم التعليمية ؟! .. أيها السادة إنها ليست منحنيات من حبر على ورق وليست نظريات كالتى حفظتموها كى تنالوا بها درجاتكم العلمية النظرية ولكنه الواقع الذى تجهلون منحنياته ونظرياته وإلا لما قال أحد رجال الدولة ــ وبكل الصدق لا

أتذكر اسمه ــ فى أحد برامج قناة النيل للأخبار فى معرض تحليله المذهل المدهش لما سيترتب على تطبيق إتفاقية الجات (التجارة الحرة) من آثار ، حيث أفاد سيادته بأن المستفيد الوحيد من تطبيق هذه الاتفاقية هو المستهلك ، إذ أن هذا المسئول يعنى أن المستهلك وفقـًا لآليات العرض والطلب سيكون بمثابة الملك المتوج فى سوق يتنافس منتجوه على إرضائه بتقديم أجود السلع بأرخص الأسعار !! .

وبالفعل فقد استطاع هذا الرجل أن يصيبنى بالدهشة مرتين ، مرة حينما تم عرض اسمه على الشاشة فوجدته مسبوقـًا بلقب (الدال) أى أنه حاصل على الدكتوراه ، ومرة أخرى حينما أخذت أجهد عقلى كى أتبين البعد العبقرى الذى رمى إليه هذا الرجل من استنتاجه عن استفادة المستهلك ، والحق أننى لم أصل بعد طول مشقة إلى مايجعلنى أتقبل هذا الاستنتاج ربما لأننى لست من حاملى (الدال) وبالتالى فإننى لم أر فى تحليل هذا الرجل من أبعاد المنطق ما حاول أن يوهمنا به ، بل إننى أظن المنطق برىء من تحليله براءة الذئب من دم ابن يعقوب بل براءة ابن يعقوب نفسه مما اتهمته به امرأة العزيز ، إذ المنطق يقول أن الصفات التى تطلق على الأشخاص مثل مستهلك أومنتج ما هى إلا صفات افتراضية نظرية تهدف فقط إلى تقريب مبادئ النظريات لتبرير نتائجها ، أى أنها صفات لايمكن فصلها سوى فى المراجع والكتب التعليمية النظرية فقط لأنها غير ذات وجود على أرض الواقع ، إذ الواقع أننا جميعـًا مستهلكون ومنتجون فى آن واحد ، فأنا تاجر أبيع المسلى فى متجرى وأستهلكها فى بيتى ، وهى صانعة تنتجها فى مصنعها وتستهلكها فى بيتها ، وأنت مزارع تملك الأرض والماشية التى تنتج لك خامات المسلى وأنت كذلك تستهلكها فى بيتك ، وهو يملك أو يعمل على سيارة تنقل الخامات من المزرعة إلى المصنع ثم تنقلها من المصنع إلى المتجر ولكنه كذلك يستهلكها فى بيته ، فما معنى ذلك ؟ وما صلته باتفاقية الجات؟

إن اتفاقية الجات تعنى بتحرير التجارة الدولية بين الدول التى وقعت بالموافقة عليها ــ ومنها مصر ــ وتحرير التجارة الدولية تعنى إزالة كل القيود والعقبات التى تعيق السلع عن التدفق إلى الأسواق من مشارق الأرض ومغاربها ، ونظرًا لكون أغلب دول العالم تتميز منتجاتها السلعية عن منتجاتنا سعرًا وجودة فإننا ــ تواصلاً مع المثال السابق ــ سوف نقبل

على شراء المسلى المستورد مما سيؤدى إلى ركود المسلى المحلي وهذا يعنى أننى كتاجر سوف أشهر إفلاسى وأغلق متجرى كما أنها ستشهر إفلاسها وتغلق مصنعها كما أنك ستشهر إفلاسك وتبيع مزرعتك كما أنه سيضطر لبيع سيارته لأننا فى هذه اللحظة لن يكون أمامنا إلا أحد أمرين لانملك إرادة الاختيار فيهما ، فإما أن يسمح لنا الموردون الأجانب بأن نعيش جميعًا على بيع السلع المستوردة لبعضنا البعض (أى تعميم الحالة البورسعيدية سابقًا على مصر من أقصاها إلى أقصاها) ، وإما أن لا يسمح لنا أسيادنا بذلك حيث يفضلون المجيء إلينا بأنفسهم ورءوس أموالهم ومصانعهم ومتاجرهم ، وهم حينها إما أن يتكرموا علينا بمنحنا شرف العمل لديهم وإما لا ، وفى كل الأحوال فسوف يكون باستطاعة أصحاب العلوم والأموال والأعمال هؤلاء أن يحددوا متى وكيف يتم نقلنا نحن بنى الدول السفلية من جداول الآدميين إلى ملحقاتها التى تختص بممتلكاتهم ، نعم ليس من المستبعد أن يأتى اليوم الذى نصير فيه أملاكًا ـــ مجرد أملاك ـــ لغيرنا ما لم نتخل عن مسيرتنا التى نعتنقها منذ عقود طويلة بكل ما فيها من مجلبات الجهل والفقر والتواكل حتى صرنا نبدو للعالم وكأننا ذلك الفأر الأبله الذى يسعى بكامل إرادته إلى ثمرة جهله لينتهى أسيرًا مذعورًا جائعًا فى مصيدته وإلى جواره طعام لن يطعمه !! وصدق الله العظيم حين قال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد: ١١] والحق أننا لم نغير ما بأنفسنا ولو تغيرنا لأدركنا وعد الله .إخوة الوطن .. إننى أؤكد للمرة الألف أن الأمة تحتضر ، وأنها ترفض بقاء أمثال هؤلاء الجالسين حاليًا على مقاعد السلطة حتى وإن كانوا من حاملى لقب (الدال) وحتى إن منحهم حلفاؤهم فى مجلس رجال الأعمال (الشعب سابقًا) رخصة للبقاء تحت مسمى / تجديد الثقة / لأن هذه الثقة ماهى إلا علاقة بين طرفين ليست الأمة أحدهما ولن تكون لأنها ترفض الموت جهلاً وسفهًا وجوعًا فى مصائد العولمة وكأنها عقمت عن إنجاب رجال يمتلكون عقولاً قادرة على التفاعل مع العالم فعلاً ورد فعل ، رجال قادرون على تحقيق السيادة الوطنية وجعلها هدفًا دائمًا فى كل المناحى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، رجال يمتلكون نظرة عامة للعلاقات الواجبة بين سياسات التصدير وسياسات الاستيراد وأهداف السيادة وطموحات التنمية ، وهو ما أود

طرحه عبر النقاط التالية التى أتمنى من حائزى السلطات أن يضعوها موضع اهتماماتهم :

* أن الدول السفلية ينبغى أن تتبنى سياسات اقتصادية تكون فيها اليد العليا دائمًا للدولة وليس للقطاع الخاص ، كما ينبغى عليها ألا تسرف فى توقيع اتفاقيات الشراكة والتبادل التجارى الذى تكون فيها هى الطرف الأضعف ، أى أننى أدعو إلى سياسة اقتصادية لا تتجاهل القطاع الخاص كأحد أبطال العمل الاقتصادى ولكنها لا تمنحه البطولة الأولى أو المطلقة فى مجتمع يسود فيه الفقر والجهل والمرض ، وهى قضايا ذات أبعاد اجتماعية تحتاج فى مواجهتها إلى أبعاد تخطيطية وتنظيمية وقانونية لا أظن القطاع الخاص قادرًا على تحملها أو راغبًا فى تحملها .

* ألا نقدم على تصدير أو استيراد أى شىء فى كل وقت ، وإنما لابد أن ترتبط سياسات التصدير والاستيراد بأولويات محددة تحقق لنا أفضل مصلحة ممكنة ، إذ من السفه الاقتصادى أن على سبيل المثال أن نقوم بتصدير خام القطن إلى الآخرين لنربح دولارًا ثم يقوم هؤلاء الآخرين بتصنيعه لاستهلاكه داخليًا وتصديره إلى العديد من الدول ــ وقد نكون من بينها ــ ليربحوا عشرة دولارات ، وينطبق نفس المثال على تصدير خام البترول وغيره من الخامات !!

كما أنه ليس من النضج والرشاد الاقتصادى أن نستورد السلع النهائية كى نستهلكها إلا فى حالات محددة ، كأن يكون حجم الطلب المحلى على هذه السلعة أقل من أن نقيم مؤسسات اقتصادية لإنتاجه ، أو كأن تكون السلعة المستوردة متميزة عن السلعة المحلية فى السعر والجودة وأن نكون عاجزين عن منافستها مهما أدخلنا من تطوير أوتحديث على سلعتنا لأسباب قد لا نملكها كأن تكون الخامات الأولية المستخدمة فى إنتاج السلعة المستوردة أعلى قيمة من الخامات المحلية أو تلك الممكن استيرادها ، أو أن يستحيل إنتاج هذه السلعة محليًا لعدم توافر مقومات إنتاجها وعدم إمكان توفيرها.

هذا وأود الانتقال إلى ميزة اقتصادية فى غاية الأهمية إذ أنها تحقق للدول التى يمكنها امتلاكها العديد من المصالح وألخصها فى أننا إذا كان متاحًا لنا أن نفاضل فى استيراد السلع

فلتكن الأولوية لاستيراد خاماتها ثم تصنيعها محليًا فإن لم يكن فليتم استيرادها مصنعة جزئيًا ثم إتمام تصنيعها محليًا فإن لم يكن فليتم استيراد مكوناتها ثم تجميعها محليًا .. لأن هذه السياسة سوف تتيح لنا أولاً تشغيل المزيد من الأيدى العاطلة التى ترغب فى العمل ، وثانيـًا أنها ستحقق لنا عائدات مادية أعلى سوف تضيف إلى الناتج القومى ، وثالثـًا أنها ستنمى من مهاراتنا ومعارفنا وخبراتنا الصناعية بما يؤهلنا مستقبلاً لمنافسة الآخرين ، أى أن المعنى الإجمالى يمكن تلخيصه فى أن استيراد الخامات مكسب ولكن تصديرها خسارة لأنها إضافة لكل ماسبق تمثل للدولة قاعدة انطلاق فى مختلف أوجه الصناعة..

إخوة الوطن .. هذا بعض من علاتنا الاقتصادية ، وهو ينقلنا إلى صورة أخرى من صور الفشل الاقتصادى الذى تقف حكوماتنا عاجزة أمامه ، وتتمثل هذه الصورة فى عدم قدرة الصناعة الوطنية على منافسة السلع المستوردة من حيث الجودة و من حيث السعر ، وتتضح هذه الصورة أكثر ما تتضح فى حالة السلع الصينية التى تغزو أسواقنا ولايجد المسئولون حيالها حيلة سوى تبريرها بأن الصين تتميز برخص الأيدى العاملة كما أنها تتعمد سياسة الإغراق والبيع بسعر منخفض لاحتلال الأسواق المنافسة ثم احتكارها وفرض شروطها ، وهى مبررات لايمكن لأى عاقل أن يقبلها ، إذ لو فرضنا صحتها فقد نقبلها حتى خروج السلعة من حدود الصين ، أما وأن تخرج ثم يتم تحميلها بتكاليف الشحن ثم التفريغ بموانئ الوصول ثم الرسوم الجمركية ثم النقل الداخلى ثم هامش ربح الجهة المستوردة ثم أرباح تجار الجملة والتجزئة لتصل فى النهاية إلى المستهلك أرخص من السلعة المحلية فهذا هو اللوغاريتم الذى لا يمكن لعالم رياضيات أن يجد له حلاً خاصة وأننا فرضنا قبول مالا يمكن قبوله من مبررات لأن هذا السياق يتعارض مع ما تحققه الصين على أرض الواقع من معدلات نمو لم يسبقها إليها أحد حيث تتجاوز ٩٪ سنويًا وهو ماينفى صحة ما يعلنه مسئولونا من مبررات لتبرئة الصناعة الوطنية من اتهامات العجز عن المنافسة .

ومنتهى القصد أيها الإخوة أننا لا نملك سياسة أو رؤية اقتصادية نتعامل بها مع العالم ولكننا نمتلك الأعذار والعلل لإخفاء عجزنا الدائم كما نمتلك قرارات الظلم والقهر التى

يتحمل أعباءها المواطنون البسطاء مثل قرارات الشراكة وتحرير السوق وتحرير سعر الصرف ، هؤلاء المواطنون الذين بات من قبيل اليقين لديهم عند سماع أى تصريحات أو وعود بعدم المساس بمصالحهم أن ثمة مصيبة فى الطريق إليهم !!

(٤) تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يختص بعنصر الأجور :

والحق أيها الإخوة أننى توقفت طويلاً أمام هذا البند لا فتقارالواقع إلى أية عدالة فى هذا الشأن البديهى والمنطقى إذ لاشك فى أن الوطن هو وطن الجميع ولا شك أيضـًا أن ثرواته هى حق للجميع ، إلا أن الواقع الذى يعلمه الجميع هو أن ثروات الوطن هى أشبه بمائدة يقف أمامها المواطنون فى عدة صفوف ولا يحق لصف أن يتقدم ليأكل إلا بعد أن يكون سابقه قد انتهى من تناول ماشاء كمًا ونوعًا ، وبالتالى فإن أهل الصف الأول هم أوفر حظًا ممن يليهم وهكذا ، فأما عن ترتيب الصفوف فهو خاضع لعامل أساسى وهو الوساطات والمحسوبيات ، لذا فإننا نرى المتساويين فى كل شىء وقد تباينوا فى كل شىء أمام تلك المائدة لسبب واحد ألاوهو ذلك الشىء المسمى بالوساطات والمحسوبيات التى يمكننا اعتبارها أحد أهم معاول هدم السلام الاجتماعى وأحد أهم عوامل بناء الطبقية حيث بإمكانها فى غيبة مبادئ جادة وواضحة لمعانى وتطبيقات العدالة الاجتماعية أن تساند البعض للوقوف فى الصف الأول أو الثانى وأن تتخلى عن البعض كى يقف مضطرًا فى الصفوف التى لا تنال سوى الفتات إن وجدته ، ولنا أن نتصور فداحة المصيبة إذا علمنا أن هذه الوساطات والمحسوبيات هى قاعدة معترف ومعمول بها فى أعلى المستويات الإدارية بالدولة ، حيث لا يتوانى كل رئيس وزراء أو وزير فى أن يطالب بحقه ــ فى ميراث الوطن الحى ــ بتعيين بعض معارفه ومقربيه رؤساءً للهيئات والشركات القابضة والتابعة كى يحتلوا مقاعد رئاستها لعشرات الأعوام إلى أن تتغير الوزارة فيتغير شاغلوا مقاعد التابعين ، ومن المؤسف أن هؤلاء التابعين هم دائمًا رجال على المعاش وهم غالبًا من رجال القوات المسلحة ، أى أنهم نالوا حقوقهم كاملة عن خدمة الوطن ولكنهم أبوا إلا أن يقتنصوا حقوق الآخرين من الأجيال التى كتب عليها ألا تتعدى خطوط الصف الثانى مهما كانت خبراتها وكفاءاتها ، إذ أن الخطوط الأولى هى حكر على أهل الوساطة والمحسوبية ، هذا جزء من

الصورة أما الجزء الآخر فنرى فيه مواطنين أمضوا فى أعمالهم مايزيـد عن عشرة أعوام بعـقود مؤقتة دون مبرر سوى عدم تبعيتهم لإحدى الوساطات الكبرى ، أما الجزء الأخير الأكثر ظـلمًا وظـلمة فهو الخاص بتلك الفئة التى تحيا خارج حدود الحياة فى انتظار أية فرصة لخيانة النفس والضمير والأهل والوطن حتى وإن كان المقابل جنيهات معـدودة كالتى لهث خلفها ذلك المحامى الشاب الذى تطوع بعرض نفسه للبيع إلى السفارة الإسرائيلية فقبض عليه ببساطة شديدة لأنه لم يتوخ الحيطة والحذر المفترضين فى مثل هذه المواقف ، لم يتوخهما لأنه فى تقديرى ليس محترفـًا للجاسوسية وليس راغبًا فيها ولكنه تحرك تحت وطأة ضغوط نفسية رهيبة أوجدتها مجموعة من الاختلالات الاجتماعية والمادية القاتلة التى أفقدت الكثير من طبقات المجتمع القدرة على البقاء مالم ينحازوا إلى الأخطاء والخطايا والكسب الحرام ، ولكننى أتساءل عمن دفعوا هذا الشاب وأمثاله ومثيلاته إلى هذا المنحدر.. أليسوا متساوون معه فى الجرم أو هم أشد جرمًا فى حق الوطن وأبنائه ؟؟؟؟؟

وقـد أرى أن العـدالة الاجتماعية إذا ما طبقـت بصورة سليمة فإنها ستكون جديرة بأن تحقق قفزة هائلة فى مشاعر انتماء المواطنين لوطنهم وأن تحـقـق انتعاشة غير مسبوقة فى الأسـواق وأن تصـل بالسلام الاجتماعى إلى أعلى المراتب بما يدعم الوطن فى مسيرته نحـو القـمة التى أشك فى مجـرد قـدرتنا على التطلع إليها فى ظـل الواقع الذى يقـسم الدولـة إلى قـطاعات بعضها فاحـش الثراء والآخر قـادر على البقـاء والثالث يصارع الفنـاء ، فهذا الشخـص يعـمل فى قـطاع البترول براتب فلكى ، والآخر فى قـطاع المال والبنوك براتب متميز ، والآخر فى أرشيف الحكومة براتب معـدوم ، ومصيبة المصائب أن الأول لافضل له عمن يلوونه ، كما أن الثالث لا نقـص به عمن يتقدمونه ، ولكنها الوساطات التى شرعت لنفسها ولذويها بل واستحلت الأولوية فى ميراث ثروات الوطن ، وهو خلل وتخبط لايستند إلى أى منطق أو عدالة إذ كما بينا فإنه لافضل لبترولى على بنكى ولا لبنكـى على حكومى إلا بالوساطة ، كما أنـه ليس واقعيًا أن المؤسسات الناجحة الرابحة تمتـلك ذاتيًا مؤهلات النجاح وأن المؤسسات الفاشلة الخاسرة تفتقـر ذاتيًا إلى هذه المؤهلات ـــ فما من أحد إلا ويريد تحقيق النجاح وقطف ثماره ـــ ولكن الواقع الذى لا جدال فيه هو أن المؤسسات الناجحة قـد

وفرت لها الدولة مقومات النجاح ولكنها حرمت منها المؤسسات الفاشلة ولنا فيما حدث إبان مخطط الخصخصة ألف دليل وبرهان على صدق تحليلنا ، إذن فإننا إن شئنا إقامة الحق وتحقيق العدالة والسلام الاجتماعى وترسيخ قيم الانتماء الصادق فما علينا سوى أن نلتزم السبيل إليهم وهو كما أراه بهذا الشأن يتمثل فيما يلى من حتميات :

* توفير مقومات النجاح لكل المؤسسات القائمة .واستبعاد من لا جدوى لها فى مسيرتنا الاقتصادية .

* التأكيد على أن ثروات الأمة هى ملك وحق للجميع دون أفضليات أو استثناءات ، وهو ما يوجب توحيد أجورالعاملين فى مختلف قطاعات الدولة دون أدنى تمييز .

* فيما يختص بمجالات العمل التى تحتاج إلى مؤهلات خاصة أو تتطلب مخاطر خاصة ، يمكن إضافة بنود فرعية إلى الأجر لتقدير العامل على تميزه أو تعويضه عن مخاطرته .

* تتطلب هذه السياسة الأخذ من ثمار المؤسسات الأكثر ثراءً للارتقاء بالمؤسسات الأقل منها ــ استنادًا إلى ما سبق توضيحه من حقائق توجب العدالة ــ أخذًا فى الاعتبار أن المؤسسات الفاشلة رغم توافر مقومات نجاحها لا تستحق هذه المساهمة ، إضافة إلى أن المؤسسات التى يتكرر فشلها لثلاثة أعوام متوالية ينبغى النظر فى استبعادها من المنظومة الاقتصادية أو إعادة النظر فيما وفرته لها الدولة من مقومات نجاح .

(٥) تحقيق إصلاح ومصالحة ضريبية بين الدولة والمواطنين :

إن المتابع للسياسة الضريبية خلال السنوات الأخيرة سوف يقف على عدة حقائق تؤكد جميعها أننا لا نعمل وفق سياسة ضريبية من الأصل ، ولعل أهم هذه الحقائق هى :

* أن الضرائب وإن كانت أحد أهم موارد الدولة فإنها ليست جباية قهرية ، لأنها حتى وإن كانت جباية قهرية فإنها لن تجد من تقهره سوى صغار المواطنين الذين لا يملكون الحيلة والوسيلة وهو الواقع المنظور إذ أن الكثيرين من رجال المال والأعمال لهم من القوة ما يؤهلهم إلى التهرب من آداء هذا الواجب الوطنى مما يتسبب فى حرمان الدولة من الجزء

الأكبر من مواردها العادلة .

* أن الواقع الضريبى فى مصر لا يشجع الممولين على التزام الأمانة فى تقديم ما لديهم من بيانات صحيحة إلى موظفى الضرائب كما لا يشجع الكثيرين على مجرد استخراج بطاقات ضريبية إذ تسود حالة من عدم الثقة المتبادلة بين المواطنين والدولة وهى حالة لن يمكننا تلافيها سوى بتطبيق سياسات إصلاح حقيقية كما أشرت فى العديد من المواقع سلفًا ، الأمر الذى يدفعنا إضافة لما ورد سابقًا إلى اقتراح تقليص المسميات الضريبية المعمول بها إلى الحد الأدنى بما لا يخل بحق الدولة ، كما يدفعنا إلى المطالبة بتخفيض النسب الضريبية المقررة حاليًا ، والنظر فى تعميم مبدأ تحصيل الضرائب من المنبع فى كل الأنشطة التى يجوز تطبيق هذا المبدأ بشأنها ، وبحيث يتم تحصيل الضريبة فى المرحلة الأولى من النشاط واعتبارها إحدى عناصر التكلفة فيما يلى ذلك من مراحل بما يتطلب تحديد النسبة القصوى لهامش الربح فى كل مرحلة ثم التشدد فى العقوبات المقررة قانونًا على من يثبت تهربه من آداء هذا الواجب الوطنى وعلى كل من يشاركه أو ييسر له هذا الفعل .

سادسًا : قواعد خاصة بالعمالة :

(١) إعادة النظر فى توزيع العمالة المصرية ــ كمًا ونوعًا ــ على قطاعات العمل المختلفة فى الدولة (زراعية ــ صناعية ــ تجارية ــ سياحية ــ صحية ــ خدمية .. إلخ) وربطها بمخرجات المراحل التعليمية المختلفة فى إطار خطة قومية شاملة تتجه نحو أهداف محددة تحقق للدولة سيادتها وقدرتها على التقدم والرقى ، بمعنى أنه ينبغى على الدولة بادئ ذى بدء أن تحدد نقاط ضعفها الاقتصادى التى تؤثر على سيادتها فى مواجهة الآخرين ثم عليها بعد ذلك أن تولى هذه النقاط أهمية خاصة لتحويلها من نقاط ضعف إلى نقاط قوة وبما لا يعنى إهمال ما يتمتع به الاقتصاد من مزايا نسبية ينبغى الاستمرار فى الارتقاء بها لتحقيق طفرات تنافسية بشأنها فى أسواق العالم .

(٢) تعميم قيام العاملين فى مختلف مؤسسات الدولة بأجازة يومين أسبوعيًا أسوة بما هو قائم فى المؤسسات البنكية والكثير من مؤسسات التجارة الخارجية والبترول وخلافه ،

وبحيث يتم تقسيم الدولة فى هذا الشأن إلى قطاعات تختلف أجازة كل منها عن غيرها من القطاعات بما يحقق الإيجابيات المرجوة من هذا القرار والتى أرى أهمها التخفيف من اختناقات المرور وتخفيف العبء الواقع على مختلف مرافق الدولة وإتاحة فرصة أكبر للمواطنين فى التمتع بحياتهم الاجتماعية والأسرية ، بما يحقق قدرًا أكبر من التواصل والتماسك الاجتماعى الذى سيعود حتمًا بالنفع على مختلف أوجه الحياة العملية أخذًا فى الاعتبار استثناء مواقع الإنتاج والمعارض التجارية من هذا الوضع فيما يختص باليوم الثانى مع تعويض العاملين عنه ماديًا .

(٣) تحديد حد أقصى لساعات العمل بالمحال التجارية على اختلاف أنشطتها وبما لا يتعدى التاسعة مساءً فى الموسم الصيفى والثامنة مساءً فى الموسم الشتوى وبحيث يستثنى من هذا الوضع الصيدليات وورش صيانة السيارات وغيرها من المجالات التى يتراءى أهمية ديمومتها لخدمة المواطنين .

(٤) تحقيق الانضباط الصارم والمتواصل فى وسائل المواصلات العامة والشعبى منها بصفة خاصة وبصفة أخص تلك التى تخدم خطوط المدن الجديدة والمناطق النائية لتخفيف بعض ما يعانيه سكان هذه المدن من عناءات وكأنها غرامة مستحقة على كل من قرر تنفيذ توجهات الدولة بالإقامة فى المدن الجديدة .

(٥) إلزام المؤسسات ذات الفروع المتعددة بتعيين موظفيها فى أقرب فروعها إلى محال إقامتهم دون إخلال بدرجاتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية .

(٦) تقليل تكاليف تداول السلع والتى تؤدى بالتبعية إلى ارتفاع أسعار بيع السلع وتجاوزها للقوى الشرائية الفعلية بما يؤدى إلى تنامى ظاهرة الركود وما يترتب عليها من حالة انكماش اقتصادى وعجز عن مواصلة طموحات التنمية ، وأرى أن هذا العنصر من التكاليف يمكن تقليله بما يلى :

ــ الضرب بيد من حديد على كل صور الرشوة وما ماثلها وما شابهها من منح ، إذ الواقع أن هذه النفقات يتم تحميلها على تكلفة السلع ليدفعها المواطن فى نهاية المطاف دون أن

يكون طرفـًا فى هذه المعاملات القذرة .

ــ اختصار مراحل تداول السلع بقـصرها على مرحلتين فقـط ألا وهما إنتاج السلعة ثم نقلها إلى منافذ بيع مباشر للمواطنين ، وقد يتطلب هذا الطموح أن تتوسع الدولة فى إقامة المجمعات الاستهلاكية التى ينبغى تكليفها بالتعامل مباشرة مع مصادر الإنتاج لبيع مختلف السلع للمواطنين بما يعرف بأسعار الجملة تحت إشراف ومراقبة أجهزة الدولة المعنية لحماية المستهلك حماية حقيقية من آكلى حقوق البشر بما فيهم المجمعات الحالية التى ترفع شعارات حماية المستهلك زورًا وبهتانـًا .

(٧) أن تتمسك الدولة بقـدرتها على ضبط الأسواق وهو مالا يمكن تحـققه مالم يكن للدولة تواجـدًا قويًا فى مختلف مجالات الإنتاج ، بحيث يمكنها ضرب قـوى الاحـتكار كلما سولت لها ضمائرها الخربة أن تعـبث بمصالح الوطن والمواطنين .

(٨) اتخاذ قرارات رئاسية فورية بإزالة كافة العقبات التى تعترض قيام وحـدة اقتصادية بين مصر والسودان وليبيا وبخاصة فى تنمية الثروات الغذائية الزراعية والحيوانية والسمكية .

سابعًا : ترتيب وتحديث وتنقية المخزون القانونى :

إن القانون هو أحد أهم وسائل الدول للوصول إلى غاياتها ، فالقانون هو المنوط برسم الحدود التى يتاح للمجتمع بكل أفراده وأجهزته وسلطاته التحرك بداخلها ، بل إنه منوط بتحديد طبيعة هذه الحركة وتوجهاتها وسرعتها ، إنه مجموعة التروس التى تتعانق أسنانها لتدور ماكينة الحياة والأحياء ، لذا وجب علينا أن نولى القانون ما يستحقه من اهتمام ، وأقترح فى شأنه مايلى :

* أن يتم تحديث الدستور الحالى وفقـًا لما أوردته فى طوق النجاة الثالث .

* تحديث كافة القوانين القائمة بما يعبر عن مبادئ الدستور وأهدافه .

* عدم التوسع فى التشريعات القانونية بما يضيف أعباءً متزايدة على عاتق السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بل ويخل بمقومات العدالة بما يحدثه فى نفوس وأذهان

القضاة من حالة ارتباك بين النصوص والمواد القانونية المتداخلة أو التى تحمل شبهة اختلاف أو تناقض مع نصوص ومواد أخرى بما يتسبب فى تزايد ما يعرف بالثغرات القانونية التى هى فى حقيقتها أبواب قانونية لمخالفة القانون بالقانون .

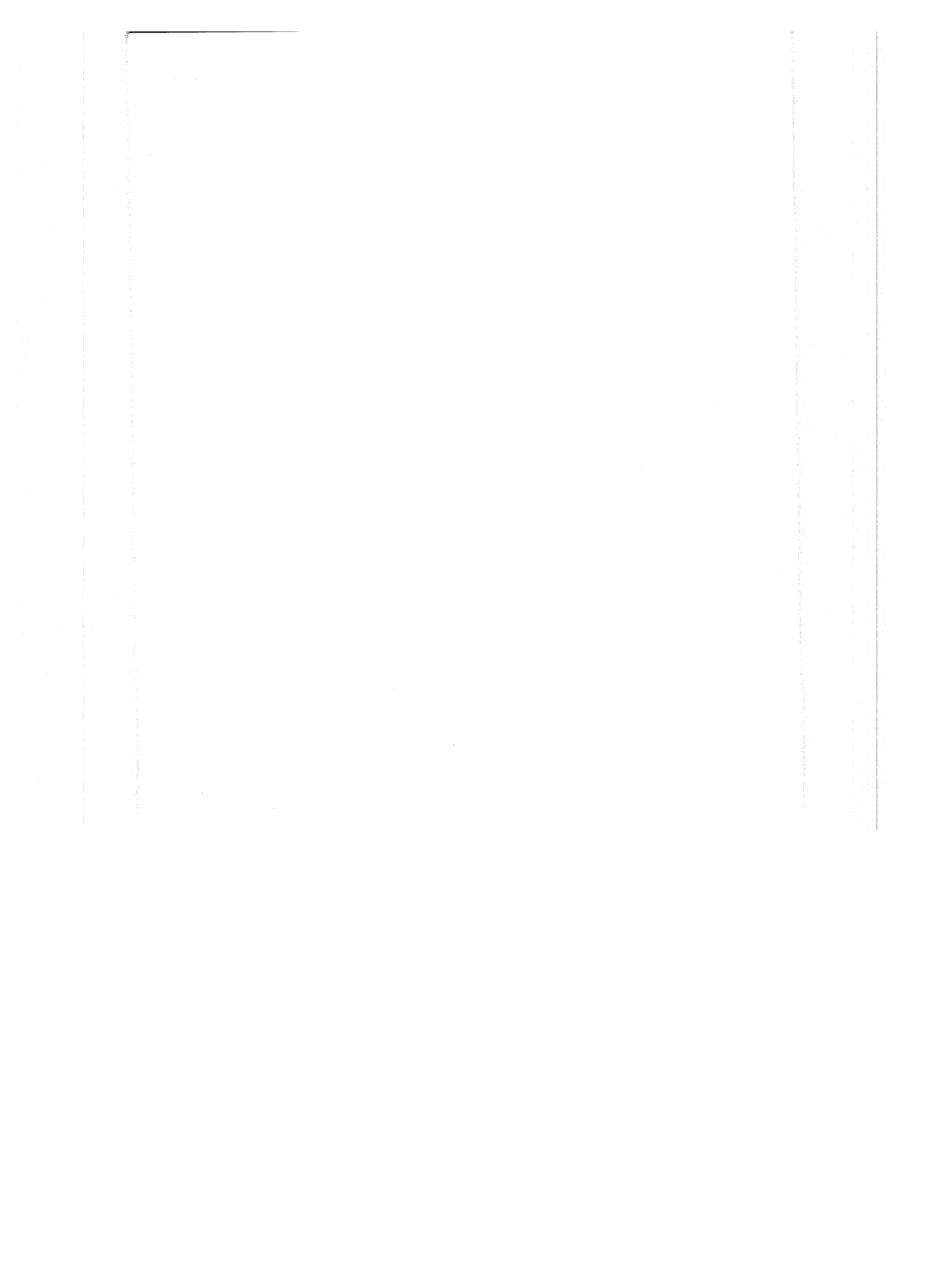
* أقترح أن تكون الأجهزة المنوطة بتنفيذ الأحكام تابعة للسلطة القضائية ، وأن توضع الآليات الإدارية المحققة لسرعة تنفيذ الأحكام وبحيث لا تغلق ملفات القضايا بمجرد صدور الأحكام القضائية وإنما بعد أن توافى الجهة القضائية المختصة بتلقى القرار أو التقرير الدال على تمام تنفيذ الأحكام .

* إضافة الصلاحيات المشار إليها فى طوق النجاة الثالث فيما يتعلق باختصاص المحكمة الدستورية .

* تصعيد كافة العقوبات وأرى أن تستمد قدر الإمكان من الشريعة الإسلامية ، وعدم التوسع فى المعاقبة بالسجن والاعتقال لضغط النفقات العامة ، واستبدالها قدر الإمكان بعقوبات مادية وأدبية صارمة بما يحقق أهداف الردع والإصلاح فى آن واحد .

* تشريع القوانين التى تكفل تحقيق كافة الأهداف التى وردت فى هذا الكتاب .

* التأكيد على مبدأ سيادة القانون نصـًا وتطبيقـًا حتى يشعر المواطنون بأنهم سواسية أمام القانون ، وأن القانون لا يفرق بين حاكم ومحكوم وبين راقصة تبيع شرفها وبائعة ليمون تستجدى الحياة .



طوق النجاة الخامس

نحن والآخر

بين الكائن وما يجب أن يكون

إن كان من حقك أن تكون أنت ، فإن من حقه أن يكون هو ، ولكن ليس من حقك قهره ليكون أنت وليس من حقه قهرك لتكون هو ، فالذات لاتتغير بالقهروإنما بالمثل والقدوة .

نحن والآخر
بين الكائن وما يجب أن يكون

الإخوة الأحباب عشاق الوطن .. تناولنا معًا فيما سبق أربعة أطواق للنجاة تضمنت مجموعة من الرؤى الإصلاحية فى المجالات الاجتماعية والتعليمية والدستورية والتنظيمية والاقتصادية ، وهى فى مجملها تمثل مجموعة من المكونات التى تتفاعل داخل إطار واحد ألا وهو ما نطلق عليه السياسة الداخلية .

وهذه الأطواق على تعددها وما أراه فيها ولها من أهـمية قصوى ، إلا أننى أراها تظل قاصرة عن انتشال الأمة من غرق محـقق فى دوامات العـولمة بكل ما فيهـا من قهـر ومذلة ما لم يتم تدعـيمها ووصلها بإطار آخر أراه الأخير فى هذه السلسلة المترابطة من أطواق النجاة أو التى ينبغى أن تكون مترابطة كى تتحقق النجاة وإلا فلا .

ووصل لمن شاء بها ورد عاليه ، حيث كتبت أن أطواق النجاة السابقة تمثل مجتمعة السياسة الداخلية وأنها بحاجة إلى تدعيم موصول بطوق آخر أخير أراه يتمثل فى السياسة الخارجية التى تتعدد مهامها ولكنها تبقى على تعددها نابعة من مصدر واحد هو المسئول عن رسم ملامحها وتحديد مدى حركتها وقدرتها على التأثير ، وهذا المصدر الواحد يتمثل فى علاقاتنا مع الآخر .

والآخر الذى أعنيه هو كل من يختلف عنا فى الدين أو اللغة أو كلاهما معًا ، وثمة فارق أكيد فى طبيعة العلاقة التى يمكن رصدها بين الدول التى تشترك فى الدين أو اللغة أوكلاهما

وبين الدول التى تشترك فى الإنسانية ، فبينما تكون الصلة والتواصل ميسورة وممهدة كليًا أو جزئيًا حال وحدة الدين واللغة أو أيهما ، فإن الصلة والتواصل يبدوان أمرًا عسيرًا ووعرًا فى غيبتهما ومن هنا كان لزامًا على الطرفين بذل المزيد من الجهد لإقامة جسور قوية ودائمة وممهدة للتواصل ، وهى لن تكون قوية ودائمة وممهدة مالم يتم تشييدها على أسس راسخة وحقائق صادقة يقبلها الطرفان ترجمانًا بينهما .

وبداية فإننى لن أتناول الآخر بمعناه الأوسع المستوعب لكل من يختلف عنا فى العقيدة واللغة ، ولكننى سأتناول الآخر بعد اختزاله فى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، وهو اختزال لن يخل كثيرًا بالشمول لعدة أسباب أهمها :

(١) أن أمريكا هى رأس الكتلة الدولية التى تنادى بالعولمة ، والعولمة كما أفهمها تعنى أمركة العالم ، وأمركة العالم ليست كما يفهمها الساذجون من الحكام والمحكومين على أنها تعنى جعل العالم نسخة من أمريكا ، إذ أن أمريكا ليست بالسذاجة التى تجعلها تسعى وتسعد بإيجاد منازع لها على قمة العالم حتى وإن كان من أقرب حلفائها ، لذا فإننى أفهم أمركة العالم على أنها تخليص العالم من معوقاته الثقافية والحضارية والعقائدية أى تخليصه من إرادته التى تحول دون قبوله الانضمام إلى قطيع العبيد والجوارى الذين يخدمون فى البلاط الأمريكى ،وبمعنى أعمق فإن أمريكا حققت من التقدم العلمى والتكنولوجى ما جعلها تطمح إلى إدارة العالم بالريموت كنترول من داخل البيت الأبيض بل وترى أن هذا حق لها .

(٢) أن هذه الكتلة الأمريكية هى التى تبنت استراتيجية وضع الأمة الإسلامية هدفًا ثابتًا لمرمى سياساتها الفوقية القمعية وهمًا منها بأن عقيدة هذه الأمة تحرضها على معاداة الآخرين وإرهابهم .

(٣) أن الأمة الإسلامية رغم جراحها التى تنزف من طعنات الداخل والخارج فإنها لازالت أجهل وأضل من أن تعى مايجب علمه وعمله لمداواة الجراح وإيقاف النزيف .

من هنا أيها الإخوة كان من واجبى إتمامًا لمنهج هذا الكتاب ومحاولة لبلوغ أهدافه أن أتناول علاقاتنا مع الآخر بمزيد من العناية تفنيدًا لأباطيل ماهو كائن ووصولاً إلى ما يجب

أن تكون عليه هذه العلاقات .

وحيث إن العلاقات الناجحة ما هى إلا حالة تواصل بين طرفين ــ أو أكثر ــ وحيث أننا نهدف إلى التواصل فلا مناص من توفير مقومات النجاح لعلاقاتنا بالآخر ، وأرى أن أهم هذه المقومات تتمثل فى حتمية أن يتعرف كل طرف على حقيقة ملامحه وحقيقة ملامح الآخر وهو ما ليس بالواقع .

وأظننى أستطيع أن أؤكد ــ آملاً من الكثيرين مشاركتى يقينى ــ بأننا جميعًا نرتدى أقنعة مزيفة وقبيحة ، وأنها لا تحمل منا ملمحًا ولا شبهًا ، وأننا نحن والآخر تبعًا لذلك بات كل منا ينظر إلى صاحبه نظرة ارتياب وتوجس واستنكار واحتقار دونما أن يحاول ولو لمرة واحدة أن يقف أمام مرآة صافية كى يرى فيها صورته المزيفة القبيحة التى يراها الآخر ، وهو يقينًا إن فعل فسوف يدرك ما لم يدركه من حقائق أهمها أنه ليس جميلاً كما كان يظن وأن الآخر له كل العذر فى نظرته المستريبة المتوجسة المستنكرة المحتقرة ، لأن هذا هو الواقع .. وجوه مزيفة قبيحة لا تعبر بصدق عن حقيقة كل منا وعن حظه من الجمال الذى أبدعه الخالق وأرشدنا إلى ضرورة التمسك به ، ولكننا شئنا القبح قلبًا وقالبًا ، وشاء كل منا أن يمنحه صاحبه مالا يستحقه من قرابين الولاء وأشعار المدح والغزل ، وهو ما لم يحدث وما لن يحدث طالما تمسك كل منا بواقعه وموقعه من الآخر ومن نفسه ومن الحق ، وفى هذا المعنى ثمة حديث قدسى نصه كالآتى :

يقول الله تعالى : «**يابن آدم ما تنصفنى ، أتحبب إليك بالنعم وتتمقت إلى بالمعاصى ، خيرى إليك منزل وشرك إلى صاعد ، ولا يزال ملك كريم يأتينى عنك كل يوم وليلة بعمل قبيح ، ياابن آدم لو سمعت وصفك من غيرك وأنت لاتعلم من الموصوف لسارعت إلى مقته** »

إذن فنحن أمة الإسلام نريد من الآخر أن يحترمنا وأن يحترم شريعتنا ، وهى أوهام لا حق فيها ، إذ أننا لا نحترم أنفسنا ولا نحترم شريعتنا ولا منطق فى أن نطالب الآخرين بفعل مانحن أولى بفعله ، فالآخر ــ وهو على حق فى هذا ــ يرانا أمة ضالة .. أمة يشيع فيها الفساد

وتفوح رائحته .. أمة أدمنت الديكتاتورية فى مختلف أوجه الحياة حتى اختلت فيها موازين القيم فصارت الأصول فروعًا والفروع أصولاً .. أمة تكاد تنفرد بالتخلف والفقر والجهل وتعجز عن مواجهتهم.. أمة تقيم للعراة شواطئًا — فوق الأرض التى وصفها قرآنهم بالمقدسة

— كى يدنسوها برذائلهم وخطاياهم المشفوعة بالعملات الحرة والعمولات القذرة.. أمة يكاد كبارها قبل صغارها يدمنون الخمر والميسر والرشوة . .أمة ترى مجدها وفخرها وعزها وعزتها فى التهلل والتهليل للعاريات والساقطات وفى الانتصارات الوهمية التى يحققها أبطال ملاعب اللهو واللعب وفى الإغداق والجود على هؤلاء وأولئك من خزائن المال والنجومية والصدارة بل واعتبارهم ثروات قومية وتوائم للحضارة .. أمة عقمت عن إنجاب أفذاذ من البنائين الحقيقيين للحضارة وإن أنجبتهم تجاهلتهم وهجرتهم أو دفعتهم دفعًا إلى هجرها .. أمة أوهام لا وقائع فهى لا تعرف ولا تعترف من الزمان سوى بماضيه لأن حاضره لا يعترف بها ولا يكاد يعرفها .. أمة تقول مالا تفعل وتفعل غير ما تقول .. أمة لا تتوانى عن ادعاء السيادة حتى وهى تتسول مقومات البقاء .. وإجمالاً فهى أمة لا تمل مناشدة العالم أن يحترم شريعتها وشرعيتها وقيمها وخصوصياتها وثقافاتها وهى أول من يهدم كل هذا بل ويدفع ثمن الهدم للهادمين !!!!!

إذن فالعذر كل العذر للآخر فى أن يرانا أمة قبيحة ، فهو يتعامل وفق ما ترى عينيه — وهما محققتان فيما تريان — فهذه هى صورتنا التى لا نعرفها لأننا لم نشأ منذ قرون طويلة أن نقف أمام المرآة لنرى ما يراه فينا الآخر ، ولنا عودة لتحديد ما يجب أن تكون عليه صورتنا ولكن بعد أن نصف للآخر ملامح صورته التى نراها ثم نقدم إليه النصيحة الصادقة دون التمادى دخولاً فيما يجب أن تكون عليه صورته ، إذ أرى أن حقوقنا تقف عند وصف ما تراه أعيننا وتقديم النصيحة لتبدأ حقوق الآخر فى تحديد ما يراه الأصلح لصورته .

إن الآخر كما أراه ليس جميلاً وإن كان فيه جمال !! وهذا ليس لغزًا ولكنه الواقع ، إذ أن الآخر فى ناظرى يبدو أشبه بإنسان ذى شقين لا يمت أحدهما للآخر بأية صلة ، فبينما يبدو نصفه الأيسر من أطراف القدم وحتى أطراف شعر الرأس فائق الحسن والجمال فإن نصفه

الأيمن يبدو من القبح إلى الدرجة التى تنفر منه العيون ، فبماذا يمكننا وصف هذا الإنسان ؟ أنصفه بالحسن ونظلم أعيننا ؟ أم نصفه بالقبح ونظلمه ؟ فى رأيى فإنه لا حق فى هذا أو ذاك ، وإنما الحق الذى يجب أن يعلمه الآخر هو أن نصفه القبيح يجعلنا نستاء من رؤيته ولا نحبذ الاقتراب منه ، ولنا فى هذا كل العذر وللآخر علينا حق فى النصيحة الصادقة والتوضيح .

دعونا بداية نقرر أن الآخر هو المسئول الأوحد عما هو فيه من قبح منذ تبنى لحياته نهجًا محددًا يقوم على مبدأ فصل الدين عن حياة السياسة وسياسة الحياة فيما يعرف بالتوجه العلمانى الذى يتوهم معتنقوه أن الحياة لا يمكنها النمو والتطور تحت مظلة سلطة الدين — وهى مغالطة كبرى — والحق أن الحياة لا يمكنها النمو والتطور تحت مظلة سلطة رجال الدين بينما من المؤكد أن بإمكانها النمو والتطور بل والبقاء الآمن تحت مظلة سلطة الدين ، إذ ثمة فارق هائل بين سلطة الدين وسلطة رجال الدين وهو نفس الفارق الذى يمكن استيعابه بين سلطة القانون وسلطة رجال القانون ، فبينما تعنى سلطة القانون أن للقانون سيادة على الجميع بمن فيهم رجال القانون فإن سلطة رجال القانون تعنى أن لهم سيادة على من سواهم من البشر بل وقد تمتد سيادتهم لتستعبد القانون ذاته ، لذا فإن سلطة الدين إنما تعنى اعتراف البشر بسلطة خالقهم عليهم وهى سلطة لا تجوز لبشر على بشر ، ويحضرنى حديث قدسى يحمل هذا المعنى ونصه ما يلى :

« إن رجلين كانا فى بنى إسرائيل متحابين ، أحدهما مجتهد والآخر مذنب ، فجعل يقول: أقصر عما أنت ، فيقول الآخر : خلنى وربى ، حتى وجده يومًا على ذنب استعظمه ، فقال : أقصر ، فقال : خلنى وربى أبعثت على رقيبًا ؟ فقال : والله لا يغفر الله لك أبدًا ولا يدخلك الجنة ، فبعث الله إليهما ملكًا فقبض أرواحهما ، فاجتمعا عنده (أى عند الله) ، فقال للمذنب : ادخل الجنة برحمتى ، وقال للآخر : أتستطيع أن تحظر على عبدى رحمتى ؟ فقال : لا يارب ، قال : اذهبوا به إلى النار »

وخروجًا من هذه الدائرة التى تحتاج إلى المزيد من إعمال الفكر واسترسال القلم ، وحيث إنها ليست بيت القصيد وإنما بيت القصيد هو الاستناد إلى ما اتفقت عليه جميع

الأديان من نقاط تتمثل فى وجوب التزام محاسن الأخلاق واجتناب مساوئها ، إذ لن نجد ديانة تبيح الخمر والزنا والكذب والسرقة وخيانة الأمانة والعدوان والقتل وديانة أخرى تحرمها بل سنجد أن جميع الأديان حرمت سوء الأخلاق وأوجبت حسن الأخلاق .

والأخلاق كما أفهمها هى منظومة القيم التى يتم التعامل بها بين الأفراد والمجتمعات والدول ، وبالتالى فإننا مستندين إلى ذلك يمكننا التأكيد على أن الأديان نزلت لتنظيم حركة الإنسان فى مختلف أوجه الحياة وليس داخل دور العبادة فقط كما يدعى معتنقو العلمانية ، إذ أن الأديان لو كان الهدف منها هو ما يؤدى من شعائر عبادة فى المعابد والكنائس والمساجد لاقتصرت فى الإباحة والتحريم على ما يأتيه الإنسان من أقوال وأفعال داخل حدود هذه الدور فقط وبحيث إذا ما تجاوزالإنسان هذه الحدود كان له مطلق الحرية فى أن يأتى ما شاء من أقوال وأفعال حتى وإن نزلت به إلى قاع الحيوانية بل وتجاوزتها بإتيان ما يعف عنه بنى الحيوان من أفعال كاللواط والسحاق وشرب الخمر مثلاً ، وهذا بالقطع غير وارد فى حق الأديان التى نعلم منها أن ثمة آخرة سيحاسب فيها الإنسان عن أفعاله فى الدنيا ، والدنيا ليست قاصرة على دورالعبادة وإلا فبماذا نسمى حياتنا خارج هذه الدور؟!

إذن فالأديان هى مظلة للحياة فى كل مناحيها ، ومن الخطا الكبير فصلها عن الحياة أو فصل الحياة عنها وهو ما فعله مؤيدى مبدأ العلمانية التى أفرزت للحياة الاجتماعية مزيدًا من الجرائم والانحطاط الخلقى والرذائل والتفكك الأسرى والتفسخ الاجتماعى وما صاحب هذا وذاك من شيوع الأمراض النفسية بكل مسمياتها ورغم الحضارة المزعومة والتى نتباهى بمظاهرها الخادعة والمتنافية مع فطرة الإنسان ذاته فى يقينه بأنه المخلوق الأسمى والأرقى ، ووصولاً إلى إشعال الحروب وإشاعة الدمار والخراب وانتهاك الحرمات ، وهى سقطات أخلاقية لن يتسنى للعالم تجنبها لا بتشريع المزيد من مواد القانون الدولى ولا بإقامة محكمة عدل دولية ولا بدعم وتدعيم شرعية الأمم المتحدة بكل مؤسساتها ، لأن هذه الجهات جميعها سوف ترضخ فى نهاية المطاف لإرادة القوة مالم يتم تنمية احترام الأديان واحترام خالقها فى الضمير الإنسانى باعتبارها الضامن الوحيد والأكيد لسيادة قيم الحق والخير والجمال فوق قيم الغابة .

إذن فالأديان لا تقتصر فى أوامرها ونواهيها على دور العبادة فقط وإلا لكانت تحمل فى طياتها أعراض الشيزوفرينيا والازدواجية ، إذ أنها تنهاك عن الزنى داخل المعبد والكنيسة والمسجد ولكنها تبيح لك بمجرد مغادرتها أن تزنى بل وأن تأتى اللواط والسحاق باعتبارها من حقوق الإنسان .

ليست الأديان هكذا وإن كانت هكذا فمن المنطق والعقل ألا نعتنقها وألا نؤمن بخالقها ، ولكن الحق أنها ليست هكذا ولكننا جعلناها هكذا زيفـًا وبهتانـًا كى نبرر لأنفسنا سوء أخلاقنا وكى نخدر ضمائرنا عن مساءلتنا ، وأرى هذا التبرير والتخدير هما فى الواقع أكبر دليل على أننا نعلم أننا على خطأ كبير وهى مصيبة كبرى ولكن ثمة ماهو أكبر منها حيث إننا قد نعجز عن فهم الأديان فهمًا صحيحًا أو قد نفهمها ولكننا نتعمد تجاهلها وتحريف مرادها ثم قد لا نكتفى بهذا وإنما نتعمد نقلها أو ترجمتها للآخرين وفق أهوائنا فيسود الفهم الخاطئ وتتوارثه الأجيال جيلاً بعد آخر حتى يصير الخطأ عقيدة لايجوز تصحيحها أو مجرد مناقشتها باعتبارها الحق وما هى من الحق فى شىء لأننا حينما نفعل هذا نكون أشبه برجلين لا يعرف كل منهما لغة الآخر فجاءا بثالث يجيد اللغتين وافترضا فيه الأمانة ولكنه خانهما حين قال الأول للثانى إننى سعيد بلقائك فما كان من الثانى إلا أن نظر للثالث كى يترجم له مقولة الأول وإذا به يقل له إنه يقول لك أنه مستاء من لقائك فما كان من الثانى إلا أن بصق فى وجه الأول ـ وهو فعل لا يحتاج إلى ترجمة ـ ثم ما كان من الأول إلا أن لطم الثانى على وجهه ـ وهو فعل لا يحتاج أيضـًا إلى ترجمة ـ ثم ما كان من الثانى إلا أن أخرج مسدسه وأفرغ طلقاته فى قلب الأول فأرداه قتيلاً ثم أعدم على جريمته وظل الجانى الحقيقى حرًا طليقـًا لم تدركه عدالة الأرض ولكن ثمة عدالة أخرى لايجب أن ننساها ولكننا ننساها بالفعل كما ننسى الأمانة .. الأمانة أيها الإخوة .. إنها الرسالة الكبرى التى سيسأل عنها من يعلم ومن لا يعلم .. فأما من يعلم فهل أداها أم لم يؤدها وأما من لا يعلم فهل جد فى طلبها أم تقاعس عنها.. فإلى متى ؟؟ إلى متى أيها الأحياء ؟؟ ألن تموتوا كما مات من قبلكم ؟؟ وماذا بعد الموت ؟؟ إننا بحاجة إلى ما يغيثنا مما بعد الموت وهو فى كل الأحوال لن يكون اتباعنا للعلمانية من دون الحق الذى أتتنا به الأديان !!

لقد أخطأ الآخر إذن فى توجهه العلمانى الذى يرسخ فى الإنسان خشية القانون لا خشية اللـه ، رغم أن القانون هو منتج بشرى لا يفترض فيه الكمال لنقص من أنتجه ، من هنا كان لابد من تعديله بين الحين والآخر ثم تعديل التعديل ثم العدول عن التعديل والمعدل إلى قانون آخر عساه يتغلب على ثغرات الأول وهو ما لم ولن يحدث لأننا بشر ولا نملك كمال القدرة أو شمول النظرة ولكننا فى غيبة الأديان عبيد لأهواء نفوسنا وأهواء نفوسنا هى عجينة من الصلصال فى يد الشيطان الذى بمقدوره أن يوهمنا بأن العلمانية هى التقدمية وأن التقدمية هى الحضارة وأن الحضارة هى مانحن فيه من تخبط وضلال وضياع وهى الضمان لممارسة الحريات ، الحريات التى تبيح الحرمات وتنهى عن الفضيلة كما نرى فى الأزمة الشيراكية الفرنسية تجاه الرموز الدينية

التى تعنى أول ما تعنى بمحاربة الحجاب فى المدارس الحكومية الفرنسية داخل فرنسا وخارجها.. لماذا لست أدرى ؟! أليس الحجاب فرض إسلامى بل ومسيحى وإن لم يكن أليس فضيلة أخلاقية ؟! وإن لم يكن أليس حرية شخصية تدخل فى قائمة حقوق الإنسان التى يتشدق بها الغرب العلمانى ؟! وإن لم يكن أفلا ترقى فى أبسط الحالات إلى حقوق الإنسان فى ارتداء أزياء الجنس والخلاعة والسقوط وإتيان كل المحرمات ؟! فما بالنا أن الحجاب فريضة وأن السيد شيراك بتوجهه هذا إنما يجسد صورة من صور التعصب والعنصرية الدينية التى قد تؤدى إلى فتنة طائفية لايعلم مدى آثارها وتطوراتها إلا اللـه ، إذ من الطبيعى أن كل مسلم ومسلمة بل وكل معتنق لقيم الحق فى فرنسا وخارجها سوف يتساءل : لماذا يصر شيراك على حظر الرموز الدينية ـ أوما يعتبره رموزًا دينية ـ بما فيها الصلبان الكبيرة !! إذ ماذا يعنى لفظ الكبيرة ؟! وهل معنى هذا أن الصلبان الصغيرة ليست رموزًا دينية من وجهة نظر شيراك وبالتالى فهى لا تدخل فى دائرة الحظر؟! ثم ماهو المقياس الذى نحدد به إذا ماكانت الصلبان كبيرة أم متوسطة أم صغيرة ؟! ثم ماذا عن مختلف المظاهر والسلوكيات الأخرى التى تدل على ديانة صاحبها كالصلاة والصيام أو حمل مسبحة أوحتى الأسماء الشخصية ؟! أم أن السيد شيراك ينوى مستقبلاً منع الصلاة بالمدارس ومنع الصيام ومنع كافة المظاهر التى قد تكون ذات دلالات معينة وتغيير أسماء الطلبة والطالبات ذات

الدلالات الدينية وابتكار أسماء علمانية لم يسبق للبشر من كافة الديانات التسمى بها وفرضها بالقانون ؟! ثم لماذا يصر السيد شيراك على توجهه هذا فى المدارس الحكومية فقط ؟! وهل يعنى هذا أن المدارس غير الحكومية وكافة المؤسسات الأخرى من حقها ألا تحترم علمانية الحظر وألا تعمل بها ؟! إنها لمأساة كبرى لا راد لها إلا أن يتراجع شيراك عن توجهه هذا وأن يعلن للعالم أنه تسرع فعلاً وقولاً ، لأنه إن لم يفعل فكأنه يعلن للعالم أن العلمانية ــ وهو أعلم بها منى ــ هى مذهب عنصرى متخلف ورجعى وغير صالح للتطبيق فى أى مكان وزمان ..

ولقد أخطأت فرنسا بعلمانيتها وكانت مستحقة لنقدنا الغاضب ولكننا أيضـاً مستحقين لما أبدته حيال نقدنا من عدم اكتراث ولا مبالاة لأننا فى الكثير من أوطاننا الإسلامية نحظر ارتداء الحجاب فى العديد من الأماكن والمجالات ، لذا فإنه من موجبات الخجل أن ننتقد غير المسلمين بحظر الحجاب.

إذن فالحق أننا كبشر غير مؤهلين لوضع كتالوجات لأنفسنا التى لم نصنعها كما أننا مازلنا وسنظل نجهل الكثير والكثير من أسرارها وخفاياها وخباياها ، فنحن صنعة خالقنا ومن البديهى أن يكون الصانع أدرى بصنعته ، أما القانون فمن ذا الذى يدعى له الكمال ومن ذا الذى لا يعلم أن البشر يمكنهم مغافلته والتحايل عليه وتجاوز عقوباته بسلطان المال والجـاه ؟! إن كل ما نحتاجه نحن البشر كى نصحح مسارنا ومصيرنا هو أن نرى حقيقة أنفسنا لتكون البداية .

أما وقد أدينا ما للآخر علينا من حق النصيحة الصادقة فمن واجبنا تجاه أنفسنا وتجاهه أن نسجل له كل التقدير والإعجاب عما يملكه من جمال وحسن فى نصفه الأيسر والذى يتمثل فيما حققه من تقدم علمى وتكنولوجى هائل بجده واجتهاده لا بعلمانيته لنعود بعدها إلى حيث أمتنا الإسلامية والعربية التى تنفرد فى أغلبها إن لم تكن جميعها بقبح نصفيها العلمى والأخلاقى ، عودة أقف بها معكم أمام المرآة كى ننزع ما فوق وجوهنا من أقنعة مزيفة وقبيحة لنقف بعدها فى ذهول قد يعقبه الندم من فرط ما سنرى من جمال الحقيقة التى حرمنا منها أنفسنا قرونـاً طويلة وحرمنا الآخر من رؤيتها .

نحن أمة أوجب عليها خالقها وخالق كل شيء أن تلتزم كل قيم الحق والخير والجمال ولكنها التزمت كل قيم الباطل والشر والقبح فتوهم الناظرون إليها أن هذا هو الإسلام .. دين التخلف.. دين القهر والعدوان .. دين الظلم والجهل .. والحق أننا المسئولون عن نظرة الآخرين لنا وعن ظلمهم لشريعتنا التى تحملت نيابة عنا من التهم ظلمًا وبهتانـًا ما هى أبعـد عنه بعد السماء عن الأرض .

إن ما تم توجيهه إلى الإسلام من تهم ظالمة تحتاج لتفنيدها إلى كتاب مستقل ـــ جارى الإعداد له بمشيئة اللـه ـــ ولكـننى سأكتب بتفنيد أكبر وأخطر هذه التهم ألا وهى أن الإسلام يحض معتنقيه على معاداة الآخر وإرهابه ، وتجدر الإشارة إلى أن رد هذه التهمة سيكون من آيات القرآن ذاته ، حيث تبين لى أنه لا توجد فى القرآن آية واحدة تحمل مايبرر هذه التهمة بل العكس هو الصحيح ، حيث يتضمن القرآن العديد من الآيات التى تنفى وتتنافى مع هذه التهمة الظالمة ، وقد رأيت أن أكتفى ببعض هذه الآيات على سبيل التوضيح والإثبات ، فهى دعوة إلى كل من شاء الحق أن يقرأ ما يلى :

(١) الآيات أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من سورة البقرة ويقول فيها اللـه جل جلاله :

﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ ﴾

وأفهم من الآيات أن اللـه جل وعلا يقرر أن القرآن الكريم هو كتاب نزل بالحق من اللـه وأنه يهدى المتقين إلى ما فيه رضوان اللـه ، ثم انتقلت الآيات لتبين لنا بعضـًا من سمات المتقين فأفادت بأنهم يؤمنون بالغيب وأنهم يقيمون الصلاة وأنهم يؤتون الزكاة والصدقات مما رزقهـم اللـه وأنهم يؤمنون بالقـرآن وما نزل قبله على جـميع الأنبياء والمرسلين ، وأنهم يعتقدون يقينـًا فى أن وراء الحـياة الدنيا حـياة آخـرة فيها ثواب وعقاب جنة ونار بحـسب أعمالهم فى الدنيا ، لذا فإن اللـه يعدهم فى نهاية الآيات بأنهم إن فعلوا كانوا على طريق الهداية التى أرادها اللـه لهم وأنهم تبعًا لذلك سينالون حسن ثواب الآخرة .. ومن الآيات نفهم أن

المتقين (وهم أهل درجة من الدرجات العليا) من سماتهم الإيمان بالأديان السابقة .. أى أن المسلم الحق لا ينكر على أهل الكتاب كتابهم الصحيح الذى أنزل على أنبيائهم ورسلهم .

(٢) الآيات رقم ١٩٠، ١٩٢ ، ١٩٣ من سورة البقرة ويقول فيها اللـه تعالى :

﴿ وَقَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ ﴾

﴿ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٢﴾ ﴾

﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾ ﴾

وأفهم من الآيات أن اللـه جل وعلا يأمر المسلمين بأن يقاتلوا من اعتدى عليهم وألا يكونوا البادئين بالعدوان ، بل إنـه جل وعلا يحذرهم من العدوان على من لم يبدأوا بقتالهم باعتبار هـذا العدوان يوجب كراهية اللـه لهم ، بل إن اللـه فى آية لاحقة يحثهم على إيقاف القتال إذا بادر من اعتدى عليهم بإيقاف إطلاق النار ، ثم يؤكد ذلك فى الآية التى تليها مشيرًا إلى أن القتال أحيانًا يكون ضرورة يحتمها ظلم الآخر وعدوانه على المسلمين لإسلامهم ، إذ أفهم من ﴿ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ﴾ أنه تعالى يعنى الدين فى عمومه ولا يخص الإسلام وإنما لكونه يخاطب المسلمين فإنه شاء لهم القتال دفاعًا عن دينهم إذا اعتدى عليهم الآخرون مستهدفينه ، إذ أن الـدين للـه وليس من حـق أمة أن تعتدى على أمة لإكراهها على دين معين، خاصة وأن اللـه فى موقع آخر قال ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾ وفى موقـع ثالث حث الرسول صلى اللـه عليه وسلم أن يقول للكافرين بالإسلام ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾ صدق اللـه العظيم

(٣) الآية رقم ٦١ من سورة الأنفال ويقول فيها اللـه تعالى:

﴿ ۞ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦١﴾ ﴾

أفهم أن الآية تحـمل أمرًا من اللـه جل وعلا إلى الرسول صلى اللـه عليه وسلم ، وبالتالى فهو أمر إلى أمة الإسلام إلى أن تقـوم الساعة بأن يقبلوا الحياة فى سلام مع الآخرين

وأن يحترموا المعاهدات والمواثيق بصرف النظر عن موازين القوى وإلى أى الفريقين تميل فبمجرد أن يصدق الآخرين فى رغبتهم بإقامة السلام فنحن مأمورون بمسالمتهم ، ولكننى أفهم السلام فى الإسلام على أنه سلام أمة وليس سلام دول ، بمعنى أن يعم السلام كل أقطار الأمة وألا يكون سلامًا مجحفـًا للحقوق ، وبتعبير اليوم أن يكون السلام عادلاً وشاملاً .

(٤) الآيات رقم ٤٦ ، ٥٢ من سورة العنكبوت ويقول فيها اللـه عز وجل:

﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾

﴿ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ شَهِيدٗاۖ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ وَكَفَرُواْ بِٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾

أفهم من الآيتين أن محاورة أهل الكتاب هى أمر مشروع وأننا مأمورون بأن نحاورهم بالتى هى أحسن أى ملتزمين حسن الخلق .. حريصين على المودة من منطلق إيماننا بكل الرسالات والرسل وعملاً بقول رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم « **من آذى ذميًا فقد آذانى** » ، ومن منطلق أن اللـه هو الشاهد علينا وعليهم وهو الحاكم بيننا وهو الفاصل بين الحق والباطل ، وأفهم أن الحكم والفصل ليس مفوضـًا للبشر لكى يفرضوه بالقوة وإنما الأمر كله مرده إلى اللـه ، ولكننى أفهم كذلك من الآيتين أن اللـه حريص على كرامة وعزة المؤمنين وأنه أمرهم بالمودة والحسنى مع من لم يظلمهم .

(٥)الآيات ٨ ، ٩ من سورة الممتحنة ويقول فيها اللـه عز وجل :

﴿ لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَأَخۡرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخۡرَاجِكُمۡ أَن تَوَلَّوۡهُمۡۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾

وأفهم من الآيتين الكريمتين أن اللـه يؤكد على ما سبق وأباحه للمؤمنين فى علاقاتهم بأهل الكتاب من الحرص على المودة وإقامة العدل وعدم التمييز العنصرى بين

المسلم وغير المسلم فى أى منحى من مناحى الحياة مالم يبادر بظلمنا وقتالنا دون وجه حق لأنه إن فعل حرم علينا موالاته وحسن معاملته وهو أمر منطقى فى حق من يعتدى علينا ظلمًا.

ثم دعونى أختتم بآية قرآنية أراها مسك الختام رغم كونها خارج منهج هذا الكتاب، فقط أردت أن أختتم بها لما أجده فى نفسى من متعة فائقة كلما قرأتها، إذ لا أكاد أنتهى منها فى كل مرة إلا ووجدتنى أردد فى غير تعمد لفظ الجلالة «الله» الله أيها الإخوة .. الله أيها البشر .. فإلى الله فى سورة النور الآية رقم ٣٥ حيث يقول جل وعلا :

﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ ﴾ صدق الله العظيم

مقالات ذات صلة

عنوان المقال	تاريخ كتابته	تاريخ ومكان النشر
أولى خطوات المقاطعة .. عودة الذاكرة	٥/ ٢٠٠٢	٧/ ٢٠٠٢مجلة الغد العربى
الأمة تنحر أم تنتحر	٧/ ٢٠٠٣	٢٠/ ٨/ ٢٠٠٣صحيفة الوفد
غزو العراق أثبت أن للعرب ثوابت	٣/ ٢٠٠٣	١٩/ ٤/ ٢٠٠٣صحيفة الأحرار
خارطة الصدق هى طريقنا للآخر ولأنفسنا	٧/ ٢٠٠٣	١١/ ٨/ ٢٠٠٣صحيفة الوفد
رسالة ختام إلى بوش وصدام	١/ ٢٠٠٣	١٩/ ٢/ ٢٠٠٣صحيفة الوفد
شائعات سياسية	٥/ ٢٠٠٣	رفض نشرها
من يضع القانون لمن ؟!	١١/ ٢٠٠٢	٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٢مجلة البداية
نحن أولى منكن بتحرير المرأة ولكن من ماذا؟!	٤/ ٢٠٠٣	٢/ ٦/ ٢٠٠٣مجلة البداية
نعم لمسيرة التعليم رغم أنف السبعين مليون مصرى!	٥/ ٢٠٠٣	رفض نشرها
بلاغ إلى النائب العام ضد مجهول !!	١٠/ ٢٠٠٣	لم تعرض لتوقعى رفضها
أمريكا الحلم والكابوس	٧/ ٢٠٠٢	١٦/ ٩/ ٢٠٠٣ صحيفة الوفد
المرأة المصرية من الشيش إلى الشيشة !!	١٠/ ٢٠٠٣	لم تعرض لتوقعى رفضها
من يملك الإذن لهيكل بالاعتزال ؟!	٩/ ٢٠٠٣	رفض نشرها
سياسة الإنهاك	١١/ ٢٠٠٣	٨/ ٦/ ٢٠٠٤ صحيفة الوفد
الرجل المناسب	١/ ٢٠٠٤	رفض نشرها
لقاء القمة	١٨/ ٤/ ٢٠٠٤	١٦/ ٥/ ٢٠٠٤ صحيفة الوفد

أولى خطوات المقاطعة
عودة الذاكرة

أيتها الأمة .. إننا نمتلك مقومات الكرامة فلماذا نرضى بالهوان ؟ .. ونمتلك مقومات الجسد فلماذا نرضى أن نكون ظلاً للآخرين؟ ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضًا » ألم يقل « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » - فنحن إذن نمتلك مقومات الجسد - صلوات الله وسلامه ورحمته وبركاته عليك يا رسول الله وعلى آلك وصحبك والتابعين .

أعزائى الأفاضل .. لقد دعا ولا يزال البعض يدعو إلى المقاطعة الاقتصادية للسلع التى تحمل جنسية بلدان لها معنا مواقف مضادة أومحبطة أومذلة ، وأرى بالطبع شأنى شأن الآخرين أنها دعوة محمودة ولها دوافعها الوطنية المخلصة النبيلة ، إلا أننى أرى فى ذات الوقت أنها دعوة لا تتسم بالواقعية ولا تستند إلى المنطق ـــ وأرجو ألا تندهشوا أو تتسرعوا فى إساءة الظن بى ـــ لأننا بالفعل ظل للآخرين ، وهل يستطاع للظل أن يأتى بتحركات وأفعال تخالف الجسد ؟!

أيتها الأمة عربية وإسلامية .. إنه حديث موجع لى ولكم ولكنه واقعنا الحالى وحالنا الواقعى الذى إن أردنا تغييره فعلينا أن نعترف به وبما يلى :

* فحينما نجد أنفسنا حاملين ومحمولين على ثوابت ثقافتنا الإسلامية والعربية الضاربة فى جذور التاريخ فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما تستطيع اقتصاداتنا أن تمتلك مقومات السيادة ، وتستطيع سواعدنا وعقولنا وضمائرنا أن تلبى احتياجاتنا الغذائية والصناعية والخدمية فسوف تحدث المقاطعة.

* وحينما تخلو شوارعنا وجامعاتنا ومدارسنا ونوادينا وتجمعاتنا المختلفة من مظاهر الاختلاط السافر بين الجنسين فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما يحترم نساؤنا وبناتنا أنوثتهن وينأين بها عن أسواق السوء ، ويؤمن بأنها هبة

مقدسة ولا يجوز منحها للعابثين أيًا كان المقابل فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما يعود أفراد الأسرة إلى سماتنا وعاداتنا التى أنبتت للعالم زهور القيم والمبادئ القويمة فسوف تحدث المقاطعة.

* وحينما نلتفت جميعًا يمينـًا ويسارًا فنجد بدلاً من القدوة ألف قدوة فسوف تحدث المقاطعة .

* وحينما يتحلى إعلامنا بصفة عامة ، والمرئى منه بصفة خاصة بضوابط الاخلاقيات البنـاءة ويتخلى عن عوامل الهدم والتبعية فسوف تحدث المقاطعة .

* وخلاصة القول إننا حينما نعرف لكل شىء قدره ونعطى لكل قدر حقه فسوف تحدث المقاطعة .

* وخلاصة الخلاصة أيتها الأمة أن أولى خطوات المقاطعة التى نتشدق بها دون أن نعقلها هى عودة الذاكرة إلينا جميعـًا تلك الذاكرة التى إن عادت فسوف نرى أنفسنا فى مرآة العالم وقد عدنا جسدًا وله ظلاله ، أما إن كانت هذه الغيبوبة تروق لنا ويروق لنا أن نبقى ظلالاً للآخرين ، فلا أجد قولاً أبلغ مما قاله رسول اللـه وكأنه ينظر إلينا ويعيش بيننا : «يوشك أن يأتى زمان تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها ليس من قلة بل أنتم يومئذ كثرة ولكن كغثاء السيل .. ثم سكت ثم استطرد قائلاً : ولينزعن اللـه المهابة من قلوب أعدائكم وليقذفن الوهن فى قلوبكم .. فسأله صحابته وما الوهن يارسول اللـه ؟ فقـال : حب الدنيا وكراهية المـوت » أو كما قال عليه صلوات اللـه وسـلامه ورحـمته وبركـاته وعلى آله وصحبه والتابعين .

الأمة تنحر أم تنتحر

يـــا أمـــة صــــار الغنـــاء نشـــيدها ‏ وطعامهـــا ســـحت وخمـــر ماؤهـــا

هلا أفقـتِ وقــد أحـاط بـكِ اللظـى ‏ أم عششــت فـوق الـرءوس طيورهـا

اليـوم أقف تحت مظلة الديمقراطية شاهـدًا بالحق أمام الحق جل شأنه وأمام البشر وللتاريخ أن للأمم حضارات، وأن هذه الحضارات لكى تبـقى شامخة عـفية لابد لها من ساقين قويتيـن إحداهما تمثل قيم العلم والأخرى تمثل قيم الأخلاق ، وأن الحضارات التى تقوم على ساق واحدة لابد وأن تسقطها عثرات الطريق ، وأننا نحن المصريون حـكومة وشعبًا نستحق كل العجب والتعجب ــ والكتابة عن مصر تجب الأمة ــ إذ أننا لازلنا نحبو على بدايات الطريق بخطوات عرجاء ورغم هـذا فإننا نجـد ونجتهد فى إضعاف وإتلاف حضارتنا الأخلاقية التى إن أهدرت لماتبقى لنا ما نخطو به ولصرنا فى المسير أقرب إلى الزواحف.

ولقد كنت حذرت من هـذا الواقع المأساوى فى إحدى مقالاتى بجـريدة الأحرار تحت عنوان ((من سيصنع الحضارة ــ مدخــل إلى تحـديث مصر)) مشيرًا إلى واقعنا المأساوى الذى نعـيشه ونعايشـه بكل ما فيـه من أوجـه الفساد الذى إن مكنـاه فينـا فـلن يـؤدى بنـا إلا لمزيد من الانحـدار والا ندحار الذى أحـسب أننا صرنا إلى قاعـه أقرب مما كنانظن ، وإلا فما معنى أن يأتينى أحد الأصدقاء بحديث إفك جديد تناولته شائعة قذرة ودنيئة ورخيصة قالها وسمعتها ، فنزلت على مسامعى ونفسى وكأنها الصاعقة ، فهى تطعن فى شرف ورجولة أحد أهم وأبرز رموز مصر والعروبة والإسلام وأحد أقيم وأندر المثـل المشرقة المشرفة التى نتطلع إليها نحن وأبناءنا والأجيال القادمة فى مجال الدعوة إلى اللـه ، وهى شائعـة لا أشـك إضافة لكل أوصافها السابقـة أنها شائعة جـبانة إذ لم ترع حرمة هـذا العـالم الكبير الذى ترك عالمنـا منـذ سنوات قلائـل ليلقى ربه فى عالم الحـق ، كما أننى لا أستبعد أن وراء هـذه الشائعة قوى خارجية وداخلية تهدف فى المدى القريب إلى الترويج والتمهيد لإقامة رابطة للشواذ وصولاً فى المدى المتوسط إلى إهدار ما تبقى لنا من حضارة حتى إذا ما أظلنا المدى

البعيد كنـا أمة عدمـًا لا روح فيها ولا جسد لها ولا ظلال .

نعم كانت صاعقة مؤلمة ، وقد زادت وطأتها حين أفاد بعـض الحضور أنهم سبق وسمعوا هذه الشائعة ، وما زادنى ألمًا فوق ألمى هو ذلك الفتور الذى تغلفت به وجوه من حولى لدى سماعهم بهذه المأساة ، الأمر الذى جعلنى على يقين بأننـا لم نعـد نرى بل لم نعد نريد رؤية ما بعد أقدامنا وهى حماقة وبلاهة لم أملك حيالها سوى أن أمسك بقلمى لأكتب وأتساءل فى مرارة ما بعدها مرارة :

* هل إلى هذه الدرجة نجح أعداؤنا فى إلغائنا ثم إعادة استنساخنا من نفاياتهم الأخلاقية التى نعلم ويعلمون أنها باتت تهدد حضاراتهم؟

* وهل إلى هذه الدرجة فقدنا كل قـيم الانتماء والهـوية بـدءًا من انزلاقـنا فى ممارسة كل المحرمات ومرورًا بتبجيـلنا واحـترامنا المبالغ فيه لكل قـيم السقوط وأهـله وانتهاءً بتـقبـلنا لإهـدار ما تبقى لنا من رموز العـطاء والسمو فى مختـلف المجـالات الدينية والفكرية والثقافية ؟؟

* وهل إلى هذه الدرجة صار واقعنا ومستقبلنا مرتعـًا لعبث العابثين من أعداء الخارج والداخل ؟ وإلى متى سنظل نجهل أونتجاهل الحقـائق التى طالما أكدها مفكرينا ومثـقفينا نقـلاً عن كتابات غربية محايدة بما يـفيد أننا نمر بـلحظة انحدار متعمدة ومخـطط لها بمعرفة أعداء الخارج منذ عشرات العقود ، وبأنها تهدف إلى تفريغ أمتنا من كل مقومات وقوى الدفع الذاتية القادرة على انتشالنا من عثرات الطريق ، وأنهم حـددوا وسائلهم بصدد تنفيذ هـذا المخـطط فى عدة مراحل متتاليـة تبـدأ بغرس وترسيخ قـيم الجـنس والسقوط والرشوة والفساد والإدمان بين أفراد المجتمع إلى أن يعتادوا هذه الحياة ثم يدمنوها فيصير الحق باطلاً والباطل حقـًا ، وحينها يسهل إهدار رموزهم وتشويهها وتسفيهها واتهامها بكل قيـم القـبح والرذيلة فى ذات الوقت الذى يتم فـيه صناعة نجـوم آخرين للمجتمع هم وفقـًا للحق الذى صار باطلاً هوامش لا قيمة لهم ، بل إن بعضهم لاجدوى منهم إلا فى إهدار الحضارة ، ولكننا عمينا ولم نعد نرى لنا رموزًا ولا أسيادًا ولا نجومًا سوى بين أرباب

العرى والجنس والتبجح واللهو واللعب والكسب السريع .

وإلى هنا إخوة الوطن لابد من وقفة نقفها مع أنفسنا بين يدى التاريخ الذى سنقف بعده بين يدى الله ليسألنا ومن لايملك شجاعة الصدق فسوف تجيب حواسه وخلاياه نيابة عنه ـ اللهم إلا إن كان بعضنا بمنأى عن الموت وعن الوقوف بين يدى الله وهو مالا أظنه فى أحد ـ لذا فلا بد من وقفة حق تقفها كل أجهزة الدولة المنوط بها تشكيل فكر المجتمع ووجدانه وتطلعاته وأخص منها أجهزة الإعلام وأخص منها التليفزيون الذى بات ضروريًا وحتميًا على قياداته وضع وتنفيذ خطة إعلامية وطنية صادقة تحفظ لنا رموزنا ونحفظ بها هويتنا وتقينا فيروسات السقوط تمشيًا مع التعليمات التى صرح السيد وزير الإعلام بأن السيد رئيس الجمهورية أكد له عليها وهى مراعاة قيم المجتمع والتى لا أظنها تتمثل فى إلغاء برامج القيم والتوسع المطرد فى رقعة وزمن عرض برامج اللا قيم ، وأخص منها كل البرامج المختصة بعرض أغانى الفيديو سليب وبعض الإعلانات ذات الإيماءات المخلة المخجلة وأغلب البرامج الفنية التى أخص منها برامج ستار ميكر وستوديو الفن وسكوت هانغنى ، باعتبارها برامج أشبه بفتارين عرض للحوم النسائية أكثر منها برامج لعرض المواهب الجادة وهى توجهات مرفوضة ولا تعبر عن قيمنا ولاعاداتنا كما أنها لا تليق بتليفزيون مصر باعتبارها أكبر دولة عربية إسلامية لا يشرفها ولا يشرف إعلامها ولا يشرف أبناءها أن ينزلق أخطر أجهزتها الإعلامية إلى هذا المستوى الذى يبرره البعض بأن الإعلام مطالب بتلبية كل الرغبات ، وهى مقولة لو أدرك قائلها معناها وخطورتها لما قالها لأن التليفزيون غير مسئول عن تلبية كافة الرغبات ، ولكنه مسئول بل ومطالب بأن يرتقى بأصحاب بعض الرغبات.

غزو العراق أثبت أن للعرب ثوابت

يـا أمتـة يعجـب لهـا حتـى العجـب	لا الشمس توقظها ولا حـرب اللهـب
لـــو أن في البلـــدان كلـــب واحـــد	وجميعنـــا حمـــل الهدايـــة واحتجـــب
لظننـــت أهـــل الكهـــف صـــاروا أمـــة	لكـــن أهـــل الكهـــف ليســـوا كـــالعرب

ثم أما بعد .. فإن الغزو الذى تزعمته أمريكا ضد العراق قد أثبت أن للأمة العربية ــ ممثلة فى حكامها ــ ثوابت لاتحيد عنها وهو مالم نكن نتـمنـاه بل وما لا نتـمنـاه مسـتقبلاً ، إذ أن العـمل السـياسى لا ينبـغى أن يكون كالأرض فى جمودها وحيادها الـذى يجعلها لاتفـرق بين من يزرعها ومن يمشى فوقها ومن يبصق عليها ، وإنما ينبغى أن يكون عملاً مليئًا بالحياة قادرًا على التفاعل مع الأحداث والتأثير فى مجرياتها وهو مالم يحدث ، حيث أصرت الأمة على تبنى موقف واحد جامد من لفظتين لاثالث لهما ألا وهما لا للحرب ، وهى مقولة منقوصة كمن يقول لا تقربوا الصلاة ، إذ أننا حينما نقول لا للحرب فلا بد أن نقول نعم لكذا وهو ما لم يحدث،الأمر الذى جعلنى أقترح إجراء انتخابات رئاسية حرة فى العراق تحت إشراف ورقـابة لجان من الأمم المتحدة وبحيث لا تمثـل فيها أطراف النزاع ،وقد نشر هـذا الاقتـراح فى جريدة الوفد ثم فى جريدة الأحرار ثم تناقـلته بعض الدول وبعض الأقـلام ــ بعـد الإضافة والحـذف ــ دونما أدنى إشـارة إلى مصدره، إلا أن هذا لم يشغـلنى بقـدر ما شغـلنى موقف الأمة العربية التى لم تعر هـذا الاقتراح أدنى اهتمـام حتى فى قـمتها العربيـة التى عقـدت بصورة اسـتثنائية عاجلة ولكنها لم تتخـذ أية مواقـف استثنائية ولا عاجـلة على الرغم من أننى قـد أرسلت فاكسًا بهذا الاقتراح إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية التى إن لم تتخذ الآن قرارات جامعة ومؤثرة فلن تتعدى فى نظر الشعوب كونها ملتقى للحكام العرب كى يتسامرون ويتبادلون الآراء وأحيانـًا الشتائم لذا فقد بات لزامًا والتزامًا بأمانة الرسالة الصحفية أن أدعو الرئيس محمد حسنى مبارك إلى عقد قمة عربية عاجلة وجادة تحت شعار ((نكون أو لا نكون)) لبحث ما يلى من اقتراحات كحد أدنى :

(١) التأكيد على أننا كأمة عربية لم ولن نعادى أى دولة أو مجموعة دول مالم تبادرنا بالعـداء وأننا نؤكـد على اعتناق السـلام كخياراستراتيجى تجاه كل من يعـتنق تجاهنا نـفس المبـدأ وأن العكس بالعكس صحيح .

(٢) اتخاذ كافة الإجراءات التى من شـأنها ترميم ما طرأ على الصرح العربى من تصدعات وتشققات .

(٣) تصميم راية عربية واحدة تجمع فى إطارها أعلام جميع الدول العربية وبحيث يأتى فى القلب العلم المميز لكل دولة .

(٤) إدخال تعـديل على كافة استـمارات وبطاقات تحـقيق الشخصية بحيث تتضمن فى خانة الجنسية على لفـظين أولهما الجنسية الفرعية وإلى جانبها الجنسية العامة كأن يكون (مصرى عربى أو ليبى عربى أو سورى عربى أو .. إلخ) .

(٥) توحيد السلام الوطنى فى جـميع البـلـدان العربيـة ، وإن كان لى أن أقترح بلا أدنى شبهة انحيـاز فإننى أقترح لحن نشيد الوطن الأكبر للموسيقار الراحل محمد عبد الوهاب .

(٦) ابتـكار وتـعـميم سياسة تعـليم واحدة ذات مناهج موحـدة على الدارسين فى جميع البـلدان العـربية .

(٧) السعى الجاد إلى تحـقيق الوحدة العربية الكبرى وفقـًا لمراحل زمنية تبدأ عاجلاً بمجموعة من الاتحادات الجـزئية بين كل مجموعة من الدول تمتلك فيما بينها مقومات الاتحاد كأن يقوم اتحاد عربى بين مصر وليبيا والسودان وآخر بين الجزائر وتونس والمغرب.. إلخ ، وصـولاً إلى دمج هذه الاتحادات مستقبلاً ، وفى هذا الشأن فإننى أقـترح توحيد العملة النقـدية فى دول كل اتحاد جـزئى .

(٨) إدخال تعديلات جذرية عاجلة على دساتير الحكم فى جميع الدول العربية بما يساعد على تحقيق مبادئ الديمقراطية القائمة على الحق والعـدل والمساواة وبما لايخل بما تتطلبه هويتنـا العربية والإسلامية من ضوابط على الفعل والسلوك ، هذا وأقترح أن يتم

البدء بتوحيد دساتير الحكم فى دول الاتحادات الجزئية تمهيدًا لتطبيق دستور واحد مستقبلاً على الدول العربية جميعًا .

(٩) إنشاء صندوق عربى لرعاية المواهب العلمية الفذة فى مختلف المجالات الجادة والإنفاق على مختلف أوجه البحث العلمى.

(١٠) توفير المناخ الصالح والملائم لعودة العلماء والمفكرين العرب فى مختلف التخصصات من دول المهجر إلى الوطن الأم وشمولهم بما يستحقونه من رعاية وتقدير .

(١١) إستعادة ما يمكن استعادته من الأموال العربية المودعة فى الخارج واستثمارها داخل الوطن .

(١٢) تطوير ميثاق جامعة الدول العربية بحيث يتضمن على ما يلى :

* إنشاء محكمة عدل عربية تمثل فيها جميع الدول العربية وبحيث تتخذ أحكامها بأغلبية ثلثى المحكمين وأن تصدر هذه الأحكام فى مهلة شهر كحد أقصى من تاريخ رفع الدعوى وأن تكون أحكامها نهائية وملزمة وأن يتم اتخاذ قرارات الجامعة بأغلبية ثلثى الأعضاء .

* ألا يجوز لأى دولة عربية أو مجموعة دول أن تعتدى عسكريًا على أى دولة أو مجموعة دول عربية أخرى واعتبار وقوع هذا الفعل موجبًا لاشتراك باقى الدول العربية فى حرب ضد الطرف المعتدى إضافة لما قد يقرره المجتمع الدولى من عقوبات على الطرف المعتدى .

* ألا يجوز لأى دولة عربية أو مجموعة دول أن تبادر بالاعتداء على دولة أو مجموعة دول أجنبية واعتبار وقوع هذا الفعل موجبًا لعقوبات اقتصادية رادعة من قبل باقى الدول العربية إضافة لما قد يقرره المجتمع الدولى من عقوبات على المعتدى.

* وقف التعامل سياسيًا واقتصاديًا مع أى دولة أجنبية تلحق أى أذى بإحدى أو بعض الدول العربية دونما حق مؤيد بقرار أو حكم دولى ، وكذا مقاطعة أى دولة أو مجموعة دول عربية اقتصاديًا حال ثبوت تورطها فى أى تعامل سياسى أو اقتصادى مع الدولة أو

مجموعة الدول الأجنبية المشار إليها .

* تفـعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك بعـد التأكيد على ضرورة توافر مقومات عادلة بين دول الاتحاد ، وقـصر نفاذها على حـالة أن تتعرض دولة أو مجموعة دول عربية لعـدوان أجنبى ظالم.

وخـتامًا فلا بد أن نعترف بأن الأمة قد زلت وأنها فى حاجة إلى يد تعـينها على النهوض من كبوتها، ولكن هـذه الأمة لا يشرفها ولا يسعدها أن تمتد هذه اليد من مغارب الأرض أو مشارقها وإنما تأمل أن تكون يد عربية .

خارطة الصدق
هى طريقنا للآخر ولأنفسنا

إن كان من حقك أن تكون أنت فإن من حقه أن يكون هو ، ولكن ليس من حقك أن تقهره ليكون أنت وليس من حقه أن يقهرك لتكون هو ، فالذات لا تتغير بالقهر وإنما بالمثل والقدوة .. ثم أما بعد

إن من يتأمل حال العالم يشعر بالأسى ولكنه يشعر بالمرار والانكسار إذا ما تأمل حال أمتنا الإسلامية وأخص منها العربية ، إذ باتت تحتكر اتهامات الآخر لها بالتخلف والفساد والديكتاتورية ، وصولاً إلى الإرهاب الذى يرى الآخر أنه الإبن الشرعى لهذه البيئة ، وبالتالى فإن أمتنا متهمة بإنتاج الإرهاب وتصديره إلى الآخر الذى بات على يقين لا عدل فيه بأنه حتى وإن تعرضت بلاده لأية مأساة طبيعية فلا شك أن أمتنا هى المتسببة فيه حتى ولو بالتوجه إلى الله مرة واحدة أسبوعيًا بالدعاء فى خطبة الجمعة على الآخر ، وهو أمر له أبعاد غريبة أبسطها أن الآخر يؤمن بأننا أمة مستجابة الدعاء !!! كما أنه أمر يوحى بأن هذا الفعل موجب للعقوبات الاقتصادية أو العسكرية !!!

وحيث إننا أمة تؤمن بالصبر والتسامح ولكنها تجهل معناهما وتنحرف بهما إلى كل معانى السلبية ، فقد اعتدنا دائمًا أن ننتظر ثم ننتظر ثم نتحرك ، ولكن بعد أن يكون العقاب قد حان أو صار واقعًا ، حينها ترانا نسابق الزمن ونلملم أوراقنا ونلهث إلى الآخر لدفع الاتهامات عن أنفسنا وتحسين صورتنا ، وكأن الكلمات الخطابية والأوراق الحكومية هى دليل جمالنا الفائق ، وكأننا نظن فى الآخر الذى يعلم عنا مالا نعلمه عن أنفسنا أنه صار من السذاجة بحيث يقتنع بما لا يقنع ، فى حين أن هذا الآخر يمكن اختراق عقله وقلبه بكل بساطة فقط إذا التزمنا الصدق مع أنفسنا ومعه لكى يصدقنا ثم يصدق معنا ، إن كل ما نحتاجه للوصول إلى الآخر هو خارطة الصدق التى تتضمن ما يجب وما يحب أن يسمعه منا الآخر ألا وهو :

(١) أننا كأمة نحتاج بالفعل إلى إصلاحات جذرية فى كل المجالات سواء السياسية أو

الاقتصادية أو الاجتماعية .

(٢) أننا أمة تميل بحكم هويتها وحضارتها إلى التعامل مع كل الدول التى تؤمن بالنظم الديمقراطية التى ترعى الحقوق وتحترم الحريات وتقيم العدل.

(٣) أنه من الظلم اعتبار أمتنا بيئة منتجة ومصدرة للإرهاب ، خاصة وأن شعوب هذه الأمة فى أغلبها الأعم هى شعوب مقهورة ومغلوبة على أمرها وإلا لثارت على أوضاعها الداخلية ولقاومت أنظمتها المستبدة ، ولكننا إن شئنا الحق فإن ما يطلق عليه إرهاب فى أمتنا هو أحد صنفين لا ثالث لهما فأما أولهما فهو المتمثل فى المنظمات التى تهدف إلى زعزعة أركان بعض أنظمة الحكم العربية والإسلامية وهى منظمات غير مشروعة ، لما تنتهجه من وسائل تخريب وتدمير لايخلو من العشوائية ، إذ تارة يستهدف السياحة وتارة يستهدف المسئولين وتارة يستهدف المواطنين وتارة يستهدف المنشآت ، ومن المؤسف أن هذه المنظمات ترفع الشعارات الإسلامية ، فى حين يدعو الإسلام إلى الإصلاح بالحكمة والموعظة الحسنة والتحاور بالتى هى أحسن ، وبالتالى فإن هذه المنظمات هى طرف فى صراع داخلى ليس للآخر دخل به وليس الآخر طرف فيه .

(٤) أن الشريعة الإسلامية هى شريعة حضارة بكل معنى الكلمة ، إذ ما هى الحضارة إن لم تكن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واعتبار العلم فريضة والعمل عبادة والعدل واجب والتراحم والإحسان والتسامح من حسن الخلق ، ثم ما هى الحضارة إن لم تكن فى الحفاظ على كرامة الإنسان الذى كرمه خالقه ولكنه أبى إلا أن يهين نفسه ، ثم ماهى الكرامة إن لم تكن حق الإنسان فى الجهاد حماية للعقيدة أو دفاعًا عن الأرض والعرض والمال والولد ، ثم أين الاختلاف بين الحالات التى شرع الإسلام الجهاد فيها والحالات التى أقرها العالم ممثلاً فى الأمم المتحدة التى أظن المسئولين فيها قد قرأوا القرآن والأحاديث النبوية واسترشدوا بهما فى تقنين حالات المقاومة المشروعة .

(٥) أن بلدان أمتنا هى أكثر بلدان العالم تمتعًا بالوحدة الوطنية ، إلا أن البعض — ولا

أستبعد سوء النية ــ يحلو له التركيز على حالات المواجهة النادرة التى قد تحدث بين أصحاب العقائد المختلفة لتزييف الصورة وتضخيمها وإظهارها وكأنها فتنة طائفية ، فى حين أن نفس المواجهات تحدث يوميًا بين أصحاب العقيدة الواحدة ولكن أحدًا لا يلتفت إليها .

(٦) أن منطق الحق يفرض على أمريكا باعتبارها قطب العالم ألا تقصر تحليل الأحداث التى تعرضت أو تتعرض لها على احتمال واحد مهملة باقى الاحتمالات ، باعتبار هذا التوجه غالبًا ما سيقودها إلى مزيد من الخطأ ومزيد من الظلم بل ومزيد من الأخطار ، إذ لو لم يكن توجهها قد أصاب الهدف الحقيقى فإن هذا سوف يعنى حتمًا أنها ستظل صيدًا سهلاً للجانى الحقيقى البعيد عن دائرة الاتهامات ثم بفرض أن أمريكا مستهدفة عربيًا وإسلاميًا ألم يكن من الحكمة بعد أن تم إدانة العرب والمسلمين أن يرتقى المحكمون والمحللون إلى الدرجة التالية وهى بحث أسباب هذا التوجه المفترض جدلاً من العرب والمسلمين .

(٧) تبقى الإشارة إلى أحدث وأكبر أخطاء أمريكا تجاه الأمة وتجاه نفسها بسعيها إلى تفريغ الشعوب العربية والإسلامية من هويتها وهمًا بأن هذه الخطوة ستكون كفيلة بتحقيق الأمن الأمريكى ، وهو افتراض خاطئ بنى على افتراض خاطئ ولن يؤدى إلا لنتائج خاطئة، إذ أن المساس بهوية الأمة سوف يؤدى بالفعل إلى تزايد كراهية أبناء الأمة لأمريكا ولكل من له صلة بها ، فى حين أن تمسك الأمة بهويتها سوف يجعلها أرحم الأمم بنفسها وبالآخر.

وكلمة ختام أتوجه بها إلى المعنيين فى الداخل والخارج ، مؤكدًا أن أمتنا لو منحت الفرصة الحقيقية والعادلة لإثبات الذات لأنتجت إلى العالم أسمى وأعظم الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة على ديمقراطية مثالية وقف بموجبها الفاروق عمر خطيبًا فى الناس طالبًا منهم أن يقوموه إذا حاد عن الحق.. وهى ديمقراطية لاشك أن الآخرين سيتسابقون لاستيرادها منا كما لا شك أننا سنسعد بإهدائها إليهم ، خاصة أننا جميعًا كبشر ينبغى أن يكون لنا هدف واحد ألاوهو الارتقاء بالبشرية إلى حيث ينبغى أن تكون.

رسالة ختام
إلى بوش وصدام

هل وصل العالم حقـًا إلى حالة من اليأس التام بشأن إيجاد حل للمشكلة العراقية الأمريكية ؟ هذا جائز ، ولكن من الجائز أيضـًا أنه لازال ثمة شعاع من أمل أتوجه به إلى سفيرى أمريكا والعراق بل وإلى العالم أجمع عبر هذه المقالة عساها تكون معبرنا الوحيد من هذا النفق المظلم فقط إذا ما توافرت لدى رئيسى الدولتين الرغبة الصادقة فى هذا ، فأنا لاأعتقد بوجود مشكلة دون حل ولكنها إن لم تحل فما من شك أن أطراف المشكلة أو بعضهم أو أحدهم لايريد حلاً .

واستنادًا لما سبق واسترشادًا بأحداث المشكلة ومراحلها التى تابعتها كغيرى فإننى لا أرى أن ما تم طرحه لتجنب انفجارها يرقى إلى مرتبة الحلول ، حيث إن جميع الأطروحات لم تكن بمنأى عن الانحياز لطرف على حساب طرف بالرغم من أن الأحداث ودلالاتها وما صاحبها من تصريحات لرئيسى أمريكا والعراق وما أتاحته من معطيات تكاد تصرخ فى أذنى العالم بل وتكاد تأخذ بيديه إلى حيث الحل الساطع كالشمس فى حياده وموضوعيته .

نعم هناك مشكلة ضخمة ، ولدت كذلك ثم ازدادت تضخمًا وتعقدًا مع مرور الوقت لغياب الحل القادر على دفنها فى ذات الرحم التى خرجت منها إلى العالم يوم قام الجيش العراقى بغزو دولة الكويت فى بادرة بغيضة أنكرها العالم أجمع وأجمع إجماعًا عادلاً على حتمية مواجهتها ودحرها ، وقد كان للعالم ما أراد ، إلا أنه ما لبث أن أجمع مرة أخرى على ضرورة إنزال العقوبة بأهلها إلا أن إجماعه فى هذه المرة كان ظالمًا ، فلم يكن من العدل ولا من المنطق إنزال العقوبة بدولة العراق للأسباب التالية :

(١) أن العراق كدولة لم تتخذ قرار غزو دولة الكويت ، وإنما كان قرارًا منفردًا لحاكم العراق نفذه الجيش الفاقد لإرادة الاختيار وهى حقائق لاتخفى على أحد .

(٢) أن معاقبة العراق كدولة هو أمر له تداعياته على دول العالم بصفة عامة وبخاصة

على دول الجوار والتى شاركت فى أغلبها عن كامل اقتناع فى حرب عاصفة الصحراء ضد العراق الغازى .

(٣) أن معاقبة العراق كدولة قد أخطأ التصويب نحو الهدف ، فقد كان الهدف المعلن دائمًا هو رأس النظام العراقى ولكن الهدف المصاب كان دائمًا هو الشعب العراقى وجيرانه .

ولأن علاج المشكلة لم يكن جذريًا ، فقد ظلت مسببات المرض كامنة وباقية كالنار تحت الرماد والتى ما إن هبت الرياح حتى تأججت وأعادت الصراع إلى سطح الأحداث أكثر سخونة وضراوة وغليانـًا حتى بات الانفجار قاب قوسين أو أدنى ، وكادت أبخرته تغشى الأبصاروكادت فورته تصم الأذان،خاصة بعد مأساة الحادى عشر من سبتمبر التى أحاطت أدخنتها القاتمة ببصيرة بوش وبصره فلم يعد يرى فى دول العالم سوى قسمين أحدهما أبيض والآخر أسود متجاهلاً ما بينهما من ألوان ودرجات لامحدودة ، وهو أمر ليس فى صالح أمريكا نفسها .

وإمعانـًا من الرئيس بوش فى تصعيد الصراع فقـد أصر إصرارًا شديدًا على أن نظام العراق هو أحد رءوس المثلث الذى يمثل القسم الأسود لكونه يرعى الإرهاب ويسانده ويموله ، وهى اتهامات قاسية أخذها النظام العراقى مأخذ الجد وتحدى بوش وطالبه بأن يعلن على العالم أدلة الاتهام ، ولكن بوش لم يجـد لديه من الأدلة المادية ما يعـلنه على العالم رغم أن لديه جبال من الأدلة الظنية لذا فقد بدأ فى توجيه مجموعة أخرى من الاتهامات إلى صدام تتلخص فى أن النظام العراقى يمتلك أسلحة دمار شامل ويسعى إلى تطويرها وأنه نظام غير شرعى ، وهى اتهامات لم يسكت صدام عنها حيث نفى بكل إصرار امتلاك العراق أسلحة دمار شامل كما أعلن عن إجراء استفـتاء شعبى حول رئاسته أسفـر على حـسب ما أعلنـه النظام العراقى عن حصول صدام على تأييـد شعبى كامل بنسـبة ١٠٠٪ وهو أمر بالغ السذاجة والبهتان معًا ، الأمر الذى جعل بوش يشـتاط غضبًا ويدعو إلى تشـكيل فـرق تفـتيش عن أسـلحة الدمار الشامل فى العراق ، وتم التشـكيل وذهبت الفرق وفـتشت ولكنها لم تجد ما ذهبت لأجله مما زاد من غضـبة بـوش الذى أعلن عن وجـود أدلة قاطعة تديـن العـراق ، ثم أوفـد بها كولين باول إلى الأمم المتحدة التى تجمع أعضـاؤها من كل

حدب وصوب لسماع الأدلة ورؤيتها ، ولكنهم شاهدوا وسمعوا أدلة لايمكن اعتبارها أدلة وإن جاز اعتبارها أدلة فإنما تدل فقط على أن بوش لن يهدأ له بالاً إلا بضرب العراق، وهو إحساس تسرب عبر الشاشات إلى شعوب العالم كافة ، كما تسرب إلى نفسى ولكنه لم يأتينى وحيدًا وإنما أتانى برفقة إحساس آخر ظل يلح على كى أكتبه وأرسل به إلى سفيرى أمريكا والعراق، فلما وجدته يتمتع ببعض المنطق والموضوعية قررت أن أكتب تلك المقالة وأن أنهيها باقتراح إجراء انتخابات رئاسة حرة فى العراق بين كل من يرغب فى ترشيح نفسه لهذا المنصب وبحيث تجرى هذه الانتخابات فى كافة مراحلها تحت إشراف ورقابة لجان دولية من الأمم المتحدة مع استبعاد أى تمثيل عراقى أو أمريكى أو إسرائيلى من هذه اللجان ضمانًا لحيادها ونزاهتها وشفافية النتيجة التى إن أتت لصالح صدام — وهو احتمال مستبعد — فلتصمت أمريكا ولترفع يدها عن العراق حكامًا ومحكومين ، أما إن أتت النتيجة فى غير صالح صدام — وهو احتمال غير مستبعد — فأهلاً بالديمقراطية على أرض العراق ، أهلاً بها نابعة من إرادة الشعب العراقى أهلاً بها ووداعًا لصدام ولرجال صدام ولمعارك صدام .

شائعات سياسية

إذا كنت مخلدًا وكانت الدنيا لك باقية والآخرون زائلون فأنت إذن أسمى من أن تنازع أحدًا على الملك ، أما إن كان هذا وهم وكان الحق أنك والدنيا بما عليها ومن عليها زائلون ، فالملك إذن أحقر من أن نتنازع عليه .

ثم أما بعد .. فقد قرأت فى الآونة الأخيرة عدة مقالات انفعالية غاضبة فى إحدى الصحف الحزبية المعارضة تناولت ما يتردد من شائعات فى الأوساط السياسية والثقافية بل والشعبية بشأن أن الرئيس مبارك يعد ابنه جمال لخلافته على رئاسة مصر ، الأمر الذى جعل البعض يتساءل مستنكرًا : هل تغير نظام الحكم فى مصر وصار جمهوريـًا عائليـًا متوارثـًا ؟!!

والحق أننى أختلف مع هؤلاء الذين جسدوا الشائعة حيث أساءوا لأنفسهم ولمكانتهم قبل أى شىء آخر ، إذ أن ضمير الكاتب وأمانة الكلمة تفرضان على من يحملها التروى والتأنى فى إصدار ردود الفعل تجاه مختلف القضايا وخاصة إذا ما كانت لا تزال فى خزائن الغيب التى لايعلمها إلا الله ، لذا فإننى أود طرح بعض الحقائق ذات الصلة بموضوع هذه الشائعة :

(١) أنه لايوجد على وجه الأرض من يحق له أن يصادر حق جمال مبارك فى أن يطمح إلى منصب رئيس الجمهورية ، إذ أن هذا الطموح يقره الشرع ويبيحه القانون لجمال مبارك كما يبيحه لكل مصرى تتوافر فيه شروط الترشيح لشغل هذا المنصب ، ولكن من حق الشعب شرعـًا وقانونـًا أن يقول لأى طامح فى الرئاسة أننا لن نرضى بك رئيسًا علينا ، إلا إذا اخترناك بموجب انتخابات حرة تمنحنا حق الاختيار أسوة بالحقوق التى نالتها شعوب الغابات الإفريقية ولا أقول شعوب أمريكا وأوربا .

(٢) أن هذه الشائعة لا تتسم بأية مصداقية ، إذ لم يثبت صدورها عن أى مسئول ، بل إن العكس هو الصحيح ، إذ أن الرئيس مبارك شخصيًا سبق أن نفى هذه الشائعة بصورة قاطعة ، كما نفاها صاحب الشأن نفسه ألا وهو جمال مبارك فى العديد من تصريحاته قائلاً أن

هذا الموضوع لم يرد فى ذهنه .

(٣) أنه قد آن الأوان كى نسموا جميعًا فوق الصغائر الحزبية وضغائن الانتماءات السياسية وبريق السلطة المزيف ، وأن تتكامل قوانا ورؤانا وتوجهاتنا نحو هدف واحد ،إذ أن هذه الاختلافات الحزبية والانتمائية لا ينبغى النظر إليها باعتبارها إطارًا للعمل الوطنى بل يجب اعتبارها جزيئات تتفاعل داخل إطار واحد نسيجه الأخوة ووحدة الهدف والمصير ، وهو ما يوجب علينا إعطاء أولوية مطلقة لإعادة ترتيب مفردات القيم السائدة حاليًا فى منظومة صحيحة تسمو وتتباهى بقيم العدل والمساواة والحرية والمسئولية والعلم النافع والعمل الشريف ، بينما تضع وتهمش هوامش المجتمع وقيمهم الفاسدة التى تنخر كالسوس فى بناء الحضارة ، وإن كنت أتمنى أن تخلو هذه المنظومة كليًا من هؤلاء وقيمهم ، ولكن ليس كل مايتمناه المرء يدركه.

(٤) أنه كان من الأجدر بمن روجوا هذه الشائعة أن يسألوا أنفسهم ــ بافتراض صحة الشائعة ــ هل من سبب يجعل جمال مبارك يخشى إعلان طموحه فى الرئاسة ؟ بالطبع لا ، إذن فما من داعى يبرر لمختلف القوى السياسية أن تتبنى المجهول وأن تبدد طاقاتها فى هذه الأوهام ، بل إن الواجب يحتم عليها أن تبذل قصارى جهدها للوصول إلى أقصى قدر ممكن من النضج السياسى والفكرى الذى يحتم على الجميع أن يصدق فى تقييم نفسه قبل أن يمعن فى نقد الآخر وصولاً للحقائق التالية :

– أن فتى الأحلام الذى يتمناه الشعب المصرى لابد أن يعرف أنه سيحكم الشعب المصرى لاشعب آخر ، بمعنى أنه لايوجد أى شىء يبرر لهذا الطامح أن يكون جاهلاً أو متجاهلاً لآمال الشعب وآلامه وأفضلياته وتركيبته الاجتماعية وتوجهاته السياسية داخليًا وخارجيًا بل وحدود صبره على البلاء .

– أن فتى أحلام الشعب المصرى عليه إدراك أنه سيحكم باسم الشعب ومن أجل الشعب ، واضعًا فى عين قلبه وبؤرة فكره أن الشعب المصرى له مصالح لابد أن تتقدم أى اعتبارات أخرى أو مصالح تخص آخرين ، لأنه إن لم يدرك هذا ويعمل به فسوف

يضـعه الآخرون فى أوحال التاريخ الذى لا يتـلألأ فى سمائه سوى القـادة النجـوم الذين يقـدمون مصالح شعوبهم على كل اعتبار ، إذ تفيـد عبر التاريخ القديم والحديث على حد سـواء أن من لم يرفعه شعبه فقد يرفعه الآخرون يومًا ،لا لكونه يستحق وإنما لكونهم يريدون وهو ما لن ينفعه فى باقى الأيام.

– أن فتى أحـلام الشعب المصرى ينبغى أن يمتلك فكرًا مصريًا خالـصًا مبرمجًا لأنه إن طمح إلى الرئاسة وليس فى يـده سوى برامج مستوردة فهذا يعنى أنه فاقد منذ البداية لمقومات القائد المنوط به الحفاظ على مكانة مصر ممثلة فى جدارة أبنائها بالريادة وقدرتهم على العـطاء وعلى هويتها ممثلة فى الشرائع التى يؤمن بها الشعب وكذا قيمه وعاداته وتقاليده التى يعـتز بها ولا يفرط فيها إلا إن كان مغيبـًا أو مخمورًا تحت إلحاح بعض القوى المؤثرة والمتأثرة بإسقاطات وسقطات وساقـطات الحـضارات الأخرى التى لن يمنحـنا أصحـابها سوى المزيد من أدوات الفشل كى نساعدهم بأيدينا على صنع المزيـد والمزيد من نجاحاتهم .

وختامًا والتزامًا بأمانة الكلمة .. فإن علينا جميعًا أن ندرك أن للحضارات مقومات ونتائج ، وأن أصحاب هذه الحضارات يهدفون إلى ترويج نتائج حضاراتهم ، ولكنهم لن يسمحوا لغيرهم بمجـرد الاطلاع على المقومات التى هى لب الحضارة ، لذا فعلينا جميعًا إدراك أن أصحاب هذه الحضارات لو كانوا صادقين معنا أو كنا صادقين مع أنفـسنا لكنا الآن من أعظم الأمـم ، وهو مالم ولن يتحقق مالم نعالج أنفسـنا من شيزوفرينيا الهوية والتوجـه التى إذا ما تمكنت من جـسد الأمة فلن ترضى لها بديلاً عن حضيض الحضارة البشرية .

من يضع القانون لمن ؟!

الفعل هـو رأى له جسـد أما الرأى فهو فعل بلا جسـد وكلاهـما وجهان لعملة واحـدة تعبر عن وجهة نظر صاحبها وفلسـفته تجاه موضوع ما، إلا أن أحدهما مباحًا أما الآخر فـقد لايكون كذلك ، فالاختلاف فى الرأى حرية مباحة تقـرها الأنظمة الديمقراطية أما حرية الفعل فهى مقيدة بمجموعة من الضوابط تفصل بين المباح والإباحية وترتب الأولويات وتصون الحقوق وتحدد الواجبات تمييزًا لعالم البشر عن عالم الحيوان ، وهذه الضوابط هى التى نطلق عليها ((القـانون)) ، والقانون سـيد حكـمناه فينا وحـاكم سـودناه علينا ، ولكنـه لولانا ما كان سـيدًا ولاحاكـمًا فهـو فى حقـيقـته منتـج فكـرى بشرى صنعته عقول البعض وصاغته أقـلام البعض ليحتكم إليه الكل ، وحيث إن هـؤلاء البعض هم جزء من الكل فإنه من حق الكل أو بعضه أن يختلف مع القانون قياسًا على حق حرية الاختلاف فى الرأى بين البعض والبعض الآخر،حيث إنه ليس من المنطق أن يحاكم شخص ما لقيامه بفعل ما تم تصنيفه وفـقـًا لآراء واضعى القـانون بأنه من الأخطـاء التى توجب العقاب فى حين أن نفس الفعل قد لايراه آخرون كذلك بل إن القـانون قد يتعارض مع نفسه فى الحكم على أفعال متطابقة كما قـد يتناقض فى نظرته تجاه ما يباح وما لايباح ، ولنأخذ على ذلك مثاليـن للتوضيح :

(١) إعطاء الدروس الخصوصية فعل له توأم ألا وهو التعليم فى المؤسسات الخاصة وهما فعـلان يتطابقان مع فعـل ثالث وهـــو التـطبيب فى العيادات الخاصة إلا أن القـانون يبيـــح التوأم الثانى ولكنه لا يبيح التوأم الأول فى ذات الوقت الذى يبيـح فيه الفعـل الثالث على الرغم من التطابق التام فى أسباب النشـأة والنمو والاستـفحال .

(٢) إنشاء الكباريهات وأماكن اللهو بكل ما فيها من سكر وفجر وعرى هوفعل يبيحه القانون ولكنه لايبيح لامرأة عجوز أو رجل عاجز أن يجلسا بين أقدام المارة وأمام كل منهما مشنة ليمون أو فجل لاستجداء قروش زهيدة تعينهما على البقاء .

وكأن القـانون أيها الأعزاء يرى ويريد منا تبنى رؤيته حيال أن الدروس الخـصوصية

هى استنزاف كريه لموارد الأسر المصرية فى حين أن التعليم فى المؤسسات الخاصة أو الاستشفاء فى العيادات الخاصة هو أحد أهم مصادر الدخل لهذه الأسر.. وكذلك الحال حينما يكرهنا القانون على تبنى رؤيته بشأن بائعة الليمون التى تمثل خطرًا على أمن المارة ونهبًا لاقتصاديات المجتمع وإهدارًا لطاقات التنمية فى حين أن السكر والفجر والسقوط يمثلون أهم الدعامات الأمنية ومقومات الرقى الاقتصادى والقوى الدافعة لعجلة التنمية .

إن موضوع اليوم هو أضخم من أن تستوعبه مقالة واحدة - ولكننى سأحاول - حيث إنه بمثابة علامة استفهام ضخمة ضخامة العالم وقديمة قدم البشرية ، فمن يضع القانون لمن ؟ سوف أحاول الإجابة بادئًا من حيث إن للبشرية مراحل تطور عبر تاريخها الطويل الممتد ، وأن كل مرحلة من هذه المراحل لم يكن لها أن تصل إلى تاليتها دونما قوة دافعة تهدف إلى الزج بالبشرية نحو عالم الرقى بعيدًا عن عالم الغابة ،وأن هذه القوى الدافعة تتمثل فى الأديان والرسالات السماوية التى أهملها البشر واتجهوا نحو صورتها الزائفة باحثين عن قيم الرقى مثلهم فى ذلك كمن وقف بوجهه تلقاء مرآة عكرة تحمل صورة نكرة لأصل فائق الجمال كائن فى الاتجاه الآخر ، لذا فإن كل خطوة يخطوها نحو المرآة تزيده بعدًا عن بغيته الحقيقية حيث إنه وإن وصل إلى المرآة فلن يجد سوى وهم على سطح من زجاج فيختل ويظن إنه قد أخطأ الطريق ولكنه لا يدرك أنه قد ضل الطريق والهدف معًا ، فيظل حائرًا بين طريق وآخر لكنه لا يصل دومًا إلى الهدف لكونه قد دخل دون وعى إلى دائرة مغلقة لا سبيل إلى الخروج منها إلا بالعودة إلى العقل والمنطق بالنظر فى آليات الكون من حولنا ،وهى آليات لن يتعذر علينا جميعًا حصرها فى صنفين لاثالث لهما ، فأما أولاهما فهى آليات تخضع فى إدارة حركتها لإرادة الله وسننه وحده لاشريك له ولنطلق عليها ((آليات البقاء)) ، أما ثانيهما فهى تلك الآليات التى خيرنا الله فى إدارة حركتها بين بديلين أولهما اتباع إرادة الله وسننه المتمثلة فى الشرائع السماوية ، وثانيهما أن يديرها البشر وفق اجتهاداتهم ورغباتهم التى تتمثل فى القوانين المعمول بها حاليًا ولنطلق عليها ((آليات الارتقاء)) ، أما وأننا قد اخترنا تطبيق البديل الثانى قرونًا طويلة فقد كان من الحكمة أن

نتدبر فيما يلى :

(١) أن آليات الكون بصنفيها هى من صنع الله الواحد الأحد وهو سبحانه الأعلم بأدق دقائق تكوينها وأنسب الأساليب فى إدارتها .

(٢) أن الله قد تكفل بإدارة آليات البقاء رحمة بالبشر وعبرة لهم ، فأما الرحمة فلكون البشرية ترتبط فى بقائهابنجاح إدارة هذه الآليات نجاحًا دائمًا وهو مالا يتسنى سوى لقدرة الله وحده ، وأما العبرة فتتمثل فيما كان يجب على البشرية أن تدركه يقينًا وهى تنظر إلى فشلها الذريع فى إدارة آليات الارتقاء وفق أهوائها ورغباتها الأمر الذى يتجلى فى عدم تحقيقها لأهداف الرقى البشرى على مستوى الأفراد والجماعات والدول رغم سعيها الدءوب لسن القوانين ثم تعديلها ثم تنقيحها .

(٣) أنه وفقًا لمتطلبات المنطق البحت فإنه لم يعد أمام البشرية بشأن إدارة آليات الارتقاء سوى بديل واحد ألا وهو إدارتها وفقًا لإرادة خالقها وسننه المتمثلة فى الشرائع السماوية لإعطاء هذا البديل الفرصة المتكافئة أسوة بالبديل الآخر .

أما بعد فلم يتبقى سوى أن أتوجه بمقالتى تلك إلى كافة الشعوب الإسلامية وإلى حكامها حتى وإن اتهمت بالرجعية والتخلف حيث أراها تقدمية وتحضر وسوف يراها الجميع كذلك فقط إذا ما أداروا أجسامهم مائة وثمانين درجة فصارت المرآة فى ظهورهم والأصل فى مواجهتهم ثم بدأوا فى المسير .

نحن أولى منكن بتحرير المرأة
ولكن من ماذا ؟!

اللهم إن كانت الفضائل قيـدًا على ما يظنه البعض تحررًا فلا تجعلنا من الأحرار ، اللهم واغننا بشربة ماء عذب عن بحار العالم ومحيطاته التى وإن تجرعناها إلى آخر قطرة ماازددنا إلا ظمأً .

ثم أما بعـد.. فإننى إن ما سألنى أحد عن حقوق المرأة لما أجبته حتى يحدد لى ما المرأة التى يسأل عنها، بعدها سأجيبه على قدر علمى بحقوقها موضحـًا له الواجبات المقابلة لهذه الحقوق والتى لولاها ماكانت حقوق ، ومستثنيـًا حالة وحيدة يكون للمرأة فيها حقوق لاتقابلها واجبات ألا وهى حقوق الأم فى بر أبنائها ، أما باقى الحالات التى تكون فيها المرأة أختـًا أو ابنة أو زوجة أو ذات قربى أو زميلة أوعابرة سبيل فإن عليها أن تؤدى واجبات محددة استحقاقـًا لحقوقها واللـه أعلم .

أما وأننى كنت أعتقـد وهمًا أن قضايا تحرير المرأة قد أغلقت ملفاتها بعد أن نالت حقها فى التعليم والعمل وبعد أن تقلدت أعلى المناصب ثم جلست على منبر القـضاء الذى أنكره البعـض وأقره البعـض ثم انتصر المؤيدون ، أما وأننى تبعًا لهذا الوهـم كنت أعتقـد أن أمتنا تمر بمرحلة غاية فى الدقة والحساسية بما يفرض على الجميع رجالاً ونساءً أن يقفوا بقوة وحكمة ضد أهداف العولمة التى يأبى مناصروها إلا أن يغيروا ملامحـنا الثقافيـة والاجتماعية والسياسيـة والمستقـبلية تمهيدًا لشطب هويتنـــا من ذاكرة أجيال الغد .

أما وأننى كنت أعتقد أن قـيادات الحركة النسائية قـد مللن كما مللنا دعاوى تحريـر المرأة التى تحررت من كل شىء حـتى كادت تتحرر من جميع ملابسها بعد أن تحررت من حيائها ، أما وأننى كنت آمل أن هذه القيادات ستعيد النظر فى برنامجها المتوارث بكل مافيه من توجهات وأهداف لكى يصبح أكثر نضجًا وشمولاً فى تعامله مع قضايا المجتمع التى تضخمت وتعملقـت وتعقـدت بالتبعية لغياب القيـــم السامية التى توارت خـــجلاً من شيوع قيـم الانحلال الخـلقى والتفـكـك الأسرى اللذان كان من الأولى بحث مسبباتهما

التى أفرزت للمجتمع المصرى العديد من الظواهر التى لم نكن نسمع بها سابقـًا سوى بين أرباب بعـض المهن التى تتسم ويتسم أربابها بالانحلال والإباحية ومثال ذلك شيـوع ظاهرة الطلاق المبكر وتفشى ظاهرة الزواج العـرفى إضافة لمظاهر الإباحية المتعددة بين الجنسين ــ وبخاصة بين الشباب ــ فى مختلف الأماكن العامة منها قبـل الخاصة ، مما يجـعلنى أتساءل لماذا لم توجه القـيادات النسائية اهتماماتها إلى تلك المشاكل الاجتماعية الخـطيرة والتى تعـتبر المرأة القـاسم المشترك فى كل منها ، ثم لماذا لم تتجه اهتمامات القيادات النسائية إلى تحرير بعض النساء من عبودية النفس والمال والشهوات وإعادتهن إلى صوابهن كى يصرن عضوات مساهمات فى بناء المجتمع وقدوات صالحات لأبنائه وبناته اللاتى سيكبرن يومًا ويطالبن وراثيـًا بالمزيد من تحرير المرأة ، أم أن ناشـطات التمثيـل والرقـص والإعلانات والفيديو سليب لا يستأهلن نظـرة منكن أيتها القائدات (مع شديد الاعتذار عن استعمال كلمة ناشطات فى هذا المقام باعتبارها كلمة تطلق أحيانـًا على الفراشات الملائـكية الفلسطينية التى تحترق بالنار طواعية كى تهب لأمثالنا من الذباب البشرى شرف الحياة التى لا نستحقها) ، ثم لماذا لا تتبنى قـيادات الحـركة النسائية خـطة إعلاميـة شاملة تهـدف إلى بعـث الرحـمة والمودة بين شـطرى البشـرية وعلاج المجتمع من حالة الشيزوفرينيا التى يعانيها بعـض الرجال والنساء تذبذبًا واضطرابًا بين الشرائع التى يؤمنـون بها والعـادات والتقاليد الموروثة التى تحكم أفعالهم وسلوكهم وبعضها خاطئ وظالم للآخر دون شك .

وختامًا فإن قيادات العمل النسائى إذا ما أردن حقـًا خدمة المجتمع بما فيه المرأة فإن أمامهن الكثير والكثير من المجالات الجادة التى ستسهم بالفعل فى رسـم ملامح المجتمع الناهض والذى لانريده استنساخـًا من المجتمعات الأخرى دعاة الحريـة والعـدالة الذين تجرأوا علينا ونسوا أننا دولة إسلامية فطالبونا دون حياء أو استحياء بإقامة رابطة للشواذ جنسـيًا باعتبار ذلك حق من حقـوق الإنسان مثله فى ذلك مثل بـاقى حـقوق الإنسان المعمول بها فى بعـض الدول الإسلاميـة ، كممارسة الجـنس دون ارتباط شرعى وكذلك حـق التعرى والإباحية والمتاجرة بالأجساد الرخيصة التى نراها أقبح من الجيف مهما تجمع حولها هواة الوحل وعشاق الروبابكيا .

* معظم الإعلانات التليفزيونية تبدأ وتنتهى لتترك فى المشاهد يقينـًا بأنها تروج لسلـعة ما بنفس القدر الذى تروج به للحـوم البشرية النسائية .

* شاهدت منذ فترة إحدى حلقات برنامج تليفزيونى تحدث ضيوفه عن قضايا المرأة فكأننى لم أسمع شيئـًا ،إلى أن تلقت المذيعة تليفونـًا تبين أنه من الإذاعية الكبيرة آمال فهمى التى أدهشتنى بكلامها حين قالت أنها تخشى أن يأتى على النساء زمان يطالبن فيه بالمساواة فى حق الزواج بأربعة رجال والمساواة فى الميراث والشهادة ، كما اقترحت سيادتها إقامة مجلس قومى للرجـل.. فلها كل التقدير عن الشطر الأول أما فيمايخـص الاقتراح فإننى أستأذنها أن تؤجـل طرحه حاليًا إذ أن موارد مصر محدودة وأولى بمصر إنفاقها على بناء المدارس والمستشفيات ودعم أوجه البحث العلمى خاصة وأن الرجال مازالوا قادرين على الحياة مع المرأة دون حاجة إلى مجلس قومى قد تحتاجه الأجيال القادمة .

* شاهدت كذلك منذ فترة أحد البرامج التليفزيونية الليلية وكان ضيوفه جميعًا من أهل الفن عدا واحد فقط وهو من كبار مشايخ الأزهر !! وظل الحاضرون يسهبون عن مأساة صناعة السينما التى يرون أن أحد أسبابها هو عزوف بعـض النجمات الشابات عن الأعمال التى تتضمن مشاهد غرامية ملتهبة ، وقـد أجـمع الحـضور على أن هـذا الموقف من النجمات هو نقـطة سوداء فى تاريخ السينما ، إلا أن شيخنا وللحق لم ينبس بكلمة واحدة الأمر الذى زاد حيرتى فهل كان صمته موافقة على رأى الأغلبية أم كان استياءً وندمًا على حضور مثل هذه المجالس .

* تزايدت فى الفترة الأخيرة تطلعات ومطالبات نجمات المجتمع من الراقصات بإنشاء نقـابة للراقصات وهو مطلب برغم غرابته إلا أنه أخف وطأة على المجتمع من رابطة الشواذ وإن كان طريق الألف ميل يبدأ بنقـابة .

* يقينى أن المرأة تعدت الحد الأقصى من الحرية المسموح به ، وعلى قيـادات العمل النسائى أن يجتهـدن فى استرداد الفائض حيث بات يمثـل خطورة بالغة على الرجال الذين صار بعضهـم أكثر أنوثة من المتحررات وهو الأمر الذى سيعود سلبيـًا عليه

نعم لمسيرة التعليم
رغم أنف السبعين مليون مصرى

إذا كنت أعمى البصر فلا تحملنى مسئولية كونك لا تميز بين الليل والنهار، وإذا كنت أعمى البصيرة فلا تحملنى وزر خلطك وتخبطك بين الحق والباطل .

ثم أما بعد.. فلا أكتمكم سرًا أيها الأخوة المواطنون أننى كلما تشرفت بقراءة أى تصريح لوزيرى التعليم وجدتنى أتساءل : ترى ماالسر فى قوة إصرار وزيرى التعليم وثباتهما على موقفهما رغم جبال النقد التى توجه إليهما ؟ وهل من المستبعد أن يكون مصدر هذه القوة وهذا الثبات هو إيمانهما الجازم والقاطع بأنهما على حق وأن باقى الشعب وتعداده سبعون مليون إلا اثنين — ألا وهما وزيرى التعليم — على باطل وبخاصة العبد الفقير إلى الله حيث طالما انتقدت التعليم بل وتماديت فى نقده حتى تفردت بوضع سياسة تعليم مصرية خالصة ظننت أنها جديرة بالتطبيق متوهمًا فيها القدرة على تلافى سلبيات التعليم الحالى بل والقدرة على تحقيق عدة إيجابيات إضافية ، ولكن الأدهى من ذلك أننى تخيلت غرورًا منى أن المسئولين سيتلقفونها بشغف ولهفة لوضع نهاية لمأساة التعليم فى كل جوانبه والارتقاء بمصر وشعبها باعتبارهما أمانة فى أعناق المسئولين ، هذا ما كنت أظنه ولكننى أحمد الله أنه لم يحدث كما أحمده على أن ضميرى قد استيقظ من غفلته فى الوقت المناسب ، إذ أننى تيقنت بعد لحظة صدق مع نفسى أن التعليم المصرى قائم بالفعل على سياسة لها أركان وأهداف استراتيجية من الناحيتين العلمية والتربوية ، الأمر الذى يدفعنى أن أعلنها على الملأ وبكل عزة وفخار أننى منذ اليوم سأعتبر نفسى أحد أركان الدفاع عن وزيرى التعليم وعن سياستهما التى وضعناها ووضعناهما معها خلف أسوار الاتهامات المجحفة الظالمة ، والتى لم تستطع رغم قسوتها أن تنال من شموخهما وثباتهما على المبدأ وإصرارهما على مواصلة العطاء تحقيقًا لطموحات مصر وآمال شعبها وكأنهما يذكرانى بالمثل القائل ((دع الكلاب تعوى والقافلة تسير)) ، نعم ليعلم الجميع أنها ستسير وستظل تسير مهما أحاطت بها جحافل الظلم والظلام ، ومهما ألقيت عليها أحجار الانتفاضة الباغية ، نعم ستسير لأن مصر كانت وستظل دومًا بمشيئة الله منبت القيم والمثل وأم الرجال الأوفياء الذين

لايحيدون عن طريق الحق مهما طال بهم الزمن ولا يضيقون بحمل الأمانة حتى وإن فاقت الجبال ، نعم فهذه القيم وتلك الأمانة هما وحدهما اللتان تدفعان وزيرى التعليم إلى إتمام المسيرة والبقاء على مقعدى الوزارتين طمعًا فى إحدى الحسنيين النصر على الظلم أو الشهادة فى سبيل الحق ..

إخوة الوطن .. لقد مر التعليم المصرى خلال العقدين الأخيرين بعدة مراحل فى سبيل تحديثه الذى لانستبعد أن يتم بمشيئة اللـه فى فترة قد لا تتجاوز مائة عام على أقصى تقدير ، إذ باتت ملامح التحديث واضحة لكل ذى عينين بدءًا من إقرار عامى الكى جى لانتشال أطفالنا من إدمان الجلوس أمام الكاسيت والتليفزيون لحفظ الأغانى الهابطة من أمثلة بابا أوبح وبابا فين باعتبارها أغانى عنصرية تهتم بالأب وتتجاهل دورالأم التى حملت أبنائها وهنًا على وهن ، ثم وضعتهم وأرضعتهم ولم تبخل يومًا عليهم لا بالأوبح ولا بغيرها ، ناهيك عن التليفزيون الذى يبث الخرافات فى أذهان أطفالنا عبر أفلام الكارتون التى تصور لنا القطة وكأنها تتكلم مثل الإنسان والكلب ابن الكلب وكأنه قادر على تناول الطعام بالشوكة والسكين ، هذا ولم تكتفِ الوزارة بهذا الإنجاز فقررت إعادة العام السادس إلى التعليم الأساسى الأمر الذى لم يعجب خفافيش الظلام فبدأوا يعترضون ويدعون أن فى هذا ظلم لجيل على حساب آخر وهى نظرة ضيقة ، إذ الحق أن الجيل الذى سيتعلم فى ظل الستة سيكون أكثر استيعابًا ونبوغًا عن سابقه وهو بعد نظر تستحق الوزارة عليه كل التقدير كما تستحق أيضًا كل التقدير عن دورها البارز فى الانتصار لظاهرة الدروس الخصوصية باعتبارها أحد مظاهر التكافل الاجتماعى بين طبقات الشعب المحرومة من التكافل ، وإذا أضفنا إلى كل ما سبق الفكرة العبقرية التى تنادى بالتقويم التراكمى القائم على عدة محاور وهى الاختبارات الشفهية والتحريرية والأنشطة لعلمنا مدى حرص الوزارة على خلق جيل فذ يمتلك كل المقومات التى لايمكن أن تجتمع فى إنسان واحد ، إذ أنها بموجب هذه الفكرة لن تعترف بالتفوق لطالب ينبغ فقط فى الاختبارات التحريرية ويمنعه خجله من التفوق فى المشافهة ، كما أنها لن تعترف بالتفوق العلمى لطالب نابغ تحريريًا وشفهيًا مالم يكن ذا مهارات فى الأنشطة ، وبمعنى آخر أيها

المغرضون الحاقدون فإن الوزارة تسعى إلى خــلق الفرد الكامل المتكامل أما النص نص أوالربـــع ربـع فمنعرفوش واللى عايز أنصاص واربع يروح يفك من أى حد تانى .

أرأيتم أيها المواطنون كم تجد الوزارة وتشقى من أجلكم ، أرأيتم كل هذه الإنجازات العلمية التى لن تكتمل ما لم نذكر الجهد المشكور فى منح الموافقات لإنشاء المزيد من المؤسسات التعليمية الخاصة فى كل المراحل لتلبية رغباتكم وتحقيق آمال أبنائكم فى نيل أعلى الشهادات بأقل الدرجـات وبمقابل مادى متواضع لايتعدى عشرات الألوف من الجنيهات التى لم تعـد تساوى شيئًا بعـد تعويمها فى بحر الدولار ، أرأيتم كم تتكبد الوزارتين من أعباء نفسية من أجل إسعادكم حتى وإن خالفت الدستور الذى يقر مبدأ مجانية التعليم ، وهو نفس الدستور الذى نـطالب بتعديله لمزيد من الحريات وحقوق الإنسان دونما ملبى ، هذه هى بعض أهم إنجازات وزيرى التعليـم على الجانب العلمى ، أما على الجانب التربوى المنوط به غرس الخلق والقيم النبيلة فى أبنائنا فحدث ولا حرج ، إذ تبدأ هذه الإنجازات بإقرار مبدأ المساواة والأخوة بيـن الطالب وأستاذه وهى قيـم لها أبعـاد إنسانية لايتسع المقال لشرحها ، ثم تمر بإقـرار وترسيخ قيـم الزمالة بين البنين والبنـات الأمر الذى جـعـل من المؤسسات التعليمية متعة ما بعدها متعة إذ يتبادل الطلبة وزميلاتهم خلال اليوم وأحيانـًا على مرأى ومسمع من إخوانهم المعلمين كل صور الود والمحبة التى تتمثل فى آداء بعض الألعاب المشتركة مثل (الأستغماية) وتنتهى بكل صور اللمس والهمس التى تبين أنهـا تهـدف إلى أغراض نبيلة وهى تكوين وتوثيق الروابط العاطفـية وتكوين الأسرة ، وهى بالطبع أمور قـد تواجه بالاعتراض من بعـض الأسر المتخـلفة التى لا تدرى أنها تدفع أبنائهـا بهذا إلى توجهات أخرى ، حيث اللقاءات العاطفية الحميمة فى كل الأماكن الخاصة والعامة على مرأى ومسمع من كل فئات وسلطات المجتمع والتى تطورت منذ عدة سنوات إلى ظاهرة الزواج العرفى الذى بدأ بين طلبة وطالبات الجامعة ثم نزل إلى التعليم الثانوى الذى ابتكر فيه الطلبة أسلوبًا جديدًا للزواج وهو زواج الطوابع الذى أشارت إليه بعض التحقيقات الصحفية الأمر الذى يثبت أننا قد اقتربنا يقينـًا من المستوى العالمى.

وختامًا إخوة الوطن فقد حانت لحظة التوبة والعودة إلى الحق والبعـد عن توجـيه

الاتهامات الظالمة إلى كل ناجح ومجتهد فى هذه الدولة ،لأن هذه الاتهامات لن تؤدى إلا لتعطيل المسيرة ، تلك المسيرة التى إذا ما جلس كل منكم مع نفسه لحظة صدق لصار على يقين كالذى صرت عليه لأنكم إن لم تعالجوا أباطيل نفوسكم فسوف تمضى المسيرة إلى منتهاها ، نعم ستمضى رغم أنف السبعين مليون مصرى إلا ثلاثة وهم وزيرى التعليم وأنا.

بلاغ إلى النائب العام
ضد مجهول

تتفق علوم القانون والشرائع السماوية على أن ثمة مرحلة سنية إذا ما وصلها الإنسان السليم كان مسئولاً مسئولية كاملة عن أفعاله واختياراته باعتباره صار مكتمل الإرادة وقادر على التمييز بين ما هو خطأ وما هو صواب .

والدول فى أطوار نموها الحضارى ثقافيـًا ووجدانيـًا هى أشبه بالأفراد إلى حد بعيد ، فهى حينما تصل إلى مرحلة النضج تكـون مسئولة مسئولية كاملة عن اختيارها لتوجه ما وقادرة على الدفاع عنه فى مواجهة الآخرين عن اقتناع تام .

وقد أسعدتنى كثيرًا الرسالة التى وجهها السيد الرئيس مبارك إلى مؤتمر القمة الإسلامية التى عقدت فى ماليزيا منتصف أكتوبر٢٠٠٣ ، إذ جاءت معبرة بكل الصدق والإخلاص عن هويتنا الإسلامية العربية حين قال فيها ((نحن ضد العبث بمقدساتنا الفكرية والدينية تحت دعوى الانفتاح ، حيث لابد من مراعاة خصوصية الإسلام وميراثه الذى يميزه عن غيره من المجتمعات)) .

إن أهمية هذه الرسالة ــ من وجهة نظرى ــ تنبع من كونها قادت القمة إلى موقف محدد وموحد كنا كشعوب فى أشد الحاجة إليه إذ كان أشبه بأجراس تنبيه قرعناها فى آذان الخارج كى يتحلوا بحياد الموقف والتوجه ويتخلوا عن ثوابت التحيز الأعمى .

لقد كنا بالفعل فى أشد الحاجة إلى توجيه هذه الرسالة إلى الخارج ، ولكننا أيضـًا بنفـس الدرجة أو ربما أشد منها فى حاجة إلى توجيه نفس الرسالة إلى الداخل – أى إلى أنفسنا – أى إلى مجتمعاتنا الإسلامية ، كى تعم الفائدة المرجوة منها داخليًا وخارجيًا.

إن الاقتصار على توجيه هذه الرسالة إلى الخارج أفقدها أحد جناحى مصداقيتها القادرين على حملها إلى حيث ينبغى أن تصل ، إذ أنها على صورتها هـذه بدت وكأنها تلـقى بالمسئولية كاملة على الآخرين بشأن إساءتهم للإسلام وعـدوانهم على المسـلمين وهى براءة لأنفسنا لا نرضاها وظلم للآخرين لا نقبله ، حيث إننا أول من أساء ويسىء إلى الإسلام

كشريعة وإلى أنفسنا كمسلمين هـذا هو الحـق ، والحـق أيضـًا أننا نتيجة لذلك تخلفنا ولا زلنا نتخلف ونمنح بتخلفنا هذا الذريعة للآخرين كى يسيئوا إلينا وإلى شريعتنـا ، وما يؤلمنى أننـا إذا كنـا أهل للإساءة فإن الإسـلام كشريعة هو بكل الحياد والموضوعية أنقى وأرقى وأسمى وأقـوى وأكمل مما نتصور أو يتصورون .

ثم عودة إلى الخارج الذى نلقى عليه بالمسئولية ــ دون وقفة صدق مع أنفسنا ــ وكأنه قد قهرنا وأجبرنا على توجهاتنا الواقعية متمثلة فى سياسة إعلامية وإعلانية تتنامى فيها باطراد مساحة العرى والإباحية وقيم التبجح التى لا تعبر من قريب أو بعيد عن قيم الإسلام التى ندعوا الآخرين إلى احترامها .

لا أحد أجبرنا على شىء ولكننا اخترنا بكامل إرادتنا الصعود بهوامش المجتمع من الراقصات ومطربات الجنس ومحترفى الفن الهابط والكسب السريع بشتى صوره إلى سمـاء القدوة والنجومية والثراء بعيدًا عن شقـوق الأرض العـفنة التى هى بيئتـهم الطبيعية بكل ما فيها من مغيبات العقل والضمير .

لا أحد أجبرنا على شىء ولكننا اخترنا بكامل إرادتنا نموذج حياة قائم على السقوط والانحلال الذى بات فى متناول كل ذى عينين بدءًا من الاختلاط السافر بين الجنسين فى مختلف الأماكن العامة كمؤسسات التعليم والحدائق والنوادى والكازينوهات والكبارى والكورنيش والسيارات المظلمة ، ومرورًا بتفشى ظاهرة الزواج العرفى وغيره من صور زواج الزنى ، وانتهاءً بتزايد أعـداد شبكات الرذيلة التى تطالعنـا الصحـف اليومية بما يضبـط منها وهو على كثرته حتمًا أقـل من العدد الإجمالى ولكن المؤسف أن بطلات هذه الشبكات كثيرًا ما يكن من فتيات الوسط الفنى وطالبات الجامعة !!

لا أحد أجبرنا على شىء ولكننا اخترنا بكامل إرادتنا أن نظل عاجزين دائمًا أبدًا أمام كل من يعبث بمقومات نهضة الوطن وثرواته وقدرته على البقاء والتطور والرقى ممثلة فى قدرات وطاقات وملكات أبنائه الذين حل بهم الضعف والوهن فى ربيع العمر حتى صرنا نقرأ عن إحصائيات مفزعة مفادها أن شبابنا الذين هم مستقبل الأمة وأكررها الذين هم

مستقبل الأمة ــ وحينما أقول كلمة مستقبل فإننى أعنى كل أبعاد الكلمة التى تفرضها تحديات الحاضر فى كافة المجالات ــ قد تفشت فيهم الأمراض المزمنة بدءًا من السرطان والكبد والكلى والسكر والضغط ومرورًا بالتشوهات البدنية والذهنية والنفسية والضعف الجنسى وانتهاءً بأولاد الشوارع بكل ما يمثلونه من أبعاد أمنية خطيرة .

وختامًا .. فقد كان هذا بلاغ رسمى أتوجه به إلى النائب العام ضد مجهول قد يكون فرد أو أفراد قلة أو كثرة لا أعلم والكثيرون مثلى لايعلمون ، ولكن المؤكد أن هذا المجهول هو الذى أفسد غذاءنا وهرمنه وهو الذى سمم هواءنا وهو الذى لوث ماءنا وهو الذى مسح هويتنا من أعماقنا لجعلنا أمة مسخًا بل أمة عدمًا .. إن هذا المجهول هو يقينًا معلوم للبعض ، وهم جميعًا ميكروبات تستحق الإبادة ، لأنهم إن لم يبادوا فسوف تباد أمة شاء لها خالقها أن تكون خير أمة أخرجت للناس ولكنها أبت .. وحسبنا الله ونعم الوكيل

أمريكا الحلم.. والكابوس

فى أواخر النصف الأول من القرن الماضى بدأت بريطانيا العظمى ـــ صاحبة الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس ـــ تنسحب من فوق عرش الكرة الأرضية ليبدأ الصراع على زعامة العالم بين القـطبين الجديدين الطامحين إلى العرش ، وقد كان كلاهما يمتلك مقومات السيادة ، القوة والثروة والتقدم العلمى والامتداد الجغرافى والعزم والإصرار ، ولكن أمريكا بدأت تلوح للعـالم بورقة واحدة .. ورقة واحدة لم يستطع العالم مقاومتها بل ولم يستطع الاتحاد السوفيتى نفسه الصمود أمام جاذبيتها .. إنها التفاحة التى أخرجت آدم من الجنة .. بل المعنى الذى كان وراء التفاحة.. إنها الحـرية.. الحـرية التى سرت جـيناتها فى دماء البشرية من لدن آدم وإلى أن تقوم الساعة ، لذا فقد سقط الاتحاد السوفيتى بكل نجاحاته ومقوماته من على العرش لتنفرد به أمريكا الحلم.. حلم الغالبية العظمى من البشر.. حلم كل الآملين فى حياة أفضل .. حلم كل الباحثين عن الحرية .

إن نموذج الحضارة الأمريكية لاشك أنه نموذج رائد وفريد بل ومبهر بين مختلف الحضارات أو هذا ما تراه البشرية فى أغلبها وتدعـيه أمريكا التى أبت إلا أن تمتلك بين طرفـة عين وانتباهتها حـضارة كاملة النمـو بها يخـالف سنن الخـلق والطبيعـة التى لايمكن تجاوزها ، والتى تقضى بأن كل مولود لابد كان جنينـًا قبل أن يصير شابًا وأن كل حلم لابد كان فكرًا قـبل أن يصير واقعًا وهى سـنة كونية لم يكن فى قدرة أمريكا تجاوزها لذا فقد تحايلت عليها حيث قامت باستيراد مكونـات حضارة سـابقة التجهيـز من شـتى بقاع الأرض ، ثم قامت بتجميعها فصارت برجًا حضاريًا ضخمًا وأعـطى شـعار(صنع فى أمريكا) ثم دبت فيه الحياة بعد أن توافـرت له مقوماتها التى تمثـلت فى حياة سـياسية قـائمة على ممارسة ديمقراطية تصونها وتدعمها قـدرات اقتصادية جبارة فأصبح قادرًا على الآداء وقابلاً للنمو، إلا أن أمريكا لم تكن من السذاجة لتكتـفى بهذه المرحلة الحضارية فقد استوعبت حقـيقة تاريخية من الأهمية بمكان الحواس من الجسـد ألا وهى ضرورة تأمين هذا البرج الحضارى كى لايؤول إلى ما آلت إليه الحـضارات السابقة حين أهملت قـدراتها التأمينية ، وقـد كانت هذه المرحلة الحضارية هى بداية العور والعرج الأمريكى حيث وقعت

أمريكا خلالها فى خطأ تاريخى جسيم لم تدركه حتى اليوم ألا وهـو تبنيها لاستراتيجية أمنية منقـوصة وذلك حين بالغت فى توظيف جميع قدراتها لتأمين حضارتها من الخطر الخارجى متغافلة عما قد يحتويه الداخل من مخاطر قد لا تقـل أثرًا وهى حقـيقة منطقـية فالبـدن إن صح قـد لا تعييه أعاصير الشتاء أما البدن الواهى فيعتل من نسمة ربيع ، وبالفعـل فقـد سعت أمريكا سـعيًا محمومًا إلى تحقيق التفـوق العسكرى برًا وبحـرًا وجـوًا وفضـاءً ، وقـد حقـقـته بالفعل حتى أن غزوها من الخارج صار دربـًا من دروب المسـتحيل أو هكذا ظنت وظن العالم ، إلى أن وقعت فاجـعة الحادى عشر من سـبتمبر التى أكدت أن المسـتحـيل قـد صار ممكنـًا بل واقعـًا بل أكدت أنه لم يكن هنالك مستحيل من الأصل وإنما كانت هنالك ثغرة أمنية تسببت فيها أجهزة الأمن الأمريكية مجتمعة التى اتسمت بنوع من التراخى يرجع إلى غرورالقوة الـذى أصاب الإدارة الأمريكية وانعكس على سـياساتها تجاه العالم الذى فقد أمانه بانحلال قـطبه الآخر وبدأ يشعر بخطورة أمريكا التى تحولت فجأة من حلم إلى كابوس بل إلى وحش لا يتوانى فى تجويـع وترويـع وتـصفـية كل معارضـيه متجاهلاً كل القـوانين والشـرائع الدوليـة وهنا على وجه التحديد أرى أن الحضارة الأمريكية قد اقتربت بشدة من حافة الهاوية للأسـباب التالية :

* أن الساسة الأمريكيين لم يدركـوا حـتى الآن أن الحـضارة الأمريكية قامت على ثلاثـة أركان ألا وهى الثـروة البشرية والثروات المادية والديمقراطية السياسية ، وأن هدم أيًا من هذه الأركان كفيل بانهيار الحضارة بأكملها ، فما بالنا إذا أدركنا أن العنصر البشرى الأمريكى يعانى خللاً مزمنـًا ناتج عن سلبيات التمييز العنصرى والطائفى والعقائدى ، وما بالنا إذا علمنا أن الشعب الأمريكى شعب هـواؤه الحرية وماؤه حقوق الإنسان وطعامه الرفاهية ومسكنه العـدل ، وهى جميعها نعـم باتت تنكمش يومًا بعد يوم وهو أمر فوق احتمال الأميريكيين .

* أن الشعب الأمريكى يعتبـر اسـتنساخـًا مـصغرًا من العالم لذا فإن حال العالم لا بـد وأن ينعـكس على حال أمريكا ، فإن أمن العالم أمن الشعب الأمريكى والعكس بالعكس صحيح .

* أن أمريكا قصرت رؤيتها بشأن تصنيف الدول إلى أبيض وأسود وقد دلت على ذلك التصريحات المتكررة من رئيسها بوش الذى قال من ليس معنا فهو ضدنا،وهو قصور كبير فى الرؤى والرؤية ، حيث إن ما بين الأبيض والأسود درجات كثيرة لايجب تجاهلها ولا يجب اعتبارها سوداء اللون .

* أن الحكومة الأمريكية تعانى ضلالاً واضحا فى تحديدها لمن هو الصديق ومن هو العدو ، وكأن مداركها قد توقفت عند الحد الذى لايمكنها معه الفصل بين الصديق والمخادع وبين العدو والمعارض، فمن المؤكد أن بعض من تتهمهم أمريكا بمعاداتها هم أكثر إخلاصًا ووفاءً لها من بعض من تتوسم فيهم الصداقة ، حيث إن من بين هؤلاء الأصدقاء من احترف التقرب إلى كل من يعتلى قمة العالم ليس حبًا فى ذاته وإنما طمعًا فى قدراته .

* أن النظرة التأديبية الفوقية التى تنتهجها أمريكا فى تعاملها مع الدول المعارضة إضافة لانعكاساتها الأمنية على الداخل الأمريكى ، فإنها حتمًا ستساعد على استفحال ظاهرة الإرهاب واتسامه بالشرعية ، كما أنها أيضًا ستدفع أمريكا إلى لوغاريتمات اقتصادية لن يجد لها المجتمع الأمريكى حلاً .

وختامًا فإن على أمريكا أن تدرك أن من يقول لا قد يكون أشد حبًا وإخلاصًا ممن يقول نعم ، كما يجب على أمريكا العلم بأن إصرارها على قيادة العالم بالقوة وأمركته بالقهر سيجعل الكابوس الذى كان حلمًا يصير خنجرًا فى قلب العالم لتكون النهاية .

المرأة المصرية من الشيش إلى الشيشة

كانت جداتنـا وأمهاتنـا يجلسن فى الماضى وراء الشـيش حياءً وخجلاً من أن تطالهم عيون الجـيران والمارة ، أما نسـاء اليوم فهن يجلسن وراء الشيشة بلا حـياء أو خجـل ، وقـد يتبين القـارئ أن ثمة فارق مخيف بين كلمـتى وراء الأولى والثانيـة وبين كلمتى شيش وشيشة .

وما من شك أن وضع المرأة حينما كانت وراء الشيش هو وضع لا يخلـو من الظلم لآدميتها ، لذا فهو وضع رغم كل مافيه من قيم الأدب والتأدب مرفوض إلا إن كان بديله الأوحـد هو خروجها من وراء الشـيش للجلوس وراء الشـيشة فى ظاهرة تنم عن قدر هائل من التبجح والجرأة ، وهى ظاهرة لا أظن أحدًا يمكنه الادعاء بهامشيتها أو محدوديتها بعد أن صارت فى متنـاول كل الأبصار والبصائر .

وقد كنت منذ عـدة أشهر كتبت مقـالاً نشر فى إحدى المجلات المصرية تحت عنوان ((نحن أولى منكن بتحرير المرأة ولكن من مـاذا ؟!)) حيث تناولـت فيه بصـورة عامة واقـع المـرأة ، وطالبت قياداتها بالجـد فى تحـديد قضايـا المرأة الحـقيقية وتصنيفها وترتيبها وفق أولويات واضحة وبها لا يتعدى الحرية إلى التحرر وهو مالا يعنى بأية حال إنكارى أو تنكرى لما يبذل من مجهودات لخدمة المرأة ولكنه إنكار لاعتبار هذه الخدمات هى الأولى بين قائمة الخدمات التى يمكن تقديمها.

وحيث إننى أشك فى وصول المعنى إلى المعنى (بكسر النون) ، وحيث إننى من أكثر المنحازين للحرية المسئولة المنضبطة ، فإننى لا أكل من الصعود بالقضية إلى مرتبة أعلى قدرًا وأكثر تفصيلاً واضعًا هذه المرة بعض الحقائق أمام قيادات المرأة علهن يأخذنها بعين الاعتبار فى مسيرتهن لخدمة المرأة :

(١) أن كلمة مرأة التى تتداول على ألسنة المتصدين لقضاياها لا أراها تعبر بصدق عن معنى محدد يخدم القضية بقدر ما تعبرعن معنى عام لا يخدم أية قضية وذلك باعتبـار أن للمـرأة مواقع متعـددة لا موقع واحـد ، فالمرأة هى الجـدة والأم والأخـت والزوجـة

والإبنة وذات القربى والجارة وزميلة التعلـم والعمـل وعابرة السبيـل ، ولكل منهن حقوق وعليها واجبات تختلف بحسب موقعها .

(٢) أن التركيز المبالـغ فيه بل والمستفز على حـقوق المرأة يخرجها من إطارها الطبيعى كأحـد شـطرى البشرية ليخلع عليها قدسية خاصة وكأنها مخلوق له حقوق بلا واجبات أو كأنها تؤدى كل ما عليها من واجبات ولا تحصل على حقوقها ، رغـم أن كل ما تعانيه المرأة يعانيه الرجل كذلك ، فإذا أضفـنا لكل هذا أن المرأة فى أوطاننا الإسلامية لها كرامتها وعزتها وأنهـا لا توءد ولا تستعبد ولا تذل سوى فى حالات شاذة وهى موجودة فى كل الأزمان والأماكن ، لعلمنا أن هذه المبالغة فى الإلحاح على حقوق المرأة يدخل بشكل أو بآخر فى إطار الفكر المتحيز ولا أقول العنصرى .

(٣) أن المرأة العـصرية هى فى أمس الحاجة إلى قيادات تدرك حقيقة يعلمها الجـميع رجـالاً ونسـاءً ألا وهى أن للمرأة أعـداء ولكن الرجـال ليسوا منهم بأى حال ، وأن أخطر ما تواجهه امرأة اليوم فى غفلة منها وبتجاهل من قياداتها هى تلك السهام المسمومة التى تخترق ذهنها ووجدانها قادمة من بؤر الفساد والإفساد العالمية الموجهة ، هادفة إلى تجريدها من كل قيمها ومثلها بل وملابسها ، لتكون النتيجة هى ما وصل إليه واقعها من تدنى وحقارة لا داعى للخوض فى مظاهرها المتعددة التى يعلمها الجميع والتى هى فى كل صورها إهدار لقـضبان الشرف والكرامة والحياء التى تحررت منها ومازالت تبغـى المزيد ، رغم أن هذه القضبان كانت أغـلى على نساء الماضى من الحياة برمتها.

أيتها الأخوات والبنات : ثمة مشهد سريع من قصة قصيرة واقعية يجب أن تعرفنها لتتبين الفارق الشاسع بين القبح والجمال بطلة هذه القصة هى فتاة من ريف مصر لم تتجاوز الثامنة عشر من عمرها ، جادت عليها الأقدار من خزائن الحسن بما ضنت به على من يتوهمن فى أنفسهن حسنـًا من نساء الرقص والطرب الجنسى والفيديو سليب وأشباههن .. سبحان ربى فى هـذا الجمال الـذى كان بإمكانها استثماره لجلب ملايين العـملات الصعـبة ، ولكنها أبت إلا حـياة الشرف وشرف الحياة وهمـا وفقـًا لبيئتها وإمكانياتها يتمثلان فى مشنة بها صنف أو صنفين من الخضروات تحملها من قريتها لتجلس بها فى أحد أسواق القـاهرة

ساعية إلى الرزق الحلال وقانعة بما قدرته لها السماء ، ولو أن هذه الجميلة قد انزلقت إلى عالم السقوط الرخيص لأجلست راقصات ومطربات الجنس المصريات والعربيات والأجنبيات فى منازلهن أو لدفعتهن للاعتزال والجلوس تحت قدميها لجمع النقوط أو لضاقت عليهن الأرض فذهبن كسيرات مكسورات إلى أبواب المساجد طلبًا للصدقة والإحسان ، ولكنها لم تفعل ولن تفعل لأنها تعلم أنها بشرفها وكرامتها ورغم فقرها هى أسمى وأعلى وأغلى وأغنى من فاقدات الشرف والكرامة التى يجود عليهن أغلبنا بأقذر الأموال كى يجعلوهن نجومًا لمجتمع ليس لى أنا شخصيًا نجوم فيه سوى هذه الفتاة وأمثالها من فتيات وفتيان الشرف والكرامة وغنى النفس فهم القدوة الحقيقية والمثل لكل من أراد أن يعرف المعنى الحقيقى لكلمة الحرية .. إنهم طلاب الآخرة .. إنهم طلاب الخلود .. إنهم بناة الوطن .. ولا أعرف بعد الوطن والخلود ما هو أولى بالعشق .

من يملك الإذن لهيكل بالاعتزال ؟!

يوم يقف كل منا ليسأل ويحاسب عن دنياه بين يدى مالك الملك والملكوت ، ترى ماذا يقول العالم الذى حجب علمه عن الجاهلين به ، خاصة إذا توافد هؤلاء ليشهدوا بالحق أمام الحق جل شأنه أنهم طالما ألحوا فى طلب العلم .. ثم أما بعد فقد كنت قرأت منذ فترة عن رغبة الأستاذ محمد حسنين هيكل فى اعتزال الكتابة ، والحق أن هذا الخبر كان له وقع شديد على نفسى ، حيث كاد يصيبنى بأزمة قلبية لأسباب قد لا ترد فى أذهان الكثيرين ولكننى سأوردها لاحقـًا .

حين ذاع هذا الخبر وشاع بين العامة والخاصة تزاحمت أقلام الرجاء وتظاهرت على صفحات الجرائد والمجلات ملتمسة من الأستاذ هيكل العدول عن رغبته فى الاعتزال أو التنحى ، وهو رجاء والتماس كان بإمكانى فهمهما وتقديرهما لو أنهما قد استندا إلى مبررات تحترم الفكر الموضوعى والتاريخ الوطنى ، ولكن هذه الأقلام لم تستند إلى أى من المبررات التى أعنيها ولكنها استندت إلى مبررات عاطفية جعلتهم أشبه بالقطارات التى اعتادت أن تسير على القضبان طيلة خمسين عاما ، وهى قضبان قد نبلغ بها أمجادنا وزعاماتنا الفردية ولكننا لن نبلغ بها على الإطلاق أمجاد وزعامة وطن ، وإننى إذ أكتب هذا فلم يخطر ببالى فمتو ثانية افتعال حروب مع أحد ولكننى أعنى طوال الوقت هدفـًا يستحق أن نسعى إليه وهو ما أظنه قد ورد فى أذهان الكثيرين .

وعودة إلى الأستاذ هيكل الذى لم تثنه عن نيته قطارات العشاق وصافرات الأشواق فقرر المضى فى سبيله تلقاء ركن ناء بعيد على طرف قصى لم يحطنا علمًا ــ كعادته ــ عن موقعه الجغرافى أو المعنوى ، فقد اكتفى فقط بإخطارنا على سبيل الاستئذان عن رحيله المحير إذ لا أدرى فيم الاستئذان طالما أنه قرر ؟ وإن لم يكن قد قرر فهل هو جاد فى استئذاننا ؟ وإن كان جادًا فى استئذاننا فهل إذا لم نمنحه الإذن سيلغى هجرته إلى الطرف القصى ؟

بداية المقال التى لم يبدأ بها هى أننى لست من عشاق البشر أيًا كانت مقوماتهم الظاهرية الداعية أو المجلبة للعشق ، فقد دربت نفسى وألزمتها عشق البقاء لا الفناء ، وما من شك

فى أن القيم تبقى أما البشر فلا ، لذا فإننى لا أنخدع بخطيب بارع أو كاتب فذ ، ولكننى أبحث دائمًا عن شيئين فى كلاهما فإن وجدتهما فقد وجدت موجبات تقديرى لهما وإن لم أجدهما بحثت عنهما فى غيرهما من البشر ، أما هذان الشيئان فهما الصدق والحق .

من هذا المنطلق والمنطق الفكرى وجدتنى لا أحبذ لنفسى أو لغيرى السير فوق القضبان ، إذ أنها ستحرمنا من التحليق فى عالم الفكر وفكر العالم والتأمل فى آفاقهما المترامية التى يرغب الأستاذ هيكل على غير رغبتنا أن يقبع فى أحد أركانها النائية البعيدة القصية .

ولأننى أؤمن بقيمة العقل المفكر ، فقد كدت أصاب بأزمة قلبية حين علمت برغبة الأستاذ هيكل فى الاعتزال ، ولكن هذا لم يكن لدواعى عشقى له ككاتب كبير يمتلك مقومات التميز ولكنه كان إيمانًا منى بأن الأستاذ هيكل قد دأب منذ خمسون عامًا على حملنا إلى حيث يريد أن يضعنا رغم أنه الوحيد القادر على حملنا إلى حيث يجب أن نوضع ، باعتباره الحائز الوحيد لأحد أكبر خزائن المعلومات الحقيقية التى تتعلق بالنصف الثانى من القرن العشرين ، وباعتبار هذه المعلومات ليست ملكًا لحائزها وإنما هى أمانة يجب تسليمها إلى مستحقيها بيدين ليستا من دم وعظم ولحم وإنما من صدق وحق وحياد .

والحق أن الأستاذ هيكل يعتنق فى كتاباته فلسفة لا محل لها من الإعراب ، فهو دائمًا يحيطنا بطقس ملتهب ثم يشير لنا (كدليل ومرجع وفق ما وصفه به الأستاذ فهمى هويدى) إلى حيث البحر ولكننا ما أن نصل إلى الشطآن حتى نجدها دائمًا أبدًا وقد زرعت فيها الرايات السوداء !! فلا سباحة ولا غوص !! ليس الآن .. فيما بعد .. ولكن أحدًا لا يدرى متى تنتزع الرايات السوداء ؟ ومتى يسمح لنا بالسباحة والغوص ؟ لا أحد يدرى حتى صرنا من فرط اليأس نظن أنها لن تنتزع إلا حينما يحل الشتاء .. حينما لا يرغب أحد فى السباحة أو الغوص أو حتى مجرد الوقوف على الشاطئ ، لذا فإننى كأحد حملة أمانة الكلمة ، ولكل ماقلته وما لم أقله ، أرجو من الأستاذ هيكل بل ألتمس منه البقاء ، إذ لا أملك ولا يملك أحد أن يعطيه الإذن بالرحيل إلى ركن مجهول وفى حوزته جزء مجهول ينبغى علمه من تاريخ مصر .. لا أحد يملك .

سياسة الإنهاك

لا أعتقد أن القرار الذى اتخذه مجلس الشعب بتجديد الثقة فى حكومة الدكتور عبيد كان قرارًا موفقـًا أو صائبًا ، إذ من المؤكد أنه لا يستند إلى أية مرجعية شعبية ، وأعنى بها المواطنون الذين يفترض أن مجلس الشعب يمثلهم ويعبر بصدق عن رغباتهم وطموحاتهم وآلامهم وآمالهم ، الأمر الذى يجعلنى أؤكد أن أعضاء مجلس الشعب حين اتخاذهم هذا القرار كانوا نوابـًا عن أنفسهم !!

لقد جاء هذا القرار مخيبًا لآمال القاعدة الشعبية العريضة ، بل ومتجاهلاً لمعظم فئاتها ومنابرها الفكرية والثقافية بما فيها منبر الصحافة العائم فوق طوفان من الكتابات المعارضة لسياسات الحكومة ، وهى كتابات باتت تفرض نفسها على مختلف الصحف القومية والحزبية والمستقلة لما تتمتع به فى أغلبها من مصداقية شعبية رغم أنها لاتخلو من بعض المحسنات اللازمة لتحلية مرارة الحق الذى لو قدم كما هو لما تناوله مريض واحد ولصار الشفاء مستحيلاً وهو ليس كذلك لكونه فى كل الأحوال من عند اللـه .

وفى تقديرى كمواطن مصرى عربى مسلم لم يزل بينه وبين الشعب حبل سرى ــ لم يعد متاحًا لمن هم فى حضانات السلطة وأبراج الثراء ــ أن هذا القرار فور إعلانه قد أدى إلى اتساع الهوة بين الشعب ومجلسه وحكومته وهو مالم نكن نتمناه ومالا يتمناه كل وطنى مخلص لهذا البلد وحريص على حاضره ومستقبله ، ومدرك لضخامة التحديات التى تواجهه ، والتى تتطلب من الجميع السعى الصادق والجاد إلى الاقتراب المطرد من جميع بنى وطنه وصولاً إلى ما نعبر عنه بتحالف قوى الشعب ، وهو تحالف حتمى لمواجهة هذه التحـــديات .

والواقع أن حكومة الدكتور عبيد لم تنجح فى مواجهة أية قضية من القضايا الملتهبة داخليًا ، بل إنها قد اعترفت بذلك ، فقد فشلت فى تحقيق تقدم اقتصادى وطفرات تنموية حقيقية ، كما فشلت فى السيطرة على الأسواق كمًا ونوعًا وسعرًا وجودة ، كما فشلت فى وضع وتطبيق سياسة تعليم طموحة ، كما فشلت فى مواجهة كل مظاهر وظواهر الانحلال

الأخلاقى التى تفشت فى مختلف الأماكن العامة والخاصة ، كما فشلت فى وقاية وحماية ذاتيتنا وهويتنا من جراثيم الإعلام الهادم لكل قيم ومقومات الحضارة ، كما فشلت فى الحفاظ على مكتسبات الطبقات العمالية التى صارت بعد تجريدها من هذه المكتسبات أقرب إلى العبيد فى تعاملاتها غير المتكافئة مع سلطات أصحاب المال والأعمال والإدارة ، كما فشلت فى تحقيق العدالة الاجتماعية بكل صورها بدءًا من عدالة توزيع الدخل وانتهاءً بتكافؤ الفرص على كافة المستويات .

أيها الناس .. نعلم أن للمقاعد زهوة ونشوة .. وأن للنفس أطماع وزلات .. وأن للنعيم بريق يذهب بالبصائر قبل الأبصار ، ولكننا نعلم وأنتم كذلك تعلمون أننا جميعًا راحلون .. راحلون .. راحلون ، وأننا بحاجة إلى زاد فى رحلتنا ، وأن هذا الزاد لن يخرج عن صدقة جارية أو علم ينتفع به أو دعوة ولد صالح ، أفلا تصدقنا على الوطن والمواطن بما لهما من حقوق ــ إذا جازت الصدقة بحق ــ ، وألا علمنا أجيال اليوم والغد أننا قادرون على هزيمة نفوسنا وتغليب المصالح العامة على الخاصة ، وألا أتحنا لأبنائنا بيئة صالحة كى يرحمونا ولو بدعوة صالحة مستجابة ؟؟؟

لست أنسى ولن ينسى كل من شاهد إحدى حلقات المحاور التى استضاف فيها السيد الدكتور كبير الوزراء ، ما أفاد به سيادته عما يسمى بسياسة الإنهاك ، وهى سياسة يلجأ إليها الأطراف المتفاوضون حول قضية ما ، إذ حينما تعوزهم الحجة أو الضمير القابل للحجة ، فإن كل منهم يلجأ إلى افتعال المناورات والمجادلات بغية إتعاب الآخر إلى درجة الإنهاك كى يستسلم لمطالبه ، وهى سياسة ليس فيها من القيم سوى قيم السياسة التى قد تكون مقبولة فى بعض الحالات الخلافية ذات الأبعاد الدولية ولكنها لم ولن تكون مقبولة داخل الوطن الواحد عندما تطبق على البسطاء الذين أتعبتهم الحكومة وأنهكتهم أيما إنهاك حتى صاروا راغبين فى الراحة حتى وإن كانت أبدية ، إذ من المفترض حقـًا وصدقـًا ومنطقـًا أن مواطنو أية دولة وحكومتها ليسوا طرفين فى نزاع دولى على قضية ما ، وإنما هم طرف واحد وينبغى أن يظل طرف واحد حتى يتمكن من إنهاك الآخرين الذين لن يمكننا مجاراتهم فى ماراثون الإنهاك ونحن منهكون داخليًا !! مع خالص تحياتى للمجلس القومى لحقوق الإنسان التى أرى من أهمها حق الإنسان فى حياة غير منهكة !!

الرجل المناسب
فى المكان المناسب!!

فى مقال سابق أكدت على الحقيقة الرياضية التى تفيد بأن حاصل جمع السوالب سالب ، كما أكدت على أن واقع شغل المواقع الكبرى فى مصر لا يؤشر على أننا نسير فى الاتجاه الصحيح نحو الأهداف الكبرى التى لا نمل التشدق بها ، بل إنه يبشر بمزيد من الانحدار والاندحار فى مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وليس عسيرًا على أى متابع لملامح الواقع أن يتبين حقيقة لا تقبل الجدل ولا السفسطة وهى أن منظومة التعيين على المناصب الكبرى تكاد تخلو من أبسط المقومات التى ينبغى أن تحتويها كى يتحقق المبدأ القائل ((الرجل المناسب فى المكان المناسب)) وهو لن يكون مناسبًا مالم يكن جديرًا بالمنصب وجدارته بالمنصب لن تتأتى إلا بتوافر عدة مقومات ألا وهى أن يمتلك هذا الرجل برنامجًا وطنيًا قابلاً للتطبيق على أرض الواقع وقادرًا على تحقيق أهداف التنمية الطموحة والرقى الملموس لكل المواطنين ، ثم عليه أن يكون قابلاً للمساءلة الشعبية عن فشله فى بلوغ ما حدده من أهداف ، ثم أن يكون متيقنـًا من كونه حال عدم تمكنه من تبرير فشله تبريرًا موضوعيًا أنه سيساءل قانونيًا ثم يعاقب على تقصيره فى حق الوطن والمواطن ، باعتبار أن منظومة التعيين على هذه المناصب إن خلت من هذه المقومات فهى منظومة تتستر على الفساد بل وتحرض عليه بل وتحميه ..

وعودة إلى واقع شغل المواقع لنجد أن كبار المسئولين لايعينون لهدف ، وإن تم تعيينهم لهدف فإنهم غالبًا مايفشلون فى تحقيقه ، وإن فشلوا فإنهم لا يحاكمون ولا يعاقبون بل يخرجون من مواقعهم غانمين سالمين وفى إحدى يديهم خطاب شكر يسمونه فى أسوأ الحالات قرار إقالة وفى اليد الأخرى عقد عمل جديد على رأس مؤسسة أخرى ، تاركين خلفهم شعبًا يعاقب نيابة عنهم لأنهم أكبر من المساءلة ومن المسألة برمتها.

وحيث إننا دولة دأب مسئولوها أن يقولوا مالا يفعلوا ، فقد دأبنا على سماع خـطب وأناشيد العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص ، وهى شعارات لا يمكن تحققها فى

ظل الواقع الذى حولته قوى المحسوبية إلى مايشبه متوالية هندسية يأتى على رأسها مسئول كبير ليعين محاسيبه على رءوس مواقع السلطات التالية ، ليقوم كل منهم بممارسة حقه الباطل فى توزيع التركة على محاسيبه ، لتتواصل المأساة هبوطًا إلى قاع السلطات .

وقد كان ممكنـًا أن يتحمل المواطنون هذا الوضع الشاذ لو أن المحسوبية تمثلت فقط فى محاباة البعض على حساب البعض رغم تساوى الكل فى مختلف أوجه التقييم ، ولكن مالا يمكن تحمله ــ وهو الواقع المنظور للجميع ــ أن تتبجح المحسوبية وتتجاهل أبسط معانى العدالة والمنطق بل وتتمرد على كل القوانين والقرارات ومشرعيها ومتخذيها لتأتى بالمحاسيب بعد خروجهم إلى المعاش لتضعهم على رأس المؤسسات المختلفة فى المجتمع وبخاصة فى الأجهزة المحلية وشركات قطاع الأعمال القابضة والتابعة وما بداخل هذه وتلك من مواقع الأمر الذى يسفر عن سلبيات عديدة لعل من أهمها :

(١) أن هذا الأسلوب يخل بالمقومات الواجبة فى التعيين على المناصب الكبرى كما أسلفنا وبالتالى بالأهداف الوطنية باعتباره أسلوب قائم على الحماية فى المقام الأول .

(٢) أن هذا الأسلوب يفقد قيمة التخـصص لمعناها وجدواها وهما حتميتان للتقدم إن كنا راغبين فى التقدم .

(٣) أن هذا الأسلوب يخل بكل مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بل ويقتل الطموحات فى أجيال الصفوف التالية التى باتت تعتنق يقينـًا بأنها خارج الحسابات ، وهى مشاعر لا يمكن أن تدعم قيم الانتماء للوطن وأهدافه .

(٤) أن هذا الأسلوب يسىء أول ما يسىء إلى هذه القيادات السابقة وبخاصة إذا كانت من القيادات العسكرية التى يعتز الوطن والمواطن بتاريخهم العسكرى المشرف والذى توج بنصر أكتوبر المجيد ، إذ ليس من المنطق أن يرث الآباء حقوق أبنائهم فى الحياة ، خاصة وأنه ليس ثمة مايبرر هذا ، إذ أننا لا نعانى فقرًا فى الكفاءات ولا نقصًا فى التعداد ، بل العكس هو الصحيح فنحن نعانى كثافة نوعية وكمية فى مختلف التخصصات والأجيال وهم أولى بالعطاء ممن سبق لهم أن أعطوا .

(٥) أن هذا الأسلوب أفرز إلى المجتمع قيادات تتجاوز الحدود القصوى للسن الذى نصت عليه القرارات المتعددة التى سبق للسيد الدكتور رئيس الوزراء (وزير قطاع الأعمال سابقًا) أن أصدرها ولم تنفذ بها ينال من مصداقيته هو نفسه .

(٦) أن واقع هـذه القيادات يؤكد على تمتعهم بمزايا مادية غير مسبوقة دون مبرر اللهم إلا انتسابهم للكبـار .

أما بعد .. فإننى أختتم برفع الأمر إلى السيد الدكتور رئيس الوزراء إذ ليس من اللائق أن نرفع كل البلايا إلى السيد رئيس الجمهورية مباشرة طالما ثمة من يستطيع الحل .. فهل هناك حل يا دكتور عبيد ؟

لقـاء القمـة

فى طريقى نحو هذا المقال رأيتنى مدفوعـًا دفعـًا ذاتيـًا نحو تساؤل ملح عن معنى " الأمة العربية " ، فهل تعنى اسمًا لمسمىً له كيان واحد ؟ أم تعنى اسمًا لمساحة جغرافية تضم اثنين وعشرين كيانـًا ؟ فأما الفرض الأول فيعنى أن الدول العربية ماهى سوى مجموعة من الأعضاء فى جسد واحد ، وأما الفرض الثانى فيعنى أن الدول العربية هى اثنان وعشرون جسدًا منفصلاً وكلٌ قائم بذاته لذاته !! ثم أما بعد

فإن البداية الفعلية للمقال هى عنوانه ، وقد يخطئ البعض توقع ما أعنيه من عنوان المقال ، فيظن أنه مقبل على مقال رياضى يتناول لقاءً كرويًا بين لاعبى الأهلى والزمالك ، أو أنه بصدد مقال فنى للاحتفاء بذكرى لقاء السحاب بين أم كلثوم وعبد الوهاب ، أو أنه على أعتاب مقال سياسى لتجديد الثقة فى القمة العربية التى تأجلت فتأجلت معها ثقه الشعوب إن لم تكن قد انعدمت !!.

والحق أننى لا أعنى هذا أو ذلك أو تلك ، إذ أننى على قدر استيعابى لمغزى الحياة ويقين الموت والبعث وحتمية الحساب ، وعلى قدر ما تؤكده شواهد الأيام ومشاهد الأحداث ، لا أجد فى لقاءات اللعب والغناء والخطابة ما يبرهن لى على جدارة أى منها بصفة القمة ، إذ القمة فى مفهومى هى صفة تحتكرها تلك اللقاءات التى تضيف إلى بناء الحضارة وبناتها ، وهو ما لم ولن تحققه أهداف الكرة وآهات الغناء ومؤتمرات الخطابة ، وإنما تحققه لقاءات السمو من أمثلة ذلك اللقاء الذى جمع عشية السبت ١٧/ ٤ بين رمز رموز الزعامة والقيادة والتضحية والوفاء ألا وهو الشهيد الشيخ أحمد ياسين وبين خليفته وأحد أصدق وأنبل وأوفى تلامذته ألا وهو الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسى .

لقد جاء هذا اللقاء فى عليائه ليؤكد لنا من جديد أننا صرنا أمواتـًا داخل قبور متحركة ألا وهى أجسادنا ، وليست هذه دعوة للحرب ولن تكون ، وإنما هى دعوة للسلام الحقيقى القائم على أسس العدل والكرامة والتقدير المتبادل والمتكافئ ، والذى إن خلا من هذه الأسس فقد صفة السلام واستحق أن يوصف بأنه حالة ما من حالات الحرب المقنعة

التى يشنها طرف يعتنق القوة مبدأ دائمًا فى تعاملاته مع طرف آخر يعلن اعتناقه للسلام الدائم كخيار استراتيجى ، والحق أننا نسمى المسميات بغير أسمائها ، فالطرف الأول (وهو إسرائيل) ما هو إلا طرف مستبد منهجًا وتطبيقـًا ، أما الطرف الثانى (وهو ما نطلق عليه الأمة العربية) فما هوسوى طرف مستسلم منهجًا وتطبيقـًا ، وإن جاز لنا أن نحسن الظن بالطرفين ونسىء الظن بمداركنا فإننا سنكون مضطرين إلى افتراض جدلى مفاده أن الطرفين صادقين فى رغبتيهما إحلال السلام إلا أنهما لا يدركان كيفية تحقيقه والتى ترتبط كليًا بأن تتسم العلاقة بينهما بالتقدير والاحترام المتبادل والمتكافئ باعتباره الضامن الوحيد والأكيد لإحقاق الحقوق ، ولكن هذا ليس بالواقع وإنما الواقع هو ما سلف ذكره قبل الفرض الجدلى، أما الحق الذى أبغى تأكيده فهو أن الاستبداد لم ولن يكون رحمًا للسلام كما أن الاستسلام لم ولن يكون مرادفـًا له !!

وعودة إلى لقاء القمة (ياسين / الرنتيسى) الذى بث فى ذهنى ووجدانى رسالتين فرأيت من صميم واجبى الوطنى أن أفصح عنهما ، فأما أولاهما فأتوجه بها إلى المسئولين عن وفى جهاز التليفزيون باعتباره أحد أهم أدوات الدولة المنوطة بتشكيل وجدان المجتمع بالإلحاح على بعض القيم وتهميش البعض الآخر ، الأمر الذى يدعونى للتساؤل عن ماهية القيم التى يريد التليفزيون غرسها فى وجدان المجتمع بإلحاحه على بث برامج المتعة وأغانى الفيديو سليب وأفلام الإثارة وإعلانات التبجح وبخاصة إذا كانت الأمة بصدد حادثى اغتيال لرجلين هما بكل المقاييس رمزين عملاقين على المستويين العربى والإسلامى وأعنى بهما الشهيدين ياسين والرنتيسى ، ومرة أخرى ما معنى أن يجلس المواطنون أمام الشاشة فلا يجدون تغييرًا يذكر فى الخطط والمخططات الإعلامية التى لم تقدم أقل القليل مما كان ينبغى أن تقدمه من برامج ولقاءات وطنية حدادًا واحتفاءً فى ذات الوقت بهذين الرمزين ولو أسوة بما يتبع حيال ذكرى ميلاد أو وفاة إحدى فنانات التعرى والتبجح وأمثالهن وصناعهن !!

وأما عن الرسالة الثانية فإننى أتوجه بها إلى شعب إسرائيل الذى طالت غفلته وغيبوبته حتى تجاوزت قرنـًا من الزمان ، وهى غفلة آن له أن يفيق منها ليتساءل ويسأل قادته : هل من المنطق والحكمة أن ننتظر الأمن والسلام من جائع أو مظلوم أو مقهور ؟ وما هو الحق فى

اغتصابنا لأرض الآخرين بالقوة ، وما هو الباطل إذا قاومنا الآخرون لاسترداد أرضهم المغتصبة ؟؟ ثم من الذى أوجد من ؟ فهل حدث الإحتلال فحدثت المقاومة ؟ أم حدثت المقاومة فحدث الاحتلال ؟ وبمعنى آخر هل من المنطق أن نتصور حدوث رد الفعل قبل حدوث الفعل ذاته ؟ ثم هل من الشرعية أن يستند قادتكم فى تبرير حق إسرائيل فى أرض فلسطين وما حولها إلى ظرف زمان ولى منذ أربعة الآف عام ؟ وماذا عن ظرف الزمان الذى سبق هذا الزمان ؟ وما هى الحالة التى سيكون عليها العالم بكل طوائفه وأعراقه وقبائله وعشائره وأجناسه وألوانه لو أن كلاً من هؤلاء طالب بحقه التاريخى فى أرض ما لمجرد أنه عاش عليها من ألف عام أو يزيد ؟! وأليس هذا المنهج كفيل بإهدار سيادة جميع الدول على حدودها التى أقرتها الأمم المتحدة ، بل وكفيل بتدمير العالم عن بكرة أبيه ؟ وأليست هذه كلها تساؤلات ينبغى عليكم أن تجدوا لها إجابات صادقة حتى نقترب جميعًا من السلام العادل الشامل الذى ندعوا إليه ويدعيه قادتكم!! و ثمة فارق أظنكم قادرون على إدراكه بين الدعوة والادعاء !!

كلمة الختام

إلى كل المهتمين والمتهمين
فى قضايا الحرية والتحرير والتحرر

إذا كانت الحرية المطلقة أمرًا جائزًا ومباحًا فى باطن الفكر ، فإنها ليست كذلك ولاينبغى أن تكون كذلك إذا كنا بصدد عالم الكلمة أو الفعل ، لأن حرية الفكر أيًا كان مداها فإنها لن تظلم أحدًا ، ولكن تجاوزات الكلمة والفعل لابد وأن تظلم البعض أو تظلم صاحبها على أقل تقدير ..

هذه هى الحقيقة التى أدركتها وآمنت بها ، كما أعتقد أن جميع البشر قد أدركوها وآمنوا بها وإلا لما كانت الأعراف والعادات والقوانين التى استحدثها البشر لتحكم وتنظم سلوك الأفراد والمجتمعات .

إلا أن ثمة تساءل ما كان للبشر أن يتجاهلوه أو أن يجهلوا إجابته ألا وهو : إذا كانت البشرية على تعدد أديانها واختلاف معتقداتها ولغاتها وألوانها قد أيقنت ضرورة ألا تترك الأفعال دون حدود تفصل بين ما يباح ومالا يباح ، وإذا كانت البشرية هى سلسلة من الأجيال المتواصلة من لدن أبينا آدم وإلى قيام الساعة ، فلماذا لم تتحد وتتفق على ما يباح وما لايباح من أفعال ؟ وإذا كانت الإجابة المنطقية الوحيدة هى أن البشرية لم تتحد أو تتفق لاختلاف أهواء النفوس من مشرع إلى آخر بل لاختلاف أهواء المشرع الواحد بين زمن وآخر ، أفلم يكن من الأجدى والأنفع للبشرية أن نلتزم بشريعة الله التى أدبرناها ولم نتدبرها وكأننا نتوهم فى أنفسنا علمًا وحكمة تفوق علم خالقنا وحكمته مما جعلنا نبيح الحريات فى مواطن تحريمها وأن نحرمها فى مواطن إباحتها ليتوالى علينا الفشل جيلا بعد جيل حتى أوشك الكثيرون من بنى البشر أن يكونوا هم وبنى الحيوان سواء بسواء لا فضل ولا كرامة لأحدهم على الآخر بل إن كان ثمة فضل أو كرامة فهى لبنى الحيوان على هؤلاء البشر الذين أكرمهم الله وكرمهم ثم خيرهم فاتخذوا من سلوك بنى الحيوان مرجعًا ومنهاجًا بل إنهم استحدثوا من الأفعال ما يعف عنه بنى الحيوان كاللواط

والسحاق ولكن هـذا الواقـع مهما تفـشى وشاع فلن يغـير من الأصل فى شىء ، فالأصل أنهم بشر .. هـكذا خـلقوا وهـكذا سيظلوا إلى أن يرث اللــه الأرض ومن عليها ثم يقضى فيهم أمرًا كان مقـضيا ..

وأخيرًا فإن الأمانة توجب على كل من يقـرأ هذا الكتاب أن ينبهنى لما قد أكون وقعت فيه من أخـطاء وذلك على بريـدى الإلكترونى المدون أسفـل كلمة الإهداء فى بداية الكتاب، فإن تراءى له أننى وفقت إلى الحق وإلى ما يصلح أحوال أمتنا فليتحمل أمانته كعاشق للوطن فى نقـل هذا الحـق إلى من يعنيه أمرهـم .

وإلى لقاء آخـر وكتاب آخر بمشيئة اللـه ،،

المؤلف / ماجد محمود ضيف